مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـــوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٤ — العدد (٥٣) — خريف ٢٠١٠

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ فكر التسوية.. وقفة حساب

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٣ الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة

محمد بوبوش

تحليل استراتيجي

٥٧ محددات وآفاق العلاقات الروسية العربية في العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين

نورهان الشيخ

ندوة العدد

٧٩ الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول

مركز دراسات الشرق الأوسط

ملف العدد

١٠١ - السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل

عبد الحميد الكيالي

١٠٥ - أبعاد التصورات الأمريكية للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

خيري عمر

١١١ - وثائق أساسية

المقالات والتقارير

١٢١ الحراك السياسي في المنطقة العربية
موسى الحديد

١٢٥ تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي
عبد السلام البغدادي

١٣١ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٩ والمسارات المتوقعة ٢٠١٠
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

١٣٧ حماس تنهض في الضفة الغربية
غسان دوعر

المقال الافتتاحي

فكر التسوية... وقفة حساب

رئيس التحرير/ جواد الحمد

استند فكر تسوية الصراع مع المشروع الصهيوني عربياً على أسس استراتيجية أربعة مفترضة، **أولها:** أن هزيمة إسرائيل غير ممكنة من الناحيتين: **السياسية** بسبب وقوف النظام الدولي معها، **والعسكرية** بسبب القدرات الهائلة التي تملكها (وازداد تأصيل هذه النظرية بعد هزيمة حرب عام ١٩٦٧)، **وثانيها:** أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع بإمكاناته الذاتية، حتى لو قدم له العرب الدعم السياسي والعسكري اللازم، أن يهزم إسرائيل ويحرر فلسطين. وازداد نشر هذه الرؤية بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، **وثالثها:** أن التسوية السياسية مع إسرائيل قد تحقق للعرب والفلسطينيين حفظ جزء من حقوقهم في الأرض، لأن الزمن يعمل لصالح قضمها والاستيلاء عليها، ويعمل لصالح المشروع الصهيوني، وقد تزايدت هذه الرؤية اتساعاً لدى حملة فكر التسوية بعد الحرب الأميركية على العراق إبان احتلاله للكويت عام ١٩٩٠، بدعوى أن الاستيطان ربما قضى على نصف أراضي الضفة الغربية، وأن تأجيل التسوية يعني ألا نجد ما نفاوض عليه مستقبلا، **ورابعها:** أن التسوية (السلام) ليس خياراً إسرائيلياً، وبتبني العرب لهذا الخيار فإنهم يحرجون الدولة الصهيونية أمام العالم، ويفقدونها ورقة الوحدة الداخلية ضد العرب عندما ينقسمون على موضوع التسوية، وأن إسرائيل تعيش بالحرب وتموت بالسلام.

ويستبطن هذا الفكر عن قصد أوعن غير قصد فلسفة مهمة وخطيرة تعتبر استراتيجية دائمة لبعض النخب السياسية العربية الحاكمة من جهة، وللذين يرتبطون بها وبفكرها من جهة أخرى، وتقوم هذه الفلسفة على أن مصالح الحكومات والنخب التي تتبعها ترتبط بالمصالح الأميركية، وبذلك فإن الصدام مع الولايات المتحدة ومصالحها أمر محظور، (أي أن إغضاب السيد محظور)، وأن بقاء إسرائيل وحماية أمنها هو مصلحة أميركية دولية للنظام الدولي القائم منذ الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن التسوية هي التي تضمن أمن إسرائيل وبقاءها. ويتحفّظ بعض هؤلاء على الفكر التوسعي الصهيوني، ويضغطون على الولايات المتحدة للجمه، وبمسميات مختلفة، من مثل: إزالة آثار العدوان بعد حرب عام ١٩٦٧،

والاقتصار على المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتقزيم المطالب إلى وقف الاستيطان أو تجميده أو ما شابه.

وبعد أكثر من ٤٠ عاماً على سيادة فكر التسوية بديلاً للحرب والمقاومة باعتباره مساراً استراتيجياً لنيل الحقوق وإنهاء الاحتلال وتحرير فلسطين وإعادة أهلها إليها لدى هذه النخب الحاكمة، وجبت الإشارة إلى بعض العبر والنتائج السلبية التي ساقها هذا الفكر ودعاته وحملته على الأمة، والإشكاليات الاستراتيجية التي وضعوا الأمة والشعب الفلسطيني فيها، انطلاقا من المناقشة الاستراتيجية، ومن واقع التجربة العملية على المسارات العربية والفلسطينية على حد سواء، ويشمل ذلك تجربة معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، وتجربة مشاريع العرب للسلام، وبخاصة مشروع قمة فاس بالمغرب عام ١٩٨٢، والمبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، كما يشمل مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من اتفاقات: إعلان مبادئ أوسلو عام ١٩٩٣ على المسار الفلسطيني، ومعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤ على المسار الأردني، والمفاوضات السورية – الإسرائيلة، واللبنانية – الإسرائيلية، والمفاوضات متعددة الأطراف منذ عام ١٩٩٢.

ووفق التحليل لدوافع فكر التسوية ومبرراته الظاهرة والخفية يتبين أن أساس فكر التسوية يقوم على تحقيق أمن إسرائيل، من ثم دعم نجاح المشروع الصهيوني بإقامة دولة صهيونية على جزء من أرض فلسطين أو كلها، كما أن خيار التسوية يعيق الإعداد للحرب والمواجهة، سواء للاعتداء والعدوان الإسرائيلي الذي لم يتوقف حتى بعد توقيع اتفاقات التسوية، أو للتعامل معه خياراً بديلاً في حال فشل التسوية بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي، وقد اضطر العرب لإعلان التسوية خياراً استراتيجياً وحيداً، وامتنعوا عن تبني أياً من المقاومة الفلسطينية أواللبنانية ودعمهما ضد الاحتلال الإسرائيلي، بحجة إعطاء الفرصة لمسار التسوية، وبرغم عدم التجاوب الإسرائيلي مع كل هذه التوجهات والجهود والتنازلات وحسن النوايا العربية، إلا أن حملة فكر التسوية قد استمرؤوه، وأصبحوا لا يرون خياراً آخراً في التعامل مع الاحتلال والعدوان، ليقول قائلهم إن التفاوض هدفه التفاوض، فالحياة كلها تفاوض، كما شغلوا الإعلام بالدفاع عن فكرهم ومواقفهم هذه على حساب حشد الطاقات وتعبئتها ضد المشروع الصهيوني، حتى تجرأت إسرائيل أن تقول إنها والدول العربية تواجه الخطر "الأصولي والإرهابي" ذاته على حد تعبيرهم، ولينتقل الأمر إلى التنسيق الأمني مع الكيان الإسرائيلي ضد بعض فصائل المقاومة بحجة حماية الأمن الوطني لدول عربية، وتحت ذريعة وجود اتفاقات للتنسيق الأمني وحفظ الأمن المتبادل، وبذلك

زحف فكر التسوية وتطور لدرجة أن يصبح جزءاً من مشروع الطرف الآخر وإن اختلف معه في التفاصيل، مما ساعد على تحجيم تيار المقاومة وفكرها والقتال لصد العدوان، وأضعف الحلقة الاستراتيجية الأهم في المنطقة العربية لمواجهة الخطر الصهيوني بوصفه تهديداً استراتيجياً خطيراً للمصالح العليا للأمة وللأمن القومي العربي.

وعلى الصعيد الواقعي يلاحظ أن معاهدة كامب ديفيد، بغض النظر عن تقييمها السلبي حتى على الأمن القومي المصري والعربي، أخرجت مصر من معادلة الصراع كلياً، ولم تقدم المعاهدة أي مكسب للقضية الفلسطينية، وما محاولة إقناع منظمة التحرير بالمشاركة بمفاوضات جنيف عام ١٩٧٤ إلا على قاعدة تطبيق حكم ذاتي للسكان دون الأرض وتحت السيادة الإسرائيلية، وأما معاهدة وادي عربة فقد تسببت بتخلي الأردن عن المطالبة باستعادة سيادته على أراضي الضفة الغربية (بغض النظر عن الحجج التي تساق لذلك والمتعلقة بما عرف بفك الارتباط)، وأما اتفاقات أوسلو فقد كانت صناعة إسرائيلية فلسطينية من جانب حملة فكر التسوية الفلسطينيين الذين يتماهون في الاستراتيجية مع قرنائهم العرب، وسلموا بالفرضيات العربية ذاتها بعد محاولات السحق والتطويع العربية والدولية المتواصلة بكل السبل، ناهيك عن الاختراقات الفكرية واسعة النطاق للنخب التي تحمل هذه الأفكار في قيادة منظمة التحرير وحركة فتح ومحيطها، فقد كانت نتائج اتفاق أوسلو سلبية على الشعب الفلسطيني، ولم تتمكن من تحقيق مكاسب استراتيجية برغم مرور ١٧ عاماً على توقيعها، كما لم يتم تطبيق أكثر من ١٥٪ منها إسرائيلياً .ولذلك ما زال الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، كما هو حال السوريين في الجولان المحتل واللبنانيين في مزارع شبعا، وما يزال الاستيطان يأكل الأرض الفلسطينية ويهوِّد القدس.

وبذلك لم تتمكن التسوية من إنقاذ الأرض، ولا تحرير الإنسان، ولا تطبيق حق تقرير المصير، ولا تطبيق الشرعية الدولية، ولا أحراج إسرائيل دولياً، ولم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية بل والحروب على الشعب الفلسطيني واللبناني التي كان آخرها حربي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، ولم تجعل من إسرائيل صديقاً للعرب، أو دولة مسالمة أو جزء من منظومة الأمن والاستقرار فيها، فإسرائيل لا تحتمل أن ينشئ الأردن مفاعلاً نووياً سلمياً وهي تمتلك ذلك منذ العام ١٩٥٣، وتعمل على تشويه العرب وتحجيم دورهم الدولي، وتهدد مصالحهم في كل مكان لها فيه نفوذ، وتدعم كل تمرد أو حركات انفصالية في المنطقة، كما هو الحال في العراق وتركيا والسودان، وتتحالف مع كل من يعادي هذه الأمة ومصالحها كما هو الحال في إثيوبيا، وفي الوقت نفسه ما تزال تتمتع بحماية أميركية قانونية وسياسية، وتحظى بالرعاية الأفضل والأولى بالدعم الاقتصادي والعسكري بدرجة أكبر وأخطر من ذي قبل، وتستمر

في التسلح بكل الأسلحة المحرمة وغير المحرمة دولياً لمواجهة العرب، ولم تغير عقيدتها العسكرية العدوانية ضد الأمة.

وعلى صعيد التجربة العملية والواقعية أيضا تمكنت المقاومة من طرد إسرائيل من جنوب لبنان دون اتفاق سياسي عام ٢٠٠٠، كما تمكنت من دفع الاحتلال الإسرائيلي إلى تغيير استراتيجيته والانسحاب أحادياً من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وتمكنت المقاومة اللبنانية من هزيمته عسكرياً وأمنياً في حرب ٢٠٠٦، كما تمكنت المقاومة الفلسطينية من هزيمته أيضا في حرب ٢٠٠٩ على قطاع غزة، وذلك رغم تواضع الدعم الذي تلقته المقاومة اللبنانية، وغيابه عن المقاومة الفلسطينية في غزة، وفي ظل استمرار الاستيطان والتهويد للأرض المحتلة وتزايده، وفي ظل استمرار إسرائيل بفلسفة العدوان والحروب وتزايد قوتها العسكرية رغم اتفاقات السلام، وفي ظل النجاح الذي حققته المقاومة الفلسطينية واللبنانية في هزيمة إسرائيل فإن فكر التسوية كان وما يزال يمثل هروباً من تحمل مسؤولية تحقيق الحقوق، وهو سعي لحماية الذات والدفاع عنها وتحقيق بعض المصالح الخاصة، وليس دفاعاً عن مصالح الأمة ولا تحقيقاً لأمنها القومي ولا خدمة للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل الحساب مع فكر التسوية عسيراً جداً، إذ يمكن وصفه بالفكر العدمي غير الواقعي والحالم بكل ثقة انطلاقاً من التجربة ومن خلال الدراسات الاستراتيجية.

ولذلك وبما أن فكر التسوية كان وما يزال فكراً عدمياً، وأن منطلقاته ليست قومية ولا وطنية، وأنه فكر غير واقعي، وأنه لا يستند إلى التحليل العلمي ولا السياسي ولا الاستراتيجي، وأن مبرراته التي يسوقها أصحابه قد ثبت عدم مصداقيتها، وأن التطبيق العملي لما تم التوصل إليه يؤكد أن إسرائيل والولايات المتحدة ليستا جادتين بحال للتسوية بين مطالب العرب والإسرائيليين، بل تريدان من العرب تقديم التنازلات المتواصلة لصالح المطالب الإسرائيلية، وأن تجربة التسوية قادت الحكومات العربية ومنظمة التحرير إلى مربع محدد في فلسفة التفاوض يقوم على قدرتها على إقناع الطرف الغربي والإسرائيلي بأن إعطاءها بعض الحقوق سوف يحقق له الأمن، حيث أصبحت معادلة الأمن مقابل السلام أو التسوية هي السائدة في الفكر السياسي المعاصر، بل وفكر بعض النخب السياسية العربية الحاكمة في المنطقة بدوافع ومنطلقات متباينة، الأمرالذي يجعل وقفة الحساب هذه تفرض على الفكر العربي المستنير باتجاهاته الإسلامية والقومية العمل على سرعة بلورة مشروعه الفكري والسياسي والكفاحي الخاص في دعم المقاومة الفلسطينية، التي ثبت أنها قادرة بالدعم الشعبي، وفي ظل الحصار والملاحقة الرسمية، أن تهزم إسرائيل، كما حصل في الانتفاضتين السابقتين، وفي الحرب على قطاع غزة عام ٢٠٠٩، مما قد يؤسس لمشروع فكري استراتيجي شامل لحسم الصراع بعيداً عن الترهات والخرافات والأوهام لدعاة التسوية والمدافعين عنها والمشاركين فيها.

البحوث والدراسات

الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة

محمد بوبوش*

مقدمة

شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام (١٦٤٨) التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأمة (Nation - State) وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة، الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وبُنى مؤسساتية وصولاً إلى طغيان استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي" منذ تسعينات القرن المنصرم وبدمغة أمريكية خالصة يتم استنساخها عالمياً.

وقد كان الأمن القومي – وما يزال – المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة ونوعها التي تقع تحت تصرّفها. وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي[١]. والحقيقة هي أنه ما يزال الحديث عن "أمن قومي عربي" حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحديث مزيجاً من الواقع والأمل، وفيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحات.

ونحن هنا نعترف مع المختصّين العرب[٢] أنّ الأمن القومي العربي مازال مفهوماً مُتحرّكاً من حيث الاتفاق مع تعريفه وتحديده ورسم معالمه. وما زالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة. فأين يبدأ القومي وينتهي، وأين أوّل القطري وأين آخره؟. وما هي معايير الخطر القومي، وما هي حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي؟. وأين هذه الحدود، هل رُسمت، ومن يرسمها؟ ما هي القوى القطرية التي يمكن أخذها بالحسبان في خانة الأمن القومي، وكيف يمكن تحويل هذه القوى القطرية إلى قدرات قومية تنظمها وتعبئها وتطوّرها وتستخدمها قيادات قومية متخصّصة؟. وما هي القيادات والمؤسّسات

* باحث في العلاقات الدولية- جامعة محمد الخامس- الرباط.

والأجهزة التي يجب أنْ تتولى شؤون الأمن القومي بجوانبه السياسيّة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلميّة؟[٣].

ولكن ما هو المفهوم العربي للأمن القومي؟ وما نوع التحدّيات التي تواجهه، وما هي سبل إحياء مشروع الأمن القومي العربي؟.

المحور الأول: المفهوم العربي للأمن القومي

اختلف الكتاب والمفكرون المعاصرون حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه، وقد تعددت المسميات المستخدمة في هذا الميدان مثل الأمن القومي أو الأمن الوطني "National Security"، الأمن العام "Security Public"، الأمن الجماعي "Security Collective" الأمن المشترك "Security Common"، الأمن الإقليمي Security Regional، ومع تفاقم المشكلات المعاصرة المؤثرة على سلامة الإنسان وممتلكاته ظهرت عبارات الأمن التخصصي مثل الأمن الصناعي، الأمن الغذائي، والأمن البيئي.. . الخ. ومن التعريفات السائدة للأمن نورد ما يلي:

أ- الأمن هو قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف[٤] وليس فقط الأحداث والوقائع الفردية.

ب- الأمن هو الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالنظام العام، سواء في صور جرائم يعاقب عليها القانون أو في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية والاجتماعية حتى يمنع النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم[٥].

ج- الأمن هو تكاتف الأقطار العربية جميعاً لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها ومواجهة التكتلات الخارجية، وبخاصة الاقتصادية والأمنية، من خلال استراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حالياً وبخاصة منذ مابعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١[٦].

١- الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني:

يركّز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه. ويبدو هذا المنهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية، كالحديث عن الأمن

القومي المصري[٧].. ، أو هو المقدرة على المحافظة على الأمة، وعلى كرامتها وأراضيها، واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي[٨].

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة. فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي. ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي. ورأى علماء الاجتماع أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي. وعليه فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

٢- الأمن القومي مطلباً قومياً:

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى. فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في: "قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد -المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود، أي دولياً، أو داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً (بإسرائيل). وهو التهديد الذي سبّب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبروز دور الشركات متعددة الجنسية، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي"[٩].

والثاني "وحدة الإرادة" في مواجهة "قوة الخطر" ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي. والثالث حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية نكون أمام أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي[١٠].

٣- الأمن القومي بديلاً للأمن الإقليمي:

يركّز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي. وهو أكثر شيوعاً، بين المهتمّين بقضايا الأمن القومي، من الاتجاهين السابقين.

فمثلاً يؤكّد الباحثان محمد عنتر وعفاف الباز أنّ "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة. وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج"[١١]. ويرى باحثٌ عربيٌ متخصّص أنّ الأمن القومي ".. ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة". ويرى "أنّ الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لما له من فوائد عدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي"[١٢].

ومن خلال إدراك طبيعة الاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، يرى عددٌ من الباحثين العرب: "أنّه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات العمل المشترك وقواعده بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي.. . وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات"[١٣].

ويقول الدكتور عليّ الدين هلال: ".. الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صور الأمن الإقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.. ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد، والأمن العربي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد ويتخطّاها ويتجاوزها[١٤] إن أية صياغة لمفهوم الأمن القومي[١٥] ينبغي أن تأخذ في الحسبان الأمور التالية:

أ. عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي ومفاهيم الأمن الأخرى.

ب. إدراك حقيقة الوجود القومي من جهة ومتابعة تطوّر الفكرة القومية من جهة أخرى.

ج. التصدّي للإجابة عن عدد من التساؤلات التي قد تثار في هذا الخصوص. من ذلك مثلاً: أين يقع مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي؟ هل يدخل في إطار المبادئ فيكون متفقاً مع المفهوم العربي للأمن القومي؟ أم أنّه في إطار القيم فيكون متفقاً مع مفهوم المصلحة القومية؟.

الأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، الحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن القومي باعتباره تطبيقاً مؤقتاً للأمن القومي وليس بديلاً له؛ والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة(١٦).

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة.

إنّ النظر إلى كلّ قطر عربي بوصفه مكمِّلاً للقطر المجاور (أو الأقطار العربية المجاورة)، وساعياً نحو تحقيق التنسيق والتكامل معه ومع بقية الأقطار العربية يقودنا إلى تعريف الأمن القومي العربي "بأنّه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدي لكلّ التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلّب عليها، وصيانة استقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية (والاجتماعية) في وجه التحدّيات التي قد تظهر في المستقبل"(١٧).

المحور الثاني: واقع الأمن القومي العربي وتحدياته:

يتسم واقع الأمن القومي العربي بحالة من الانكشاف لم يعانيها منذ حصول أغلبية الدول العربية على الاستقلال، وما عرف حينئذ بالتحرر من الاستعمار، فالشعوب العربية تعاني الآن من حالات انكشاف للأمن القومي تشتمل على الاحتلال المباشر، وانتهاكات الحدود والأجواء والمياه الإقليمية، والتوترات الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية والقومية، والتوترات الداخلية الناجمة عن أسباب اجتماعية وأزمات سياسية، وتبعية غالبية الدول

العربية سياسيا لقوى أجنبية، ووجود قواعد وتسهيلات عسكرية أجنبية على أراضي دول عربية، وإجراء مناورت مشتركة مع قوات أجنبية، هذا بالإضافة إلى شلل مؤسسات الأمن القومي، وغياب القيادة السياسية للأمة، وانضمام دول عربية إلى تنظيمات وترتيبات دفاعية أجنبية. لكن هناك بعض الإيجابيات في حال الأمن القومي يجب الالتفات إليها والعمل على تنميتها والاستفادة منها[١٨].

يمر عالمنا العربي اليوم بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه، ويواجه مشاكل وصعوبات كأداء تطال تأثيراتها حياة أبنائه، بما لم يعد في وسعنا إهمالها، ولا أن ننتظر حلاً لها من الآخرين. إن الأمة العربية تعيش لحظة تاريخية دقيقة، حيث تتعرّض إلى الكثير من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بأشكاله كافة، وهذه المخاطر في تزايد وتصاعد مستمرين، وذلك بسبب الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاث: أسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي يحويها. كل ذلك جعل من العالم العربي الكتلة الاستراتيجية الحيوية، التي يمكن أن تكون ذات ثقل في السياستين: العالمية، والإقليمية، وهو العمق الطبيعي لمسرح العمليات في أوروبا، وهو قلب الأرض الذي يقع في مكان متوسط بالنسبة لأي مواجهة عالمية محتملة، وهو المتحكّم في طرق نقل الطاقة، سواء إلى الشرق الأقصى، أو إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ثمّة أخطار وتحدّيات داخليّة وخارجية متعددة تُهدّد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي، جعلت منه منطقة هامّة جدّاً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وحضارياً، ومن هذه التحدّيات:

١- التحديات الداخلية للأمن القومي العربي:

تتشابه التحديات الداخلية وتتفاوت في معظم الدول العربية كما يبدو ذلك، لأن معظم النظم السياسية العربية تتسم بعدد من السمات السلبية التي أصبحت معروفة ومشخصة بدقة لدى أعداء الأمة العربية أكثر من أبنائها والتي من أهمها:

أ. التحديات العسكرية:

وتتمثل في: غياب الدور الفاعل للمؤسسات، والمركزية الشديدة، وصغر حجم النخب السياسية الحاكمة، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة في معظم الدول العربية، إضافة إلى عدم الشفافية السياسية وأزمة تفعيل النظام والقانون، وانحياز أنظمة الحكم للأعراف والممارسات المتكررة التي تحمل معنى التراضي للتخلص من قيود النصوص الدستورية

والقانونية، وجمود الهياكل السياسية، وضعف وسائل المشاركة والرقابة الجماهيرية، إلى جانب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتعرض الدول العربية للضغوط من أجل الإصلاح السياسي في البلدان العربية جميعاً[١٩].

(١) ضعف بناء القدرات العسكرية للدول العربية:

برغم ما تنفقه الدول العربية سنوياًعلى الأعباء الدفاعية، والتي تقدر بحوالي (٥٠ - ٦٠) مليار دولار سنويا، إلا أن ميزان التفوق هو في صالح دول الجوار، وبخاصة إسرائيل، التي تتفوق بإمكانيتها العسكرية على الدول العربية إجمالاً، وهو ما تضمنه لها الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك من ناحية أخرى لو قارنا القدرة العسكرية لسورية مع تركيا - بحكم المشكلات العالقة بينها سواء بسبب المياه، أو من أجل لواء الإسكندرونة الذي احتلته تركيا من سورية - فهو لصالح تركيا، والأمر كذلك بمقارنة دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران؛ هذا دون النظر إلى النوعية، فكل من إسرائيل وتركيا تتسلم من الدول الغربية أحدث ما في ترسانات الأسلحة الغربية مقارنة بالدول العربية، وإن كان من المرجح اختلاف نوعيات الأسلحة لدى إسرائيل عما لدى الدول العربية[٢٠].

(٢) ضعف التعاون العسكري العربي:

في أبريل عام ١٩٥٠وقعت الدول العربية اتفاقية الدفاع العربية لتصحيح الأوضاع بعد حرب عام ١٩٤٨، إلا أن هذه الاتفاقية لم تُفعّل ربما سوى مرة واحدة استعداداً لحرب ١٩٧٣، وأفرزت خلالها قدراً من التنسيق، ولكن سرعان ما تبدد نتيجة تغلب عوامل القطرية على القومية[٢١]، فالاتفاقية لم تضعف فقط، بل وصلت إلى حد اعتداء دولة على دولة أخرى؛ وهو ما تم في ٢ أغسطس ١٩٩٠.

ومن المتصور أن أبسط مجالات التعاون العربي تتمثل في التنسيق بين الدول العربية والتعاون في مجال التدريبات المشتركة بهدف نبادل الخبرات بين الدول العربية، كما أن التعاون في مجال صفقات التسلح تمثل ضرورة هامة حيث إن التنسيق بين الدول العربية في هذا المجال يكون دعماً للدول في مواجهة الدولة التي تبيع الأسلحة حتى لا تختلف الصفقة من دولة لأخرى سواء في مواصفات السلاح أو في الثمن أو في توقيتات التسليم[٢٢].

(٣) ضعف أو محدودية الصناعات الحربية العربية:

تتميز الدول العربية بصفة عامة بضعف صناعاتها الحربية، وبأن نسبة منها هي صناعات تجميعية وليست صناعات وليدة الدولة ذاتها، وهي في أنحاء متفرقة من الدول العربية ربما أهمها مصر، والمملكة العربية السعودية، وسورية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولم تصل هذه الصناعات إلى صناعات متكاملة مقارنة بما تم في دول الجوار.

فإسرائيل تُصنّع دبابة (ميركافا) وهي من أحدث الدبابات في العالم، وفي مجال الطائرات المقاتلة تُصنّع الطائرة (كفير)، ونجحت في تصنيع الطائرة (لافي)، واستبدلتها الولايات المتحدة الأمريكية بصفقات أسلحة حديثة، وفي مجال الصواريخ تُصنّع الصاروخ أرض - أرض أريحا، حتى أريحا - ٢ و٣، التي يزيد مداها على ألفي كيلومتر، والصواريخ المضادة للصواريخ مثل أرو (حيتس) وأنواع أخرى مختلفة من الصواريخ جو - جو، وجو أرض، والصواريخ الحاملة للأقمار الاصطناعية مثل (شافيت) أو غيرها الكثير، بخلاف تفوقها العالي في تصنيع أنواع متعددة من الطائرات بدون طيار.

(٤) ضبط التسلح وتطبيقه على الدول العربية:

عقب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، واكتشاف التحالف الغربي امتلاك العراق أسلحة متقدمة شرقية وغربية كانت سبباً في طموحاته وحروبه، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية آلية ضبط التسلح، وبخاصة لدول الشرق الأوسط، بدعوى تقليل الحروب والصراعات في المنطقة[٢٣]، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الآليات المقررة لحرمان الدول العربية من الأسلحة في الوقت الذي تمنح فيه إسرائيل الأسلحة دون أي قيد، والمثل الواضح كان في عدوان إسرائيل على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، فقد نقلت الولايات المتحدة الأمريكية الذخائر والوقود لإسرائيل بطائراتها من قواعدها المنتشرة في المنطقة وفي أوروبا لتستخدمها في عدوانها على لبنان. وأهم هذه الآليات كانت في ٢٩ مايو ١٩٩١ - عقب حرب الخليج الثانية - وأطلق عليها مبادرة "بوش" لضبط تسلح الشرق الأوسط، وبيان باريس للدول دائمة العضوية في أكتوبر ١٩٩١، كما تم إقرار مبادرة أخرى في يوليو ١٩٩٢ لتكون أكثر فاعلية وأكثر تفصيلاً.

(٥) الوجود العسكري والقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة:

كان للمتغيرات والحروب التي حدثت في المنطقة بدءاً من حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وما تخللته من حرب الناقلات وحرب المدن، وما تلاها من حروب احتلال العراق للكويت، وحرب الخليج الثانية، والتي أعقبها توقيع أغلبية دول مجلس التعاون - عدا المملكة العربية السعودية - اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى - وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا - وإقامة القواعد الأجنبية في البعض منها، آخرها اتفاق دولة الإمارات وفرنسا على إقامة قاعدة أجنبية لها في الإمارات في يناير ٢٠٠٨، وانتشار القواعد الأجنبية أو التسهيلات في دول عربية أخرى، مثل جيبوتي التي يوجد بها قواعد فرنسية، وأخرى أمريكية[٢٤].

(٦) قيام تحالفات عسكرية بين بعض دول المنطقة:

وهي التي يمكن أن تهدد بعض الدول العربية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق العسكري الذي أبرم بين تركيا وإسرائيل في فبراير ١٩٩٦، والذي يمكن أن يهدد بعض دول الجوار الجغرافي العربية، وكذلك ما يتردد عن وجود طويل الأمد للقوات الأمريكية في العراق[٢٥].

(٧) الدور الجديد لحلف الأطلسي أحد التهديدات العسكرية العالمية للأمن العربي:

أدت أزمة كوسوفو عام ١٩٩٩، إلى جر حلف الأطلسي إلى مهمة جديدة، هي أن يصبح شرطي العالم، وقد أصبح على الحلف أن يتبنى استراتيجية جديدة ينتقل خلالها من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها، وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للحلف في إطار الاستعداد للتدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف، وهو ما يؤكد المخاوف الإقليمية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي. والواقع أن نموذج كوسوفو أصبح نموذجاً يمكن أن يطبق في أي مكان آخر داخل منطقة الشرق الأوسط بعامة والدول العربية بخاصة، ومن السهولة بمكان أن يستخدم الحلف كل الوسائل المتاحة لديه - سواء أكانت سياسية أم عسكرية - من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية[٢٦].

(٨) سباق التسلح النووي في عدد من دول العالم:

الواقع أن امتلاك بعض الدول للسلاح النووي، ومنها دولتا شبه القارة الهندية (الهند، وباكستان) من شأنه أن يؤثر على طبيعة الصراع في منطقة الخليج في المستقبل، وعلى حالة الاستقرار والأمن فيها ولاسيما أن هناك دولاً أخرى مثل إيران تتطلع لامتلاك أسلحة نووية، وفي حالة تحول الصراع بينهما إلى صراع نووي فإن ذلك سيكون له مردود سلبي على أمن المنطقة، وعلى حركة التجارة العالمية في كل من منطقة الخليج والعالم العربي، أضف إلى ذلك أن انفراد إسرائيل بالتسلح النووي من شأنه أن يمثل عنصر تهديد دائم للعالم العربي، مقابل تجاهل دول العالم لها[٢٧].

ب. التحدّي العلمي - التقني.. وتأثيراته على الأمن القومي العربي:

إنّ التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع، ولهذا فإن هناك تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقني في الأقطار العربية، في الوقت الذي تتسارع فيه مستجدّات العلم والتقنية في العالم بشكل انفجاري متصاعد وبوتيرة متسارعة.

ويُلاحظ أنّ معظم مؤشّرات التقدّم العلمي والتقني العملية - وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات - راوحت مكانها تقريباً خلال العقد الماضي، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل سوى عدد نادر جداً من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية، كما لم يسجّل الإنفاق على البحث والتطوير سوى زيادة طفيفة[٢٨].

ويتبيّن من تتبع حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في دوريات عالميّة[٢٩] أنّ معظم الأقطار العربية استمرّ في أدائه الضئيل المخيّب للآمال. فمثلاً في عام ١٩٨٤ وظّفت مراكز البحث والتطوير ٣٧٤٥ عالماً أو مهندساً من حملة الدكتوراه و٤٣٧٨ من حملة الماجستير. وذلك بمعدّل ١,٧ باحث خارج الجامعات (و٢,٧ إذا ما أضفنا باحثي الجامعات) ؛ وبالمقابل فإن الأرقام في بعض البلدان تأتي على النحو التالي: ٦٦ (الولايات المتحدة)، ٣٩ (فرنسا)[٣٠]. وقد تركّز نصف البحوث العربية على الزراعة والطب والعلوم النظرية والاقتصادية والصيدلة. وبالرغم من الجهود الشجاعة لعدد من العلماء إلاّ أن البحوث الأساسية مازالت في نطاق ضيّق إلى حد يمكن اعتبارها من الناحية العملية غير موجودة[٣١].

ويُعدّ انتشار المعرفة العلمية والخبرات البحثية في أقطار الوطن العربي أبطأ مما هو في البرازيل والهند، وذلك بسبب الاتصالات الضعيفة في ما بين العلماء العرب، وكذلك بسبب غياب المجامع العلمية الفاعلة والاعتماد الكبير على الاستيراد المباشر للتقنية. والحكومات العربية من أضعف الداعمين لبحوث الإنتاج وتطويره (معظم المعامل مستوردة على أساس تسليم المفتاح) إذ هي تخصّص ٠,٢٪ فقط من الناتج الوطني الإجمالي للبحث والتطوير، بالمقارنة، مع الهند التي تخصّص ٠,٧٪، والبرازيل ٠,٦٪، بينما تخصّص البلدان الصناعية من ٢ إلى ٣٪[٣٢].

ومن ناحية كميّة، يوجد في الوطن العربي إلى الآن ما يقرب من مئتي جامعة، إضافة إلى عدد غير قليل من مراكز البحوث، وما يقرب من خمسين ألف عربي يعملون أساتذة أو أعضاء في معاهد أبحاث عربيّة أو أجنبية. ويقل إنتاج العلماء والمفكرين العرب مجتمعين عن إنتاج الفئة نفسها في "إسرائيل" قبل "البريسترويكا" (التي حققت هجرة واسعة للعلماء السوفييت إلى الكيان الصهيوني، وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً)، على الرغم من تساوي أعداد فئة الباحثين في "إسرائيل" ودولة عربية واحدة مثل مصر (في عام ١٩٨٥). ولدى مقارنة عدد البحوث والدراسات المنشورة في العلوم الطبيعية في ثلاثة عشر قطراً عربياً (الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، السعودية، السودان، سوريّة، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن)، و"إسرائيل" من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٣، يتبيّن أنّ مجموع ما أنتجه الباحثون العرب في مجال العلوم الطبيعية ٢٦١٦ بحثاً في تلك الفترة، في حين أن إجمالي ما أنتجه الباحثون الإسرائيليون في المجال نفسه ٤٦٦١ بحثاً[٣٣].

وقد ورد في منشورات "معهد المعلومات العلمية" (ISI) أنّ إنتاجية الباحث العربي تعادل ١٠ بالمئة من المعدّل العادي لغيره من العلماء لغاية عام ١٩٧٣. وممّا يعاب على حركة البحث العلمي في الوطن العربي ندرة البحث ذي الطابع القومي في معالجة القضايا والمشكلات ذات الطبيعة المشتركة، التي قد يساهم حلّها في إيجاد مؤسّسة علمية عربية تهدف إلى النهوض بالمستوى العلمي والتقني وتنمية المهارات والخبرات المشتركة وإنضاجها[٣٤].

وفي مقابلة صحفية أُجريت مع الدكتور طه النعيمي، الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٩[٣٥]، ذكر أن ميزانية البحث العلمي في أمريكا حوالي ٣,٢ ٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفي أوروبا هناك معدل عام لميزانية البحث العلمي يقدّر بـ ٢,٥ ٪من الناتج القومي الإجمالي، وفي اليابان ٣٪، وفي كوريا الجنوبية ١,٩١٪ ومن المتوقع أن تصل إلى ٥ ٪ خلال السنوات القادمة.

أمّا في الدول العربية فميزانية البحث العلمي تتراوح بين صفر و٠,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبعض الخبراء يصل بهذه النسبة إلى ٠,٧٪ وهي أرقام ضئيلة جداً إذا ما قورنت بميزانيات البحث العلمي في الدول المتقدمة. ومن المفترض أن تزيد ميزانية البحث العلمي في الدول العربية على الدول المتقدمة، لأنّها تحتاج إلى دفعتين: الأولى لتقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، والثانية للإسراع بالتنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة.

وقد أشار الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية (في المقابلة ذاتها) إلى الصلة المباشرة بين البحث العلمي والأمن القومي العربي، فقال: إنّ الحصار المفروض على العراق إذا كان معني به شيء فهو العلم والتقنية، لأنّ العراق نجح في عبور الخطوط الحمراء المرسومة للبلاد العربيّة، في الوقت الذي رسمت فيه الدول الغربيّة والقوى الكبرى خطوطاً لا يجوز للدول العربية أن تتجاوزها، وبخاصة في مجالات التقنيات المتقدمة، والبحوث التكنولوجية والبيولوجيّة، والليزر، والطاقة النووية، وحتى في مجالات البحث الأساسي بعيداً عن مجالات صناعات معيّنة. وقد وصل الأمر بالقوى الكبرى إلى درجة أن تمنع حتى المجلة العلمية من الوصول إلى العراق، وكذلك منع وصول المعلومات والأجهزة المتقدمة من أجل القضاء على التطور والتقدم في مهده، والقوى الكبرى تخاف من العقل العربي سواء في العراق أو في سورية أو في مصر أو في الجزائر أو في غيرها. فالعقل العربي هو المحاصر وليس شعب العراق وحده[٣٦].

ومن ناحية أخرى، يجدر أن نشير إلى مشكلة خطيرة تتمثّل في تصاعد معدّلات هجرة العقول العربية[٣٧] إلى الغرب الصناعي، برغم الحاجة العربية الماسّة لهذه الكفاءات والطاقات العربية المتقدمة، التي يُفترض أنها هي التي تقود التنمية الشاملة، وتقلّص الفجوة العلمية- التقنية مع العدوّ الصهيوني. وهجرة الأدمغة مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي الاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام. وأسباب هجرة الكفاءات (العقول) من أقطار الوطن العربي إلى خارج حدوده كثيرة ومتشعّبة، ولا مجال هنا للتفصيل فيها. ولكن يمكن الإشارة بصورة موجزة إلى مجموعتين من العوامل المؤثّرة، هما مجموعة العوامل أو القوى "الطاردة"، ومجموعة العوامل أو القوى "الجاذبة" الموجودة أو المعروضة في البلدان المُضيفة، التي تسهم في خسائر بشريّة وخبرات تزيد قيمتها على مائتي مليار دولار. وأبرز العوامل "الطاردة" تتجلّى في[٣٨]:

أ- المحيط السياسي.

ب- محيط العمل والوضع المعيشي.

ج- أنظمة التعليم العالي والبيروقراطية.

د- السياسات التقنية المختلفة.

أما العوامل "الجاذبة" فهي عكس العوامل "الطاردة"، وأهمّها:

١. المحيط العلمي المناسب.

٢. توافر المناخ الملائم فكرياً واجتماعياً وسياسياً.

٣. المستوى المعيشي اللائق لهذه الفئة المتخصّصة، والشعور بالأمان والرفاه المادي، والتسهيلات المختلفة.

ويرى دارسو هذه المشكلة أن الآثار المترتبة على "نزيف الأدمغة" أو "هجرة الأدمغة" كبيرة، وباهظة التكاليف بالنسبة للأقطار العربية حاضراً ومستقبلاً، ومنها:

١- أنّ تزايد البطالة في أوساط ذوي الطاقة العلمية الرفيعة، وحملة الإجازات الجامعية (والماجستير والدكتوراه أيضاً)، والتي بلغت ٣٥ بالمئة أو أكثر (من خريجي الجامعات العربية)، ستضاعف من حجم التوترات الاجتماعية والسياسية، وستدفع بقسم كبير من هؤلاء إلى الهروب، أو حتى الانخراط في جماعات وتيّارات معادية لبلدانهم الأصلية، الأمر الذي يزعزع الاستقرار الوطني والأمن القومي العربي عموماً.

٢- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات العربية التي تغذّي شرايين البلدان الغربية (وبعضها تعمل مباشرة في أجهزة ومؤسسات وشركات موجّهة ضدّ الأمن القومي العربي)، بينما تحتاج التنمية العربية وتطوير الإنتاج والصناعة الحديثة والزراعة المتقدّمة إلى مثل هذه الكفاءات في الميادين المختلفة، ولا سيّما في الاقتصاد والتعليم، والصحة، والتخطيط الحضري، والبحث العلمي، والتقنية، والصناعات العسكرية الذاتية.

٣- تبديد الموارد والطاقات البشرية المتخصّصة والموارد المالية العربية الضخمة، التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها، إذ تحصل عليها البلدان الغربيّة دون مقابل تقريباً[٣٩].

ففي دراسة عربية قُدرت تكاليف إعداد المهندس بنحو ٢٢٧ ألف دولار، و١٩٨ ألف دولار لعالم الطبيعة، و٥٣٥ ألف دولار للطبيب. وبالإمكان أن يحسب وفق هذه المعطيات الحجم الهائل للخسائر العربيّة والنزيف السنوي المستمر لأفضل وأهم الطاقات والكفاءات العربية[٤٠].

٤- والظاهرة المستجدّة التي تنعكس بشكل خطير على الأمن القومي العربي وعلى مستقبل الصراع العربي- الصهيوني، تتمثّل في أنه في الوقت الذي تزداد فيه معدّلات هجرة الكفاءات العربية من الاختصاصات العلمية الهامة والحساسة باتجاه البلدان الغربيّة، فإنّ "إسرائيل" تستقطب آلاف العلماء من الاتحاد السوفييتي السابق، وقد قدّرت إحدى الدراسات عددهم بأكثر من ٧٠ ألفاً من المهندسين، وقرابة ٢٠ ألفاً من الأطباء والممرّضين والفنانين، وحوالي ٤٠ ألفاً من المدرسين، وقسمٌ كبير من هؤلاء حملوا معهم كثيراً من أسرار التطوّر العلمي(٤١)، والأسرار الأخرى.

٥- تنفق الأقطار العربية على البحث والتطوير ما يعادل ٠,٢٪ من ناتجها الإجمالي (أي سُبع المتوسط العالمي الذي يفترض أن يعادل ١,٤ ٪)، وفي المقابل يرتفع المؤشر في "إسرائيل" عن المتوسط العالمي، فيتجاوز ٢٪، أي أكثر من عشرة أمثاله لدى العرب، ولو أدخلنا في الحسبان التفاوت في عدد السكان وفي حجم الناتج سنوياً (وهنا نتحدث عن المجالات المدنية فقط)، لارتفعت الفجوة بين العرب و"إسرائيل" في الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثين مثلا.

٦- ونحن نتحدّث على التفوق العلمي والتقني (الإسرائيلي) لا نغفل طبعاً التمويل الغربي الهائل ودعم المنظمات والتجمّعات اليهودية في العالم، لكنّنا يجب أنّ نقرّ في الوقت نفسه أنّ ثقافة العلم ومراكز الأبحاث تمثّل مكوّناً جوهرياً لطبيعة الدولة والمجتمع في "إسرائيل"، مذكّرين بأنّ أوّل رئيس دولة في "إسرائيل" (حاييم وايزمان كان عالماً بارزاً في الكيمياء)، وأنّ جزءاً هاماً من المعاهد العلمية ومراكز الأبحاث جرى تأسيسه قبل قيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨(٤٢).

٢- التحديات الناشئة من المتغيرات الدولية:

أصبح الأمن القومي العربي برمته، محاطاً بتهديدات وتحديات دولية على الأصعدة كافة ومن أهمها:

١- عودة الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على الشؤون العالمية، ومحاولة إعادة إنتاج الهيمنة الاستعمارية المعروفة أهدافها وغاياتها ولكن بوسائل وأساليب معاصرة، تتمثل في سباق التسلح في المنطقة، وسياسة تقييد التسليح على دول المنطقة وفقاً لمعايير انتقائية تخدم المصالح الاستعمارية، والوجود العسكري الأمريكي

والغربي والصهيوني في منطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي جنوب البحر الأحمر، إضافة إلى التهديدات الاقتصادية والمالية وفي مقدمتها: اتفاقية الجات «التجارة العالمية»، والتكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب التهديدات والتحديات الاجتماعية(٤٣):

٢- العولمة: برزت ظاهرة العولمة بوضوح خلال عقد التسعينيات، وارتبطت بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة، مثل التدخُّل الإنساني، وفجَّرت صراعاً بين اتجاهين: أحدهما: يؤكّد على أن العولمة لا تتقيّد بالحدود الوطنية، ويمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم، وأنها تحقّق توحيداً وتعبئة للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد، ووفق هذا الاتجاه، فإن العولمة تطرح قيماً معينة في الحكم، لفرضها على الدول المختلفة، مثل: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وفي مجال الثقافة تطرح مفهوم الثقافة العالمية والعابرة للقوميات، مقابل ما تحاول (المحلية) المحافظة عليه من ثقافة وطنية ذاتية، أما الاتجاه الآخر، فيتمسّك بالمحلية، ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وبعبارة أخرى، التمسُّك بالذات الموجودة في المجتمع.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها، مستغلة في ذلك المنظمات الدولية، كمجلس الأمن مثلاً لفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية المختلفة حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى، أو تمثّل تهديداً غير مباشر لأمنها القومي. ويؤكّد ذلك السياسات التي اتبعتها (واشنطن) منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن، فقد تصرَّفت باعتبارها القطب الأوحد في العالم، واتخذت مواقف تخالف مصلحة كثير من دول العالم في كثير من المناسبات(٤٤).

٣- خطر الاستفراد الأمريكي بقيادة النظام العالمي: أدى انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، إلى نظام دولي جديد في طور التكوين، لكن مرحلته الحالية تشهد هيمنة القوى الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى تقليص هامش المناورة أمام الدول العربية، وقد خلصت الإدارة الأمريكية إلى تبنّي استراتيجية جديدة تنطلق من الإيمان القوي بأهمية النظام الداخلي في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الحرب الوقائية في التعامل مع التهديدات الخطيرة(٤٥)، بالإضافة إلى العزم على انتهاج سياسات أحادية عند الضرورة، وقيام الولايات المتحدة بتأكيد زعامتها على الصعيد الدولي(٤٦)، باعتبارها مسألة ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار في العالم (وبدأ العالم يتحدث عن استراتيجية الحرب المسبقة التي ابتدعها الرئيس (جورج دبليو بوش)،

وصقور إدارته بذريعة الحرب ضد الإرهاب، وضد الدول المارقة حسب تسميته لها، لما فيها من تهديد مزعوم للولايات المتحدة ومصالحها)، ويكاد يكون هناك إجماع على أن هدفها الحقيقي هو الهمينة على العالم.

٤- أحداث سبتمبر ٢٠٠١: فقد أدّت تلك الهجمات وتداعياتها من ناحية إلى توتّر العلاقة بين الدين والدولة على مستوى السياسات الدولية، وتدهور العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بشكل لم يحدث في تاريخ تلك العلاقات من ناحية أخرى، ورغم أنه من المسلّم به أن تواجه أية دولة عظمى في التاريخ موجات من الكراهية من جانب بعض الشعوب أو الدول، إلاّ أن موجة الكراهية الإسلامية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد سبتمبر تتسم بالعمق والاتساع. وعلى الجانب الآخر، تزايدت الرؤية السلبية للإسلام لدى الأمريكيين. وهكذا، فقد أصبحت أحداث ١١ سبتمبر مدخلاً لظاهرة أكبر، وهي توتّر العلاقة بين الدين والدولة، الذي مثّل بدوره أحد أهم مداخل تشكيل السياسات العالمية، والسياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر[٤٧].

وقد أسفر الاختلاف حول أسباب الإرهاب إلى: اختلاف حول الوسيلة المثلى لمواجهة الإرهاب، فيرى الاتجاه الأول أن المواجهة الحقيقية يجب أن تركّز على التنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية للعالم الإسلامي، بينما يرى الاتجاه الثاني أن مواجهة الإرهاب هي بالأساس مهمة أجهزة المخابرات والدفاع، لاجتثاث وتفكيك تلك التنظيمات[٤٨]. وتمثل الوجه الأخطر لعالم ما بعد سبتمبر في عدد من التطورات بالغة التهديد للمصالح العربية، من أبرزها:

- إعادة توصيف القضية الفلسطينية أميركيا وإسرائيليا واعتبار كفاح أبنائها المشروع إرهابا ممجوجا يستدعى المواجهة القاسية تماما كما فعلت واشنطن في أفغانستان وضد تنظيم القاعدة ومن ثم أطلقت اليد الإسرائيلية الباطشة عسكريا وإعلاميا في حصار كل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها عرفات، وتم التلاعب الأميركي الإسرائيلي بعملية التسوية السياسية وإعلاء المطالب الأمنية الإسرائيلية عما عداها، وبدا شعار "لا يوجد شريك فلسطيني" مجسداً لطبيعة المرحلة الأحادية أميركياً وإسرائيلياً اتجاه القضية الفلسطينية[٤٩].

- وضع الولايات المتحدة الأزمة بين العراق والأمم المتحدة قسرا في إطار الحرب على الإرهاب الدولي وفقاً للمنظور الأميركي، وذلك في خطوة تمهيدية لغزو العراق عسكريا كما حدث بالفعل في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٣.

- التشويه المنهجي المنظم للإسلام والمسلمين والمجتمعات العربية وتصويرها على أنها

مصدر للتخلف والديكتاتورية والتطرف الديني والإرهاب، ما جعل العرب جميعا في موقف دفاعي لم يستعدوا له جيداً[٥٠].

٥- **ثورة المعلومات والاتصالات،** ومن أبرز سمات هذه الثورة أنها عابرة لحدود الدول، حيث يصعب على أية دولة حالياً أن تمنع التدفّق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من خارج حدودها من خلال شبكة الإنترنت، أو الأقمارالاصطناعية، أو القنوات الفضائية.. . وغيرها. ومن هذا المنطلق، تُعدّ ثورة المعلومات والاتصالات من أهم تجليات ظاهرة العولمة التي تنامت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، وتأثيراتها الإيجابية من حيث الترابط بين شعوب العالم، وتأثيراتها السلبية من حيث الغزو الثقافي[٥١].

٦- **ظهور التكتلات السياسية الدولية:** أطلق على فترة ما بعد الحرب الباردة فترة التكتلات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالعصر الذي نعيشه الآن هو عصر التكتلات الدولية[٥٢]، مما ولد ضغطاً على الأمة العربية التي تتوق للاتحاد، ولاسيما أن أول منظمة إقليمية في العالم كانت جامعة الدول العربية (مارس ١٩٤٥) قبل الأمم المتحدة، وهذه التكتلات تزيد من قوة أعضائها مما يجعلها مراكز قوى في العلاقات الدولية تأثراً وتأثيراً.

٧- **خطر التسلح النووي:** أضحى امتلاك الأسلحة النووية مؤهلاً ضروريًا لدخول القمة الدولية، فقد احتكر الخمسة الكبار في مجلس الأمن مقاعد دائمة بسبب امتلاكهم لهذا السلاح، من أجل ذلك كثر أعضاء النادي النووي الذي لا يفتح إلا عنوة، والأسلحة النووية مثّلت تحدياً خطيراً لأمتنا، خصوصاً وأن هذا السلاح ليس بعيداً عنها، بل هي مهددة أكثر من غيرها بهذا السلاح الذي تمتلكه إسرائيل وتهدد به كل العواصم العربية. وهناك المشروع الإيراني الذي يرفع إيران على قمة الأمن القومي العربي، وليس بعيداً أيضاً التنافس النووي في شبه القارة الهندية، وهذا جعل الوطن العربي مكشوفاً، مما يضع العرب أمام تحدٍ كبير.

٨- **عدم فعالية الأمم المتحدة[٥٣]:** تتصف المرحلة الحالية من مراحل تطور النظام الدولي بعدم الاستقرار الذي يتجلى بوضوح في مسلسل الصراعات المحلية والإقليمية المنتشرة في مختلف قارات العالم وفي النزاعات العرقية والطائفية التي باتت تهدد بتقويض الدول وانفراط عقد التنظيم الدولي والعودة بالمجتمع الدولي إلى شريعة الغاب. والحق أنه منذ سنوات قلائل، ساد على نطاق واسع انطباع بأن نهاية الحرب الباردة ستقود إلى ميلاد

جديد للأمم المتحدة بعد أن تعثر دورها ولاسيما فيما يتعلق بأعمال نظام الأمن الجماعي إبان فترة اشتداد الصراع الإيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وما صاحب ذلك من كثرة استخدام حق الفيتو. ومما شجع على هذا التفاؤل، أن الأمم المتحدة توسطت فيما بين عامي ١٩٨٧، ١٩٩١ في إبرام مجموعة من الاتفاقيات ساعدت في إنهاء القتال بين إيران والعراق، وفي انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان، وقيام حكومة ائتلافية واسعة القاعدة في كمبوديا، وإنهاء الحرب الأهلية المزمنة في السلفادور.

بيد أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بفعل عجز الأمم المتحدة البين عن القيام بدورها في حفظ السلام والأمن في عدد من المناطق الملتهبة في العالم، ومنها على سبيل المثال الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، ورواندا وكشمير، حيث بدا واضحاً أن هذه المنظمة العالمية تحولت إلى أداة في يد الدول الكبرى، ولا سيما منها الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن، فكان أن فقدت الأمم المتحدة استقلالها وحيادها وأصبح دورها محدوداً بالقدر الذي تسمح به تلك القوى، وبما لا يتعارض مع مصالحها. ونتيجة لهذا الوضع، تدهورت مكانة الأمم المتحدة، إن سياسة الولايات المتحدة في ذهابها لتجييش الجيوش ضد الدول والأنظمة الوطنية، التي لا تنسجم وسياساتها، كما في افغانستان والعراق، وعدم انصياعها للقرارات الدولية، وعدم احترام مؤسسات الامم المتحدة، التي رفضت العدوان على العراق بشكل خاص، ساهم في فقدان المنظمة الدولية لهيبتها، وعدم قدرتها على ممارسة دورها المنوط بها، وهو العمل على نشر الأمن والسلم في العالم، وإن سياسة مواجهة الارهاب التي ابتدعتها الإدارة الأميركية، ما هي الا لتنفيذ سياسة العدوان والغطرسة الإمبريالية الإجرامية(٥٤).

وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلا أنها فشلت في حفظ الأمن الدولي، وبذلك برزت طلبات عديدة في أروقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاح حال الأمم المتحدة لتكون تعبيراً حقيقياً عن حال العالم اليوم(٥٥).

٣- المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على الأمن القومي العربي:

١. الاحتلال الأمريكي للعراق: من الطبيعي أن يؤثّر غزو دولة بحجم العراق بأهميتها الاستراتيجية، والاقتصادية، والجغرافية على عموم المنطقة العربية، ولاسيما أن هذا الغزو جاء من الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت قوة عظمى وحيدة في العالم.

أما على الصعيد المباشر، فقد كان لاحتلال العراق تأثيرات سياسية استراتيجية كبيرة

على المنطقة العربية، ولاسيما على دول الجوار الجغرافي، ويمكن أن تتمثَّل هذه التأثيرات في وجود الولايات المتحدة في المنطقة العربية، مما يعني أن الإدارة الأمريكية باتت معنية مباشرة بالتحكّم بتطورات الأوضاع فيها، في مختلف المجالات. ويبدو أنه من أهم تأثيرات هذا الوجود المباشر عودة مشاريع الشرق الأوسط لتحتل مكاناً هاماً في سلّم أولويات الإدارة الأمريكية، وهو ما تجلّى بطرح مشاريع إعادة هيكلة النظام الإقليمي، ونشر الديمقراطية، وإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية، وهي المشاريع التي تُوِّجت بمشروع الشرق الأوسط الكبير(٥٦).

٢. التهديد الإسرائيلي: يُعدّ وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي، وفي منطقة هامة وحيوية جداً تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشدّ ما يتهدّد الأمن القومي العربي من تحدّيات. وخطر إسرائيل لا يتوقّف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهدّدة عملياً لأقطار الوطن العربي كافّة (بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان). والمخطّطات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير. ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر. ومما لا شك فيه، أن وجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية هو أكبر تهديد للأمن العربي بأشمله. ومع ذلك فإن التهديد الصهيوني المباشر للأمن القومي العربي لم يواجه أبدا بموقف عربي موحد. فلقد تخاذلت الأنظمة العربية في معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد الأقطار العربية عن تقديم الدعم والعون المطلوبين لضمان انتصار القضية العربية، الأمر الذي ولد شعوراً عاماً بالإحباط والاستياء لدى الشعب العربي في تلك الأقطار، ولاسيما في مصر، من جراء عدم تحقق قومية المعركة. ففي حرب ١٩٦٧، دخلت دول المواجهة العربية: مصر وسوريا والأردن، وحدها الحرب، وكانت نتيجة هذه الحرب بالنسبة للشعب العربي في مصر خسارة باهظة في المال والرجال، واحتلال شبه جزيرة سيناء بأكملها، وإغلاق قناة السويس، وتوقف الحركة السياحية، وتعبئة أكثر من نصف مليون رجل تحت السلاح، ووجود مليون مهجر من منطقة قناة السويس في القاهرة(٥٧).

وعلى الرغم من كل ما قيل عن مساعدات مالية ضخمة قدمتها الدول النفطية لدعم صمود مصر، فإن تلك الأموال ما كانت لتعوض آنئذ حتى عن العملات الصعبة التي فقدتها

مصر من جراء إغلاق قناة السويس[٥٨]. ولم يكن وضع الأنظمة العربية تجاه المشاركة في "معارك التحرير" ضد العدو الصهيوني وفي المعارك الأخرى بأحسن حالاً، فقد بقيت الأنظمة العربية في جميع تلك الحروب، باستثناءات قليلة جدا، وكأنها غير معنية بالأمر. ويمكن القول إن التقدير الاستراتيجي الذي تتبناه معظم الدول العربية ينصرف إلى إدراك مترسّخ بأن إسرائيل ماتزال تمثّل مصدر التهديد الرئيس لها، وذلك للأسباب التالية:

أ- أن إسرائيل تحشد الجزء الأكبر من سلاحها التقليدي على الحدود الشمالية لمصر.

ب- وجود مفاعل (ديمونة)، ومراكز البحوث الذرية.

ج- اختراق إسرائيل منذ أوائل التسعينات القرن الإفريقي، بإقامة علاقات عسكرية مكثّفة مع كل من إثيوبيا وإريتريا عبر سلسلة من اتفاقيات سرية تتيح لإسرائيل وجوداً عسكرياً واستخبارياً في جزر البحر الأحمر، وعند مدخل باب المندب، وأيضاً على سواحله التابعة لإريتريا بعد انفصالها عن أثيوبيا في عام ١٩٩٣.

وإذاً، فإن التقدير الاستراتيجي لإسرائيل كعدو يستند إلى مخاطر جسيمة من شأنها حصار الوجود العربي في البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، وتمتع (تل أبيب) بإمكانات لوجستية للقيام بضربات مفاجئة ومباشرة انطلاقاً من باب المندب، وإنهاء طبيعة البحر الأحمر كبحيرة عربية تاريخية.

د- وقد تعزز هذا التقدير الاستراتيجي مع قيام التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا عام ١٩٩٦، الذي وصل إلى الوجود الدائم لبعثة من الموساد، وللطائرات الإسرائيلية في القواعد العسكرية التركية، وعلى الحدود مع سوريا، والعراق، وإيران، وإنشاء محطات إنذار مبكّر، وقلاع مراقبة على هذه الحدود تمكّن إسرائيل من التجسس المستمر على سوريا، وجمع المعلومات عن الأنشطة والتحركات العسكرية.. . إلخ، والتحالف شبه الاستراتيجي بين إسرائيل والهند الذي يحظى بدعم الإدارة والكونجرس الأمريكيين ومساندتهما. ومما يشجّع إسرائيل على أن تتعاون مع الهند لمواجهة احتمال امتلاك إيران مستقبلاً للسلاح النووي[٥٩]، أن طوّرت الأخيرة ترسانتها الصاروخية من الصاروخ (شهاب)، ليصل المدى المتوقع له إلى (١٣٠٠) كم، ومواجهة التطوير في الترسانة النووية والصاروخية الباكستانية، لذلك لم يكن غريباً أن يدعو القادة الهنود والإسرائيليون إلى تكثيف تعاونهما في مواجهة تهديدات مشتركة تتمثل في (الإرهاب الإسلامي)، و(القنبلة النووية الإسلامية)[٦٠].

هـ- من جانب آخر، زاد من متانة التقدير الاستراتيجي لإسرائيل كعدو، أو كتهديد رئيس، التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي الذي وصل إلى حالة متطورة للغاية. ونشير هنا إلى أطماعها بالمياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كاستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصُعد كافة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياحياً (وهو موضوع يتطلب دراسة منفصلة لضخامته ومخاطره). وتدعم (إسرائيل) المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع "الشرق أوسطيّة" المعروف، الأمر الذي يتهدّد كلاً من سورية والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية. كما أنّها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع إثيوبيا وتنفذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة. كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على ناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى "إيلات"، مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الأثيوبية، كما قامت (إسرائيل) بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع أرتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يُعدّ ذا أهمية استراتيجية خطيرة.

٣. التحدي الإيراني: يمكن النظر لهذا التحدي من الجوانب التالية: احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وجزيرة أبو موسى)، وقد دعّمت إيران فيها وسائل دفاعها الساحلي والجوي. وتتمثل خطورة الوجود العسكري الإيراني في هذه الجزر الثلاث في أنها تشكّل قواعد إيرانية لأي هجوم بحري إيراني في المستقبل ضد دولة الإمارات، بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية عبر أهمية مضيق (هرمز)، ولها أهميتها في التحكُّم في الملاحة، وطرق إمداد النفط، علاوة على الطموحات النووية الإيرانية وما تثيره من قضايا منع الانتشار النووي.

٤. مسألة الأقليات الدينية والعرقية: يغذي الغرب بشدة الأقليات والعرقيات الموجودة في الأراضي العربية ويمدها بأنواع الدعم كافة للثورة على الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، ففي مصر النصارى، وفي المغرب جبهة البوليساريو، وفي الجزائر الأمازيغية، وفي السودان الجنوب ثم دارفور ثم الشرق تمهيداً لتفكيكه، وفي اليمن الشمال والجنوب لتنتهي حدود العالم العربي عند أسوان، فالغرب يضغط على أطراف العالم العربي للانقضاض على القلب، ويمثل ذلك خطراً كبيراً على وجود الدول العربية ومستقبلها، مما يمهد لتفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة متصارعة متقاتلة، وقد بدأ المشروع في العراق الذي يتم تنفيذ

تقسيمه إلى دويلات للسنة والشيعة والأكراد، أي (لبننة) المنطقة، وقد أطلق بعضهم عليها عملية (عبرنة) المنطقة، و(صوملة) المنطقة[٦١].

٥. محاولات خنق الاتجاه القومي العربي[٦٢]: جرت محاولات عديدة ومستمرة لعرقلة ومنع إقامة نظام إقليمي عربي من الخارج وبرضى محلي من بعض الأطراف وصل حد التواطؤ، حتى وصلت الدول العربية فرادى ومجتمعة إلى درجة كبيرة من التردي، ولاسيما أن الخارج يضغط بعمق وبقوة لتكريس وضع التردي والتجزئة وتحويله إلى نظام ثابت ودائم، والعمل على اختلال التوازن الاستراتيجي لصالح إسرائيل بمد الأخيرة بكل مقومات الحياة وفي مجالاتها كافة.

٦. القضية الفلسطينية: مثل وجود إسرائيل في المنطقة تحدياً كبيراً للعرب يهدد يومهم ومستقبلهم وكلفهم الكثير من الأموال والأرواح والطاقات في حروب ستة لا شك أنها كانت، ومازالت، لها نتائج خطيرة ليس على تنمية الدول العربية الاقتصادية فحسب بل على مستقبل المنطقة العربية، التي يراد لها أن تكون البقرة الحلوب والعبد المطيع لإسرائيل دون أجر.

٧. الحدود العربية ومشكلاتها: الحدودالعربية قائمة على حقل من الألغام وهي حدود مشتعلة في كل اتجاه، فبين كل دولة وجاراتها أزمة حدود ومشكلة عبور؛ وزاد من احتقان الحدود واشتعالها ظهور البترول، وقد أدت أزمات الحدود إلى حروب منها: حرب الخليج الأولى، والثانية، وغيرهما[٦٣].

٨. القرصنة البحرية: فجرت أعمال القرصنة التي تزايدت وتيرتها في الآونةالأخيرة قبالة السواحل الصومالية (خاصة بعد حادثة السفينة الأوكرانية)، قضية الأمن في البحر الأحمر بمستوياته المختلفة، سواء الأمن القومي للدول الثماني المطلة عليه، أو الأمن القومي العربي، أو الأمن العالمي بوجه عام. وثمة تداخل كبير بين المستويين الأول والثاني، فهناك ست دول عربية هي: (مصر، السودان، جيبوتي، الأردن، اليمن، والسعودية (تطل على البحر الأحمر، إضافة إلى دولتي إسرائيل وإريتريا التي هي بالأساس دولة عربية، وإن كانت قد أدارت ظهرها للعرب منذ استقلالها عام ١٩٩٣ بإيعاز إسرائيلي- أمريكي. ويجعل هذا الأمر البحر الأحمر عمقا للأمن القومي العربي على اعتباره أشبه ببحيرة عربية، ولاسيما أن إسرائيل ليس لها سوى منفذ صغير عليه عند خليج العقبة، وهو منطقة أم الرشراش العربية

المعروفة الآن باسم إيلات. وبالرغم من أن أعمال القرصنة التي تقوم بها بعض العصابات الصومالية تتم قبالة السواحل الصومالية الطويلة على خليج عدن، إلا أن الحديث الدائر الآن في الأوساط العربية والدولية يتعلق ليس فقط بالحديث عن أمن خليج عدن، وإنما عن أمن البحر الأحمر؛ نظرا لأن الأمن في هذه المنطقة الممتدة من البحر العربي وخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر لا يمكن أن يتجزأ، بل إن البعض يضيف لهذه المنطقة قناة السويس وخليج العقبة (الأطراف الشمالية للبحر الأحمر) [٦٤].

وعلى الصعيد الأمني فإن عمليات القرصنة البحرية دفعت عددا من الدول الكبرى لإرسال وحدات من قواتها البحرية لحماية سفنها من هجمات القراصنة، بشكل قد يؤدي إلى تدويل أمن منطقة البحر الأحمر بصورة متصاعدة.

واستندت هذه الدول إلى قرارات مجلس الأمن ١٨١٤ و١٨١٦ التي سمحت بدخول سفن حربية للمياه الإقليمية للصومال بموافقة حكومتها لمكافحة القرصنة البحرية، وهو ما أدى لتصاعد المخاوف العربية من ذلك الوجود العسكري الكثيف للقوات البحرية الدولية في منطقة تعد جزءاً من مجالها الحيوي الجيوستراتيجي. وفي السياق ذاته نجحت فرنسا، في سبتمبر ٢٠٠٨، في استصدار قرار آخر من مجلس الأمن، يحمل الرقم ١٨٣٨، يسمح بمرافقة وتأمين السفن المارة في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن وخاصة سفن صيد التونة.

ويصلح مصطلح الاحتواء الجغرافي للمنطقة العربية لوصف حالة المنطقة في حالة تدويل أمن البحر الأحمر، وذلك إذا ما استعرضنا خارطة الوجود العسكري الأجنبي على أطرافها ابتداءً بأفغانستان مروراً باختراقها بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانتهاءً بالوجود العسكري الكثيف قبالة السواحل الصومالية وفي مياه خليج عدن وإنشاء القيادة المركزية الأمريكية "أفريكوم" في جيبوتي.

ومن ثم فقد بات على الدول العربية المعنية، وبخاصة مصر واليمن والمملكة العربية السعودية وجيبوتي والصومال، التنسيق فيما بينها بشكل جاد للتعامل مع تلك التداعيات، وإذا لم يكن نشر قوات عربية مشتركة في جنوب البحر الأحمر ممكنا من الناحية العملية، فإن الخيار المطروح بقوة يتمثل في دعم استصدار قرار من مجلس الأمن يخول الاتحاد الإفريقي القيام بمهمة حماية السواحل الصومالية مع توفير الدعم المالي والتقني لتلك القوات، فضلا عن رعاية مفاوضات جادة بين الفصائل الصومالية، وتدعيم مؤسسات الدولة لكي تستعيد سيطرتها على مياهها الإقليمية[٦٥].

٩. أزمات السودان الداخلية[٦٦]: من ضمن ما يعانيه العالم العربي الأزمات التي تشتعل بدوله، وعلى رأسها السودان الذي يراد إخراجه من عروبته وتقسيمه بحيث تفقد الأمة العربية دولة، والطريق طويل وممتلئ.

١٠. الأزمة اللبنانية: أرض لبنان ساحة معركة للتيارات السياسية والفكرية العربية والغربية كافة، وزاد من مأساته أن إسرائيل تعتبره الفناء الخلفي لها، فلا تثريب ولا تحريم عليها في أي شيء تفعله سواء اعتداء أو احتلال.

١١. الأزمة الصومالية: الصومال على فقره غني بالأزمات والحروب الأهلية والدولية، مما أضاف إلى مأساته مآسي وإلى ضعفه مرضاً وإلى موارده شحاً على تقتيرها، وكأن الصومال ليس بلداً عربياً ولاجزءاً من الأمة العربية، ولاجزءاً في المنظومة العربية والأمن القومي العربي.

١٢. أزمة الصحراء المغربية: وهى إحدى الأزمات المفتعلة في الوطن العربي التي غذاها الغرب فأجج نار الصراع من أجل فصل الصحراء المغربية عن المغرب وتكوين جمهورية الصحراء، وتلقى فصائل التمرد دعماً من الخارج حتى أن المفاوضات بين الجانبين تقام في الخارج[٦٧]، والغريب أن الأزمات العربية – العربية تناقش خارجه مع علمه بفقدان الخارج للموضوعية والحيادية والنزاهة[٦٨].

١٣. جزر الإمارات الثلاث: أبو موسى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى: هذه الجزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة تثار أزمتها عادة من الخارج، وهي محتلة من جانب إيران منذ السبعينيات، والغريب في الأمر أن هذه الأزمة تثار بين الحين والآخر كلما كان هناك حديث عن التهديد الإيراني للأمن القومي العربي، وللضغط على إيران من ناحية، ولمنع أي محاولة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة طبيعية بين العرب والجمهورية الإيرانية، فهذا التحدي له مآرب محددة تطفو على السطح بين الحين والآخر لمنع تطبيع العلاقات العربية الإيرانية.

١٤. الأزمة الجزائرية الداخلية: تتعرض الجزائر لحرب أهلية طاحنة، وذلك عقب فوز الحركة الإسلامية في الجزائر بالانتخابات، فدخلت البلاد والعباد في دوامة الحرب الأهلية، ومما زاد من حدة الاحتقان في الجزائر صراع الأمازيغية، مما جعل الجزائر بين مطرقة الحرب الأهلية وسندان التمزق، وقد أثر ذلك على الجزائر دوراً ودولة وشعباً وحكومة، كما أثر على الموارد، والبناء والتنمية السياسية والاقتصادية، فانشغل الجزائر بما هو داخلي عما هو خارجي، فخسر العرب الجزائر الدولة والدور في منظومة الأمن القومي العربي.

١٥. الديمقراطية: الديمقراطية في نظر الغرب وسيلة لغاية غير مشروعة هي الهيمنة والسيطرة على الشعوب، وقد مثَّل ذلك تحدياً كبيراً للمنطقة العربية، فتم الضغط على الحكومات لتنفيذ مخططات الغرب – ولاسيما أمريكا – تحت زعم أن الديكتاتورية التي تحياها الشعوب العربية هي التي فرخت الإرهاب، لذلك يجب تحقيق مزيد من الديمقراطية من النوع الغربي التقليدي وليس الديمقراطية الحقيقية لأنهم أبعد الناس عنها مفهوماً ومضموناً(٦٩).

١٦. الإرهاب: كلمة حق أريد بها باطل صنعها الغرب وتاجر بها وربح منها أكثر مما ربحه من السلام والأمن، فالإرهاب صفة تلصق بكل من يخرج عن المشروع الغربي، ليس ذلك فقط، فمقاومته إرهاب، وحركات التحرر الوطني إرهاب، فمن يقاوم إرهابي، وحركات المقاومة الفلسطينية إرهاب، وحزب اللَّه إرهاب، وما تفعله إسرائيل حق مشروع ودفاع شرعي؛ المصطلحات تبدل مفهومها ومضمونها إلى النقيض، وقد مثل ذلك ضغطاً على الدول العربية وتحدياً سياسياً ينتج تخبطاً في السياسات الداخلية والخارجية في الوطن العربي(٧٠).

١٧. مؤسسات المجتمع المدني(٧١): فكرة قديمة ارتدت ثوباً جديداً، وهي فضيلة أخلاقية أكثر منها وسيلة سياسية، ولكن تم استغلالها سياسياً، فمعظمها يتلقى دعماً غربياً – وبخاصة من الولايات المتحدة – للقيام بأدوار محددة خدمة للغرب وتنفيذاً لأهدافه التي تتناقض – من وجهة نظر الغرب – مع المصالح العربية، ومثلت تلك المؤسسات عيوناً للغرب وأداة ضغط على الحكومات، وذلك من خلال التركيز على سلبيات الدول – حكومات وشعوباً – ونشرها بهدف الضغط عليها.

١٨. التجمعات السياسية الإقليمية: رغم أن العرب سبقوا العالم في تحقيق الوحدة والاتحاد، بل والانضواء تحت لواء واحد وحكم واحد؛ فالخلافة الإسلامية كانت نموذجاً تحلم به البشرية، وفي العصر الحديث سبق العالم العربي العالم – وبخاصة الاتحاد الأوروبي – في تحقيق الوحدة؛ فإنشاء جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥ كان قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بكثير، ومع هذا السبق للعرب في هذا المجال إلا أن الاتحاد الأوروبي أصبح على أبواب دولة واحدة، والعرب ما زالوا أكثر من عشرين دولة منفردة، ونظام كل دولة لا يختلف عن نظام جارتها بل يتصادم معه ويتقاتل، ويرجع نجاح الاتحاد الأوروبي وفشل العرب في ذلك إلى أن الأول بدأ الوحدة والاتحاد من أسفل إلى أعلى؛ فغرس النبتة في

الأرض – وهذا هو الوضع الطبيعي – بينما العرب بدأوا الوحدة من أعلى وليس من أسفل، فمنعوها من أن تصل إلى الشعوب، فظلت النبتة في الهواء دون غراسٍ في الأرض فأوشكت على الذبول، ومن كثرة اهتمام العرب بالوحدة ظهر في الوطن العربي أكثر من تجمع إقليمي؛ فهناك: مجلس التعاون الخليجي، وتجمع دول الساحل، وجنوب الصحراء، وتجمع أفريقي دون تنسيق بينها، وهناك المغرب العربي، وهناك الشرق العربي، كلٌ له سياساته الخاصة به وعلاقاته مع الخارج دون أن يوضع في الاعتبار مصلحة الأمن القومي العربي والوحدة العربية، وكرس الغرب ذلك فانتهج سياسات مختلفة مع كل من الخليج العربي والمغرب العربي والشمال العربي والجنوب العربي، حتى أنه يمكننا القول بلا مغالاة إننا أمام مناطق مختلفة في كل شيء.

١٩. التحديات الاقتصادية: مازال الحديث عن اقتصاد عربي واحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي[٧٢] أمراً غير واقعي. فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية. ودون الخوض في هذه المسألة يمكن إبراز عدد من الإشكاليات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي، تتمثّل في:

– التبعية العربيّة للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.

– توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي، وتشير بعض الإحصاءات إلى أنّ ما يزيد على ٨٠٠ مليار دولار (من أموال العرب) موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يُستثمر ٧٥ دولار عربي في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

– يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي، وتتضخّم هذه المشكلة يوماً بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، الذي يترافق بتناقص واضح في الإنتاج، ولا سيّما المواد الغذائية الضروريّة[٧٣]. حيث تبيّن الدراسات المتخصّصة أنّ الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن، كما أنّ الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينات، من أكبر مناطق

العالم استيراداً للمنتجات الزراعيّة، وأكثرها اعتماداً على الخارج في توفير احتياجات السكان من الغذاء[٧٤]. وقد جاء في دراسة "للمنظمة العربية للتنمية الزراعية" أنّ: الزراعة لا تزال تعاني من التخلف ، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأوّلى في العالم"[٧٥].

ومنذ العام ٢٠٠٢ وضع تقرير التنمية الإنسانية العربية[٧٦] الأول قادة العالم العربي أمام مسؤولياتهم في التعاطي مع تحديات عصر العولمة والثورات المتسارعة في جميع المجالات، وبعد سبع سنوات صدر التقرير الخامس برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهمة ١٠٠ خبير وأكاديمي(عرب وأجانب) متخصصين في شؤون العالم العربي، بعنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، حيث عرّف أمن الإنسان بأنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته". وحدد عناصر سبعة رأى أنها سبب هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة العربية: **أولها**، الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر. **وثانيها**، الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة. **وثالثها**، الأمن الصحي الذي تتهدده الأمراض. **ورابعها**، الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث واختلال التوازنات الأيكولوجية ونضوب الموارد. **وخامسها**، الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف. **وسادسها**، الأمن السياسي الذي يتهدده القمع بكل أشكاله البدنية والمعنوية. **وسابعها**، الأمن الاجتماعي الذي تتهدده النزاعات الإثنية والطائفية وغيرها[٧٧].

المحور الثالث: مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن القومي العربي

إن التحديات التي تفرضها البيئة الدولية الجديدة وأيضا الإقليمية على الأمن القومي متعددة الأبعاد والجوانب، ولذا فإن على العرب صياغة استراتيجية لمواجهة مثل هذه التحديات في المستقبل، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم ثقافية، وبهذا الخصوص يمكن اقتراح الأفكار التالية:

١- مواجهة التحديات الداخلية:

كان الإصلاح – ومايزال – أمراً ضرورياً وعاجلاً لتحقيق تطلعات أبناء الأمة العربية من خلال مشروع شامل للإصلاح يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء نبع من داخل المجتمع ذاته أم استفاد من تجارب الآخرين على أن يتم مراعاة خصوصيات كل قطر عربي على حدة.

ومن أهم أولويات مشروع الإصلاح في الجانب السياسي:

ترسيخ النظام الديمقراطي على أساس من الحرية والتعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات وتقوم على احترام الحقوق كافة للجميع مع وجود المؤسسات السياسية الفاعلة وعلى رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية.

❖ وفي الجانب الاقتصادي:

-إرساء قواعد الحكم الرشيد الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ أحكام القضاء وبمايؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي إلى مالايقل عن «٦-٧٪»سنوياً في المتوسط خلال السنوات العشر القادمة وبما يؤمن معالجة الفقر بأبعاده المتعددة(٧٨):

❖ وفي مجال الإصلاح الاجتماعي:

- وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في مراحله كافة وبما يتوافق مع المعايير الدولية، ودعم البحث العلمي والقضاء على الأمية في فترة لاتزيد على عشر سنوات وإدماج الشباب وتعميق انتمائهم وتقديم الحلول العاجلة لمشكلات عالم الشباب وتطوير الرؤى التنموية المتصلة بهم، وأخيراً ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي يحدد بصورة واضحة حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن وواجبات المواطن ومسؤولياته تجاه وطنه.

❖ وفي مجال الإصلاح الثقافي:

تجديد الخطاب الثقافي وإشاعة ثقافة الديمقراطية والشورى والتسامح والتكافل في مناهج التعليم والإعلام، وكذلك تجديد الخطاب الديني في إطار وسطية الدين الإسلامي الحنيف دون تطرف أو تشدد، وبخاصة في فهم النصوص الدينية، وأخيراً تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية وتشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية.

- تفعيل التنسيق السياسي بين الدول العربية وهذا الأمر يتطلب ضرورة الإجماع القومي حول هذه التحديات، لأنه دون ذلك يصعب الاتفاق على وضع الاستراتيجية الملائمة لمواجهة هذه التحديات والأخطار ومن ثم يفرض على الدول العربية تنسيق

السياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف والمصالح العليا عبر التخطيط الاستراتيجي لمواجهة هذه التحديات إعلاميا وثقافيا واقتصاديا وعسكريا. ويصبح بالإمكان في إطار علاقات قوية عربية عربية التعاون في مواجهة أعمال من شأنها تهديد الأمن الداخلي العربي والتضامن لمواجهة العنف والإرهاب.

- تطوير الصناعات العسكرية العربية الوطنية، حيث يتعين على الدول العربية القيام بالتصنيع الذاتي لأنظمة التسليح ووسائل حرب المعلومات، حتى تتمكن من القدرة على المشاركة في المعلومات الأمنية المبكرة المتعلقة بأي تطورات في المنطقة حتى تمتلك القدرة على التأثير على أي أزمة. وعلى القوات المسلحة في الوطن العربي السعي لامتلاك أنظمة التسلح المهيأة لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وتطويرها، سواء بتحييدها عن طريق إدارة حرب مراكز القيادة والسيطرة وحرب المعلومات والمخابرات وحرب تدمير نظم المعلومات وحرب تقييد المعلومات الفعلية للأجهزة الحاسبة لأسلحة الدمار الشامل(٧٩).

– العمل على تصفية القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية في الوطن العربي والوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بصوره المختلفة، ويكون ذلك أساسا عن طريق العمل السياسي السلمي ومن خلال المجالس التشريعية والمحلية، وكذلك من خلال النقابات المهنية والاتحادات العمالية والمهنية، فإذا فشل هذا السعي فإن على القوى العربية إعادة تنظيم المقاومة المسلحة في المناطق المحتلة وخارجها.

– توفير مناخ مناسب يمكن أن يساعد على تنمية العمل الدفاعي العربي المشترك، ويمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة عند توافر ظروف مناسبة. ويمكن البدء بتكثيف الزيارات واللقاءات بين الضباط ومسؤولي الدفاع في البلاد العربية على مستويات ثنائية ومتعددة الأطراف. وكذلك دعوتهم لحضور التدريبات التي تجريها القوات، وترتيب تدريبات مشتركة، وتبادل البعثات الدراسية في المعاهد والمنشآت التعليمية العربية، وتبادل الخبرات بين الدول، كذلك يمكن بذل جهود في مجال العمل على توحيد المصطلحات العسكرية وتنفيذ مهام مشتركة بين الدول العربية المتجاورة ومنها أعمال البحث والإنقاذ، كما يمكن الاستفادة من اهتمام القوى الأجنبية لمكافحة القرصنة لتوفير فرصة للتعاون العربي في هذا المجال.

– من المهام اللازمة للعودة إلى العمل الدفاعي العربي المشترك دفع نظم الحكم القائمة نحو الانخراط في النظم الدفاعية العربية، وفي الإصرار على أن يكون أي اتفاق دفاعي مع قوى أو دول أجنبية هو اتفاق بين تنظيم دفاعي عربي وقوى أو تنظيم دفاعي أجنبي ورفض

الانضمام الفردي إلى أي ترتيبات دفاعية.

- التعاطي إيجابيا مع ثورة الاتصالات والمعلومات، وهذا يتطلب أن تبنى فلسفة التعليم في العالم العربي على القدرة على الابتكار والاختراع وليس على التلقين، ولاسيما أن ثورة المعلومات ستظل مجالا للتطور المستمر

- التعاون العربي- العربي لإقامة مشروعات ومراكز أبحاث علميّة وجامعية تطبيقية، بغرض تكوين كفاءات عربية خبيرة للتخفيف من حدّة سلبيات هجرة الأدمغة والكفاءات العربيّة إلى البلدان الغربية، وكذلك لتبادل الخبرات واجتذاب الكفاءات المهاجرة للإشراف على البحوث وإنشاء المراكز العلمية وفق الأساليب العلمية المتطورة.

٢- مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية:

١. تنشيط العمل الدبلوماسي لتطوير آليات النظام العربي، بما يؤدي إلى وضع استراتيجية قومية شاملة لحماية القدرات والإمكانات العربية المتيسرة والممكنة وتنميتهاعلى المستويات كافة بهدف تقوية نقاط الضعف الحالية في الجسد العربي وتطوير جوانب القوة فيه، وذلك بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المستجدات العالمية والإقليمية والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الدول الإسلامية.

٢. تحديد مفهوم جديد للأمن القومي العربي ويمكن اقتراحه ليكون[٨٠]: هو الإجراءات والسياسات التي تقوم بها كل دولة عربية في حدود طاقتها وحاجتها، وبخاصة الدفاعية لتحقيق الأمن الوطني القطري، على أن تكون تلك الإجراءات والسياسات متوازية في إطار الأمن الشامل للأمة وبما يؤدي إلى تصعيد مفهوم الأمن القومي الوطني من مستواه القطري إلى المستوى الإقليمي ثم إلى المستوى القومي مع مراعاة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وموجباتها.

٣. وفي إطار حدود الواقع وإمكاناته، وفي ضوء المفهوم أعلاه، وعلى أساس توافر الإرادة للعمل العربي الجماعي هنالك عدة إجراءات يمكن الأخذ بها متوازية حتى يمكن بناء الأمن القومي العربي وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي[٨١]:

أ- أن يبني الأمن القومي العربي ذاته، متسقاً مع الأمن الوطني لكل قطر وأن يستمد منه بعض قدراته ومساهماته، نظراً لأن الدولة القطرية حالياً هي الحقيقة الواقعة، حيث أنه كلما استطاع الأمن القومي أن يوفر للدولة القطرية الأمان، ترسّخ مفهوم الأمن القومي

برمته وتوطدت دعائمه، وبناءً على ذلك تقوم كل دولة عربية بقدر طاقتها وحاجتها ببناء قوتها الدفاعية لحماية أمنها ذاته أولاً.

ب- أن تتماسك الدول العربية في إطار مجموعات إقليمية تحكمها عوامل محددة تضم المجموعات الآتية على سبيل المثال «مقترح»:

- **مجموعة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر**: مصر، الأردن، السعودية، السودان، الجمهورية اليمنية، جيبوتي «الصومال».

- **مجموعة دول الطوق المحيطة بالكيان الصهيوني**: مصر، الأردن، سورية، لبنان، فلسطين.

- **مجموعة دول شبه الجزيرة العربية والخليج**: السعودية، عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، اليمن، «العراق بعد التحرير»

- **مجموعة المغرب العربي**: ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا.

ج- أن تعمل كل مجموعة على التنسيق والتعاون من أجل تأطير قدراتها الشاملة لتشكل قوة ردع إقليمية، تتولى الدفاع عن مجمل المجموعة، على أن تقوم الدول العربية الغنية بدعم الدول العربية المحتاجة إلى الدعم مالياً دون الإعلان عن ذلك الدعم.

د- أن يكون تنفيذ الإجراءات السابقة متوازياً، وفي إطار صياغة دقيقة لها، بهدف تقنين العمل العربي المشترك، وبما يؤدي إلى تصعيد الردع من مستواه القطري إلى المستوى الإقليمي، ثم إلى المستوى القومي الذي يبدو اليوم أحد الحلول المناسبة.

هـ- ضرورة التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني مع الدول الإسلامية كافة، التي تعتبر حزام أمن للأمن القومي العربي، ومرتكزاً قوياً لأمن الأمة الإسلامية جمعاء.

و- عدم الاعتماد على الدول الاستعمارية في تأمين الأمن القومي الوطني، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو القومي[٨٢].

خلاصة:

والخلاصة أن وطننا العربي يواجه تحديات وأزمات تتجلى في مظاهر التشتّت والتفكك والإخفاق والانشقاق، ومحاولات الإلحاق والاختراق والاختناق والانسحاق في الجسم العربي الممزّق. فما العمل لمواجهة هذه الآفات والمآزق بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية؟

للإجابة عن هذا السؤال علينا أن ندرك ونقتنع بأن أمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن القومي العربي، لأن الأخطار التي تهدّد الأقطار العربية واحدة، ولأن مستقبلها أو مصيرها واحد، ولأن الأمن القومي العربي يستمد قوته وأهميته من صفته القومية، ولا سبيل إلى تحقيقه إلا من خلال استراتيجية عربية موحدة تعتمد في المقام الأول على تنمية الإمكانات العربية بما يخدم المصالح العربية داخل حدود آمنة، وتنطلق من قناعة شمولية لمفهوم الأمن، بمعنى أن الأمن لم يعد مقتصرا على الناحية العسكرية، بل يشمل أبعاداً أخرى جديدة، سياسية واقتصادية وثقافية.

الهوامش

١. انظر على سبيل المثال: د. عطا محمد صالح زهرة، "الأمن القومي والعمل العربي المشترك"، "المستقبل العربي"، العدد ٩٤ ديسمبر ١٩٦٨، ص ١٦-, ٣٥

٢. لمزيد من التفصيل، انظر: د. هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي- دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، ضمن كتاب - الأمن القومي: التحدّيات الراهنة والتطلعات المستقبلية (أعمال ندوة مركز الدراسات العربي الأوروبي. من ٩ إلى ١١/ ١/ ١٩٩٦)، ص ٥٣- ٧٨.

٣. لقد بات كل حديث في الأمن القومي في العالم المعاصر يتخطى، حكماً، تخوم ميدان الحرب والأمن الدفاعي والاستراتيجيات العسكرية ليتصل بميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة. ففي التعريف الحديث للأمن القومي، لم تعد المؤسسة العسكرية هي الجهة المنوطة بمهمة حماية ذلك الأمن وتحقيق المصالح القومية العليا أو صيانتها، بل غدت تشاركها الدور عينه المؤسسات الاقتصادية والمدنية والرمزية. والحق أن هذا التوسيع لدائرة مفهوم الأمن لم يكن حصيلة ترف نظري لدى المشتغلين في حقل الاستراتيجيات، بمقدار ما أتى يعبر عن التمفصل الموضوعي للمستويات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية في تكوين نسيج الأمن الخاص بمجتمع أو أمة في عالم جديد نزّاع إلى تحقيق الترابط والتداخل بين مستويات النظام الاجتماعي.

٤. اللواء: د. محمد الأمين البشري: الأمن العربي، المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠، ص: ١٨ وما بعدها.

٥. حسين محمد علي: المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص: ٨١. مرجع اشار إليه: اللواء: د. محمد الأمين البشري: الأمن العربي، المقومات..... المرجع السابق، ص: ,١٩

٦. اللواء الدكتور: محمد عبدالله الماخذي: الأمن القومي العربي بين التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية الراهن، موقع صحيفة ٢٦ سبتمبر:

http: //www. 26sep. net/newsweekarticle. php?lng=arabic&sid=9328

٧. حسن نافعة: مصر والصراع العربي (الإسرائيلي): من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٦، ١٧، ١١٦، ,١١٧

8. Harold Brown, Tanking about National Security, NY , McMillan, 1983.

٩. رفعت سيّد أحمد: "الأمن القومي بعد حرب لبنان"، "شؤون عربيّة"، العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤، ص٨٢.

١٠. المرجع السابق، ص: ,٨٣

١١. حامد عبد الله ربيع: (مشرف)، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٧٩)، ص ٢٢٠.

١٢. أنظر: أمين هويدي: الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر: ١٩٧٥؛ وله أيضاً: في السياسة والأمن، بيروت: معهد الإنماء العربي ١٩٨٢، ص ,٢٧

١٣. انظر: محمد صالحة، "مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص"، "شؤون عربيّة"، العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤، ص ,٢٧

١٤. علي الدين هلال: "الأمن القومي العربي: دراسة في الأحوال"، - "شؤون عربية"، العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤، ص ,٢١

١٥. انظر حامد عبد الله ربيع: "مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيّراته"، - "شؤون عربية"، العدد ٢ / أبريل ١٩٨٣، ص ٣٠٦- ٣٠٩؛ سمير خيري: انظر: الأمن القومي العربي بغداد: دار القادسيّة للطباعة، ١٩٨٣، ص ١٨ وما بعدها، وعبد المنعم المشاط "نحو صياغة عربيّة لنظرية الأمن القومي"، "المستقبل العربي"، العدد ٥٤ أغسطس ١٩٨٣، ص ١٥ وما بعدها.

١٦. قارن: أسامة غزالي حرب: "أمن الخليج والأمن القومي العربي"، - "شؤون عربية"، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤، ص ٥٩- ,٦٠

١٧. أيهم سهيل الملاذي: "الأمن القومي العربي وتحدّيات القرن الواحد والعشرون"، "أوروبا والعرب"، العدد ١٧٣ مارس ١٩٩٨، ص ,١٩

١٨. اللواء: د. محمد الأمين البشري: الأمن العربي، المقومات والمعوقات..... المرجع السابق، ص: ٨٦ وما بعدها.

١٩. اللواء الدكتور: محمد عبدالله الماخذي: الأمن القومي العربي بين التحديات.. . المرجع السابق.

٢٠. اللواء الدكتور محمد جمال مظلوم: الأمن القومي التحديات العسكرية وسبل التصدي لها مجلة كلية خالد العسكرية، العدد ٩٣، ١يونيو ,١٩٩٣

٢١. اللواء عبدالمنعم كاطو: نحو نظرية أمن قومي عربي متكامل، مجلة الدفاع، القاهرة يوليو ٢٠٠١، ص ,٨٠

٢٢. د. رزق الياس: المكون العسكري للأمن القومي العربي في: الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة من المؤلفين تحرير مدحت أيوب، سبتمبر- أيلول ٢٠٠١، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٣، ص: ,٢٧٥

٢٣. لواء د. محمود خليل: التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص: ٢٩٨ وما بعدها.

٢٤. اللواء الدكتور: محمد جمال مظلوم: الأمن القومي التحديات العسكرية.. . المرجع السابق.

٢٥. اللواء الدكتور: محمد جمال مظلوم: الأمن القومي التحديات العسكرية.. . المرجع السابق. واللواء محمود خليل: الأمن القومي العربي والمتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١، ص: ,٢١٤

٢٦. وعلى سبيل المثال:

(أ) محاولة إعادة ترتيب أوضاع بعض دول المنطقة ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن يكون لها دور في منطقة الخليج بعد تولي قيادة قوات تحالف أفغانستان، ودور آخر في أفريقيا.

(ب) التدخل لحماية الممر التجاري في كل من الخليج العربي والبحر الأحمر لضمان تدفق النفط إلى الغرب الأوروبي.

(ج) التدخل للتفتيش على أسلحة كيماوية وبيولوجية، أو لمنع تدفق الأسلحة إلى بعض الدول العربية، أو التدخل لتحديد امتلاك بعض الدول للصواريخ الباليستية أرض - أرض، أو التدخل في إطار تحقيق حقوق الإنسان، وهي ما كانت سبباً للتدخل والعدوان على العراق عام ٢٠٠٣. ومن ثم يصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بعيداً عن الشرعية الدولية المرتكزة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو ما يتطلب من الدول العربية انتهاج سياسة واستراتيجية موحدة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات أنظر: اللواء محمود خليل: الأمن القومي العربي والمتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة، السياسة الدولية، المرجع السابق، ص: ٢١٤-٢١٥. وانظر كذلك: لواء د. محمد أسامة عبد العزيز: الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص: ٢٠٧ وما بعدها. ود. جهاد عودة: الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص: ,٢٢٨

٢٧. مارك فيتزباتريك ومينا سينغلي: الأسئلة العربية والاقليمية الصعبة، عقبات أمام مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٥، ماي-يونيو ٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص: ,١٦

٢٨. د. محمد خلف الجراد: الأمن القومي العربي والتحدي العلمي-التقني، على موقع: المركز الفلسطيني للإعلام.

www. palestine-info. info/arabic/.. . /fakr6. ht

٢٩. أنظر مفصّلاً المنشورات العلمية العربية الصادر في دوريات عالمية (١٩٨٩) في دراسة الخبير العربي الدكتور أنطوان زحلان، "التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي"، - "المستقبل العربي"، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٤٦ أبريل ١٩٩١، ص ٤- ١٧,

٣٠. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، : التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية.

٣١. المصدر نفسه.

٣٢. أنطوان زحلان: "التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي"، مصدر سابق، ص ١٦.

٣٣. أنطوان زحلان: "الإنتاج العلمي العربي"، ورقة قدّمت إلى تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية): ١٩٨٥، ص ١١٩,

٣٤. أنظر: موسى النبهان وزيد ممدوح أبو حسّان: "البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية"، "المستقبل العربي"، السنة ١٩، العدد ٢١٢ أكتوبر ١٩٩٦، ص ١٠٢,

٣٥. أنظر: برهان غليون: "الوطن العربي أمام تحدّيات القرن الواحد والعشرين: تحدّيات كبيرة وهمم صغيرة"، "المستقبل العربي"، العدد ٢٣٢ يونيو ١٩٩٨، ص ٢٢- ٢٤,

٣٦. د. محمد خلف الجراد: الأمن القومي العربي والتحدي العلمي-التقني، على موقع: المركز الفلسطيني للإعلام.

www.palestine-info.info/arabic/.../fakr6.htm

٣٧. د. محمد خلف الجراد: "هجرة الأدمغة العربية إلى متى؟"- في مجلة "الفيصل"، العدد ٢٤٠، جمادى الآخرة ١٤١٧هـ- أكتوبر/ نوفمبر (تشرين الأول/ تشرين الثاني) ١٩٩٦، ص ٤٦- ٥٠,

٣٨. لمزيد من التفاصيل، انظر، أنطوان زحلان، "هجرة الكفاءات العربيّة: السياق القومي والدولي"، - "المستقبل العربي"، العدد ١٥٠ مايو ١٩٩٢، ص٤-١٩,

٣٩. د. محمد خلف الجراد: الأمن القومي العربي.. .. المرجع السابق.

٤٠. د. محمد خلف الجراد: الأمن القومي العربي.. .. المرجع السابق.

٤١. د. محمد خلف الجراد: الأمن القومي العربي.. .. المرجع السابق.

٤٢. د. محمد خلف الجراد: الأمن القومي العربي.. .. المرجع السابق.

٤٣. أنظر توصيات مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، «الرؤية والتنفيذ» ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ مكتبة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، وثيقة الاسكندرية مارس «٢٠٠٤م» ص ١-١٧,

٤٤. بول هيرسيت: و جراهام طومبسون، ترجمة: د. فالح عبدالجبار، ما العولمة؟، الكويت، عالم المعرفة، العدد (٢٧٣)، سبتمبر ٢٠٠١,

٤٥. لواء ح. م. حسام سويلم: الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص: ٢٩٠,

٤٦. يوسف عنتار: الهيمنة في النظام الدولي، أية قيود؟ مجلة الدولية، العدد ٤، ٢٠٠٨، ص: ١٩,

٤٧. راجع: خالد الأصور: صورة الإسلام في الإعلام الغربي، السياسة الدولية، العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠١، ص: ١٥٢ وما بعدها.

٤٨. الدكتور عبدالعظيم محمود حنفي التحديات التي تواجهها الأمة العربية، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد ٩٣، يونيو ٢٠٠٧. وكذلك: محمد كمال: أحداث ١١ سبتمبر والامن القومي الامريكي: مواجهة للأجهزة والسياسات، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، يناير ٢٠٠١، ص: ٥٤,

٤٩. يمكن الرجوع إلى: د. مصطفى علوي سيف: الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط، التحرك نحو المجهولن السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص: ٢٤,

٥٠. العمل العربى المشترك وتحديات ما بعد ١١ سبتمبر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA2264EC-0065-4E34-91E6-D10D680675E7,frameless. htm?NRMODE=Published" \l "*" \t "_self

٥١. معتصم زكي السنوي: التحديات الجديدة أمام الدول العربية في عصر الاتصالات الحديثة، شؤون عربية، العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧، ص: ١١٣,

٥٢. الدكتور: عبدالعظيم محمود حنفي التحديات التي تواجهها الأمة العربية،... المرجع السابق.

٥٣. أنظر: د. محمد نشطاوي: النظام العالمي الجديد، أي دور للأمم المتحدة، مجلة الدولية، العدد ٤، ٢٠٠٨، ص: ٣٩,

٥٤. د. غالب الفريجات: فشل هيئة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها، على موقع بوابتي:

http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=3004

٥٥. راجع: د. بطرس بطرس غالي: الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو سنة ١٩٩٤.

٥٦. أنظر بتفصيل: رجب إيمان أحمد: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى أبريل ٢٠١٠، ص: ٢٢٣-٢٢٤.

٥٧. د. يوسف مكي: المعالجات القطرية لقضايا الأمن القومي العربي، على موقع التجديد العربي:
http://arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=554

٥٨. جورج قرم: انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، سلسلة السياسة والمجتمع بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٧، ص ,٧٧

٥٩. حسام سويلم: محور هندي إسرائيلي بمباركة أمريكية، الحياة اللندنية، ٢٣-٦-٢٠٠٢.

٦٠. ر. كومارا سوامي: مقدمات التعاون الهندي الإسرائيلي، جريدة الخليج الإماراتية، ٣٠-١٠-٢٠٠٣.

٦١. حول هذا الموضوع: يمكن الرجوع إلى: نيفين مسعد: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٣٦٤، يونيو ٢٠٠٩، ص: ,٦٣

٦٢. راجع: عبد الله تركماني: أزمة المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلية: الحوار المتمدن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186411

٦٣. كمثال على ذلك: بدر حسن الشافعي: النزاع الحدودي بين أثيوبيا وإيريتريا، هل يشعل حربا ثالثة؟ السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص: ٢١٦. وكذلك يوسف عنتار: الأمن المغاربي المشترك، في ندوة: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي: اشغال الندوة التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول، وجدة، بتعاون مع معهد الدراسات الافريقية بجامعة محمد الخامس- السويسي، وبشراكة مع مؤسسة هانس سايدلن يومي ١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٩، ص: ,٢٥٧

٦٤. شريف شعبان مبروك: تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية على أمن اليحر الاحمر والأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٨ صيف ٢٠٠٩. ، د. أمانى الطويل: أمن البحر الأحمر.. الواقع والتحديات، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٩، ص٢١٦.

مهدى حاشى: « شبكة الصومال اليوم للإعلام - قراصنة الصومال.. . رؤية مختلفة »، الصومال اليوم:
http://somaliatodaynet.com/news/index.
php?option=com_content&task-view&id= 1788&Itemid=29

٦٥. **محمد عبد الله يونس** : العرب وتداعيات القرصنة.. تحديات أمنية واقتصادية، إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1227792528599&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

٦٦. أحمد دياب: المغرب والجزائر: تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص: ٢٠٢.

٦٧. هاني رسلان: جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص: ٢٣٦.

٦٨. راجع: محمد بوبوش: قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي، وجهة نظر مغربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٣٠، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٨.

٦٩. أحمد فاروق عبد العظيم: النموذج الأمريكي للديمقراطية، قراءة في فلسفة الخطاب، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص: ١٥٠.

٧٠. أبو بكر الدسوقي: أمريكا والإرهاب، الحدث والتداعيات، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص: ٩٩ وما بعدها. وكذلك: علي فياض: الإرهاب وحق المقاومة، تباين المفهوم واختلاف التكييف القانوني في: الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر.. .. المرجع السابق، ص: ١٣٥ وما بعدها.

٧١. راجع: د. صالح ياسر: بعض إشكاليات المجتمع المدني والديمقراطية –كتاب– الأكاديمية العربية بالدانمرك، على موقع:

http://www.ao-academy.org/docs/ngo_and_democracy.doc

٧٢. "التكامل الاقتصادي العربي: طموح وعقبات" نشرت في كتاب لنا تحت عنوان: "معضلات التجزئة والتأخّر وآفاق التكامل والتطوّر" دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨.

٧٣. لمزيد من المعطيات المتعلقة باحتياجات العرب الغذائية، أنظر: الدكتور محمد السيّد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ٢٣٠، الكويت: فبراير/ شباط ١٩٩٨.
د– ناصر عبيد الناصر: الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، في الأمن القومي العربي بعد أحداث ١١ سبتمبر.. . المرجع السابق، ص: ٢٣٩.

٧٤. يُستثنى من ذلك القطر العربي السوري، الذي زاد إنتاجه الكلي للغذاء إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٣ المصدر نفسه، ص ٦٥.

٧٥. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٠). "دراسة إنشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية"، الخرطوم، مايو ١٩٩٠.

٧٦. إذ تحدث عن تهديد للحريات العامة وممارسات تعذيب وبطالة وإساءة للمرأة وفقر وتصحر، حيث أكد أنّ "العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقة سليمة، ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدراً للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية". وأفاد التقرير بأنّ هناك ٦٥ مليون عربي يعيشون في حالة فقر، وفي ما يتعلق بالبطالة "في العالم العربي بلغت ١٤,٤ ٪ مقارنة بـ ٦,٣ ٪ على الصعيد العالمي"، وأنّ اتجاهات

البطالة ومعدلات نمو السكان تشير إلى أنّ الدول العربية "ستحتاج بحلول العام ٢٠٢٠ إلى ٥١ مليون فرصة عمل جديدة". ويعتبر التقرير أنّ من أبرز التحديات الضغوط السكانية، إذ أنّ عدد سكان الدول العربية سيرتفع "بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٣٩٥ مليون نسمة مقابل ٣١٧ مليونا عام ٢٠٠٧". إنّ ترتيب "الاحتلال"، باعتباره عاملاً مهدداً لأمن الإنسان العربي، جاء الأخير في التقرير الذي عرض تقييماً للأضرار الناجمة عن الانتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الإنسان، مع التركيز على آثار "التدخل" الأمريكي في العراق، واستمرار "السيطرة" الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك "الحملة" الأخيرة على غزة. وأشار التقرير إلى تقصير كبير لدى الدول العربية، على صعيد أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان. واعتمد التقييم أربعة معايير لتحديد ذلك هي "مدى قبول المواطنين لدولتهم، والتزام الدولة بالعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكيفية إدارتها لاحتكار حق استخدام القوة والإكراه، ومدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة".

٧٧. إن تحقيق الامن الغذائي العربي هو قيمة بحد ذاته ويكون سياج أمن ضد تداعيات الأزمات الخارجية. وبخاصة أننا نلمح في الأفق الاقتصادي العالمي معالم (أزمة غذائية) تأتي بعد (أزمة مالية عالمية) انفجرت بشكل مباشر في ١٥/٩/٢٠٠٨ ومعالم تفعيلها في وطننا العربي موجودة وبقوة حيث إن المنطقة العربية وحسب التقرير الاقتصادي العربي الذي يصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها من المؤسسات العربية اعتبرت أن منطقتنا هي أكبر (منطقة عجز غذائية في العالم) وأن أكثر من ٨٠ مليون عربي لا يحصلون على الغذاء المناسب ويشكلون ما نسبته ٢٥٪ من سكان الوطن العربي وبأن الفجوة الغذائية تزداد من يوم لآخر وهي الآن بحدود ٢٨ مليار دولار ويمكن أن ترتفع الى 70مليار دولار عام ٢٠٣٠ وبأننا لا نحقق الاكتفاء الذاتي أي (النسبة بين الإنتاج من الغذاء والطلب الكلي عليه) وعلى سبيل المثال (الحبوب ٥٦٪- سكر ٣٦٪- ألبان ٧١٪ - زيوت نباتية ٢٥٪ - فاكهة ٦٩٪.. الخ) إضافة إلى أن سكان الوطن العربي يزدادون بمعدلات عالية وأن أرضهم الزراعية تتعرض للتصحر وانجراف التربة علماً أن مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة تشكل فقط ١١٪ من مساحة الوطن العربي البالغة ١٤ مليون كم^{٢}. وهناك تراجع في مردودية الهكتار الواحد وفي كمية الامطار والمياه الجوفية وتناقص في الثروة الحيوانية وتدني الإنتاجية في الصناعة ومردودية الزراعة وزيادة الفجوة التكنولوجية مع الدول الأخرى.. الخ. إن هذا الواقع يجب أن يدفعنا إلى التوجه وبسرعة لتأمين أمننا الغذائي المطلق على مستوى كل دولة من الدول أو إجراء التعاون والاندماج بين دولنا لتأمين الأمن الغذائي العربي.

٧٨. اللواء محمود خليل: الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، السياسة الدولية، المرجع السابق، ص: ٢١٦.

٧٩. اللواء محمود خليل: الأمن القومي العربي.....، المرجع السابق، ص: ٢١٦.

٨٠. اللواء الدكتور: محمد عبدالله الماخذي: الأمن القومي العربي بين التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية الراهن، موقع صحيفة ٢٦ سبتمبر:

http://www.26sep. net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=9328

٨١. اللواء الدكتور: محمد عبدالله الماخذي: الأمن القومي العربي بين التحديات.... المرجع السابق.

٨٢. اللواء الدكتور: محمد عبدالله الماخذي: المرجع السابق.

تحليل استراتيجي

محددات العلاقات الروسية العربية وآفاقها في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين*

مقدمة:

شهدت العلاقات الروسية العربية تفعيلاً ملحوظاً على مدى السنوات العشر الماضية، بعد انحسار وتراجع واضحين خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة. إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق في علاقات روسيا بدول الخليج العربي، وبخاصة المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينات القرن الماضي.

وقد شكل وصول الرئيس الروسي السابق ورئيس الحكومة الحالي فلاديمير بوتين وزياراته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية العربية، وكان ذلك إيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا مكانتها فاعلاً أساسياً في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيداً.

فتتبع السياسة الروسية في المنطقة يعكس تغيراً ملحوظاً فيها، ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينات في ظل قيادة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين. فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور. فلا يجب توقع دور روسي كالدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتي ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دولياً وأقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاوني وليس تنافسياً مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فترة الاتحاد

* إعداد: د. نورهان الشيخ، أستاذ العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

السوفيتي التي كانت تهيمن عليها الاعتبارات الإيديولوجية، ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة.

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل محددات العلاقات الروسية العربية، والعوامل المختلفة التي تحكم تطورها المستقبلي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن إيجازها في ستة عوامل أساسية، على النحو التالي:

أولاً: استعادة روسيا لمكانتها باعتبارها إحدى القوى الكبرى الفاعلة:

فالاستقرار السياسي والاقتصادي المتزايد في روسيا منذ عام ٢٠٠٠ دعم من ثقة الدول العربية في روسيا باعتبارها فاعلاً دولياً مهماً، وشريكاً يعول عليه سياسياً واقتصادياً. وهو الأمر الذى تأكد في أعقاب أزمة أوسيتيا الجنوبية.

فرغم أن المواجهة الروسية الجورجية التي اندلعت إثر القصف الذى قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨ تبدو أزمة إقليمية، ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية، ولاسيما فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي.

فعقب حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين اللتين شهدتا انهياراً سريعاً في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وعلى فرض إراداتها في هذا الخصوص. الأمر الذى أكسبها احترام الدول الأخرى، ومنها الدول العربية، وأعاد الثقة في روسيا بأنها يمكن أن تكون شريكاً فاعلاً وهاماً.

فقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى في مجالها الحيوي المتمثل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، الذى اتخذ أبعاداً ليست اقتصادية فحسب، ولكن- وهو الأهم والأخطر – عسكرية أيضاً، تمثلت في التدخل العسكري المباشر في صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكري واسع النطاق مع عدد من هذه الدول وفي مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة، ولو دبلوماسية، مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة. في هذا الإطار، اتسم السلوك الروسي، على الصعيد الخارجي، بالحذر وعدم إطلاق

التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسي من الأزمة في أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيراً حقيقياً له دلالاته فيما يتعلق بمكانة روسيا كقوة كبرى فاعلة من ناحية، وتوازن القوى الدولية من ناحية أخرى.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظي من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات في إثناء روسيا عن موقفها. فقد ثبتت روسيا على موقفها، بل وصعدت من ردود أفعالها هي الأخرى، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطي، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، في خطوة كانت بعيدة تماماً عن كل التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠، واستعادة المؤسسة العسكرية الروسية لهيبتها وانضباطها، وتطور قدراتها العسكرية.

ثانياً: الشراكة الاقتصادية والتقنية:

لا تسعى روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

فعلى مدى سبعة عقود كانت الاعتبارات الإيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية في إطار الاتحاد السوفيتي على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ودعمها، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة. الأمر الذى أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفيتي مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية في المنطقة.

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين القوتين العظميين، أصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية،

وأصبحت السياسية الروسية أكثر برجماتية وسعياً لتحقيق المصالح الروسية على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وفي هذا الاطار وانطلاقاً من اعتبارات مصلحية واقتصادية واضحة بدأت روسيا تطوير علاقاتها مع دول المنطقة.

وقد ترسخ هذا التوجه في السياسة الروسية مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية، بصفة عامة، لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره.

ويحتل التعاون والتنسيق في **مجال الطاقة** قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، ولاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني، أو الاقتصادي، أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل، والدعامة الأساسية لها.

وقد أكد بوتين على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج، ولا سيما السعودية، على أنهما حليفين في سوق الطاقة العالمية، وليسا متنافسين، وذلك بقوله "نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة، ولدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال". كما أكد عدد من المسئولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي، وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي.

هذا التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة يتم في إطار محورين أساسيين:

أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، وبخاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. كما تم إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز مقرها الدوحة، في ديسمبر ٢٠٠٨، بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص.

وثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي. فهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الشركات الروسية، وبخاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك عدد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. فعلى سبيل المثال: أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي. كذلك اشتركت شركتا "سينفط" و"لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية. وفي مصر يمثل إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية ١٠٪ من الإنتاج المصري من البترول. كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في عدد من الدول العربية الأخرى منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربي في جزئه المار بسورية من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنع لتكرير البترول وآخر لتحويل الغاز في سورية. هذ إلى جانب المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومشاركة الشركات الروسية في مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا.

هناك أيضاً التعاون **مجال الطاقة النووية**. فالمستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون العربي-الروسي لدعم القدرات العربية في هذا الصدد. وهو التعاون الذى بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك، الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس، وتطوير مراكز البحوث النووية في مصر، وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة في ليبيا ومصر. وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا تتمكن شركة "اتوم ستروي إكسبورت" الروسية بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهروذرية مصرية. كما تم أيضاً في مايو ٢٠٠٩ توقيع اتفاقية التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية بين روسيا والأردن. وتشارك مؤسسة "روس

آتوم" الروسية استنادا إلى هذه الاتفاقية في المناقصات الخاصة بإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن.

يضاف إلى هذا، التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في **مجال تكنولوجيا الفضاء** أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بوساطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "ألسات-١" في نوفمبر ٢٠٠٢. وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين بمواصلة التعاون في هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨.

ولروسيا أيضاً دور متزايد وملحوظ في **تنمية البنية الصناعية** في عدد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي، وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي في مصر لزيادة عمرها الافتراضي ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث ترسانة الاسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب، وغيرها من المشروعات. هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية. من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت المائية. أيضاً، مشروع خط سكة حديد بين مدينتي سرت وبنغازي الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار. وعدد من مشروعات الاستثمار المصري الروسي المشترك في صناعات الدواء، والسيارات والطائرات وغيرها.

كذلك، تمثل المنطقة العربية سوقا هامة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب.... وفي عام ٢٠٠٦ بلغ **التبادل التجاري** بين روسيا والدول العربية ٥,٥ بليون دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة. وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جداً. وقد تم تشكيل مجلس الأعمال العربي الروسي في عام ٢٠٠٣ بناء على مبادرة الغرفة التجارية الصناعية الروسية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية بهدف توسيع التعاون الاقتصادي بين روسيا والبلدان

العربية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية. ويتفرع عن المجلس خمسة عشر مجلساً ثنائياً بين روسيا والبلدان العربية.

وعلى صعيد آخر يعتبر جذب الاستثمارات العربية، ولا سيما من دول الخليج، هدفاً أساسياً للدبلوماسية الروسية في المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية، ولاسيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادي الحاد في روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا، وبخاصة في أعقاب الأزمة المالية في أغسطس ١٩٩٨ التي أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة هناك.

ورغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب، تظل الاستثمارات العربية أقل بكثير من المستوى الذي تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا رغم التحسن في الأوضاع الاقتصادية والاستقرار السياسي الذى تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، والزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات المتدفقة إليها، حيث تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بـ ١٧٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمامه. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة، وتحديداً التجارة الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجال الخدمات، مثل ورش إصلاح السيارات، ومحلات بيع السلع، وبعض المطاعم ومشاريع السياحة.

وعملياً لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق، كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال العرب كثيراً من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

ثالثاً: الدعم السياسي الروسي للقضايا العربية

تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربي" ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض، من حيث المبدأ، مفهوم الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس وإنما في إجراءات وسياسات فعلية. أبرزها زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة في أبريل ٢٠٠٥ التي كان لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي، وللعمل العربي المشترك، خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك في قول بوتين: "إن روسيا والعالم العربي جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات"، وكذلك في طلبه اعتماد السفير الروسي في القاهرة، ميخائيل بوجدانوف، ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التي افتتحت مكتباً لها في موسكو في أوائل التسعينات. وقد تأكد موقف روسيا هذا في زيارة الرئيس الروسي الحالي ديمتري ميدفيديف للجامعة وخطابه بها في يونيو ٢٠٠٩.

كذلك، يتسم موقف روسيا من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولاسيما القضية الفلسطينية.

١. الموقف الروسي من القضية الفلسطينية:

روسيا هي "الراعي الثاني" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتي. وفي عام ٢٠٠١ بدأت آلية رباعي الوسطاء الدوليين، "الرباعية"، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢. وروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيا مصالح الأطراف كافة، كما أنها الطرف الدولي الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظمة إرهابية. كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على المسارات كافة، بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني. ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطيني.

فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التي كانت هدفاً أساسياً لزيارة بوتين الأولى للمنطقة في أبريل ٢٠٠٥ التي شملت تل أبيب في زيارة هي الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل، فإن روسيا في الوقت نفسه تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطيني، وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة كافة، والمحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة. كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. كذلك أيدت روسيا عدداً من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٠/ ١٣) في أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصري، الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي. وتؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥، بناء على اقتراح روسي، وهو القرار الذي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. ومن ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي فقط على النحو السابق الإشارة إليه، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين، والذي تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحيتين و٥٠ مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو. كما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في المؤتمر الدولي للدول المانحة الذي عقد في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧ أن روسيا ستخصص ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

وإزاء الأزمة التي أندلعت في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين التي تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخياماً

ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة الذي عُقد بالقاهرة في ٢ مارس ٢٠٠٩.

كذلك، أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية. ويعتبر المؤتمر استمرارا لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٧، بهدف إخراج التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء أنابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

ويظل التحدي في هذا الخصوص هو مدى تعاون الولايات المتحدة وإسرائيل مع روسيا والدول العربية لعقد المؤتمر وإنجاحه، وذلك في ظل الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط وبخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الأوحد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر ١٩٧٧. هذا إلى جانب افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل من أنهم ورقة ضغط في يد روسيا هو أمر تنقصه الدقة، ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦. ٢ مليون نسمة (١٦٪)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "اسرائيل بيتنا" الذى يتزعمه أفيجدور ليبرمان، الذي فاز بثالث أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩ وتولى منصب وزير الخارجية في الحكومة الإسرائيلية، كما أن لديهم عدداً من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، وبخاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل، إذ أن اكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة مازال محل شك، ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوكاً فيه أيضاً.

فافتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلى من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أي طرف ذي موقف إيجابى وداعم للقضية

الفلسطينية، والذي يعني السير في طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسي راعياً ثانياً لعملية السلام وعضواً في اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة.

٢. الموقف الروسي من العراق:

يعتبر الموقف الروسي من العراق نموذجاً واضحاً لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها في المنطقة، وبخاصة تلك الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في المنطقة. فرغم رفض الاتحاد السوفيتي للغزو العراقي للكويت وتدخله دبلوماسياً لإقناع صدام حسين بالانسحاب، ثم قبوله بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كسابقة هي الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوماً على ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها، وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية في العراق آنذاك والعقود الروسية التي جُمدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه. وقامت روسيا في سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد في تحدٍ واضحٍ للحظر الأمريكي والعزلة التي كانت تحاول فرضها على العراق آنذاك.

كذلك رفضت روسيا دوماً استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذى طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان، إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية بما في ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكري في العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب

الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده.

وعلى صعيد آخر، وعقب اللقاء الذى تم بين الرئيس العراقي جلال الطالباني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك، واتفاق الطرفين على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين والتعاون الواسع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وضرورة استئناف روسيا العمل في مجموعة من المشروعات التنموية الهامة في العراق أهمها تطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، وترميم وبناء المحطتين الكهروحراريتين في مدينتي اليوسفية والناصرية، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى، فضلا عن عدد من مشاريع الخطوط ونقل الطاقة الكهربائية. كذلك، المشروعات المائية ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية التي يبلغ تصريفها الإجمالي ٢٠٠ متر مكعب في الثانية.

رابعاً: آفاق التعاون في المجال العسكري:

يعتبر التعاون العسكري هو أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو حتى الآن لا يرقى لمستوى التطور الحادث في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضاً.

وعلى الجانب الروسي، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو إيديولوجية، ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي. ففي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة، ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي، ولكن بفتح أسواق جديدة. الأمر الذي أدى إلى تضاعف مبيعات الأسلحة الروسية من ٣,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتحتل تقنيات الطيران الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما حصلت روسيا في عام ٢٠٠٧ على ١٠,٤مليار دولار من عقود تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة التي وقعت عقودا بقيمة ٢٤. ٨ مليار دولار وفقاً لما جاء في تقرير أُعد للكونجرس الأمريكي.

في هذا الإطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة لكونها سوقاً هامة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (٢٧,٣٪من إجمالى صادرات السلاح للمنطقة)، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩. إلا أن مبيعات السلاح الروسية للمنطقة انخفضت لتمثل ١٠٪ فقط خلال من ١٩٨٩-١٩٩٣.

وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها مصدراً رئيسياً للسلاح للدول العربية، وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة، ودعم التعاون العسكري معهم، ولاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ومحاولة فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعتبر سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية.

فعلى سبيل المثال، عقدت الجزائر صفقة سلاح مع روسيا في مارس ٢٠٠٦ بقيمة ٤,٧ مليار دولار. وتضمنت إمداد الجزائر بـ ٣٦ مقاتلة حربية من طراز "ميج-٢٩" و٢٨ مقاتلة من طراز "سو-٣٠"، وكذلك ١٤ طائرة تدريب قتالي من طراز "ياك - ١٣٠" إلى جانب منظومات دفاع جوي من طراز "س-٣٠٠" ومضادات دبابات "ميتيس" و"كورنيت"، و٣٠٠ دبابة من طراز "ت-٩٠". وقد تردد أن الجزائر عدلت عن صفقة "ميج-٢٩" لمشاكل فنية بها، إلا أن هذا لم يؤثر على المسار العام للتعاون العسكري بين روسيا والجزائر. فروسيا تقوم بتحديث ما تملكه الجزائر من دبابات ومدافع ذاتية الحركة وزوارق صاروخية سوفيتية الصنع، وأيضا قاذفات القنابل "سو - ٢٤" وراجمات الصواريخ "سميرتش". كما تشارك روسيا في تحديث سفينتين صاروخيتين صغيرتين تابعتين للقوات البحرية الجزائرية في عام ٢٠٠٩ ويتضمن ذلك تبديل ٦٠٪ من أجهزة السفينتين بما في ذلك منظومة الأسلحة.

ومثال ذلك أيضاً، صفقة إمداد سورية ب ٣٦ وحدة من نظام "بانتسير- س ١" الذي يعتبر أحد أحدث أنظمة الدفاع الجوي الروسية. هذا إلى جانب التعاون العسكرى بين البلدين في إطار اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السوري نقطة توقف رئيسية في البحر الأبيض المتوسط.

كذلك، وقعت ليبيا في عام ٢٠٠٨ عقوداً تقدر قيمتها بـ٢ مليار دولار مع روسيا لتوريد أسلحة وقطع غيار لأسلحة سوفيتية الصنع في ليبيا تمثل ٩٠٪ من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية. أيضاً عقدت روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني.

وفي أكتوبر ٢٠٠٢ تم توقيع اتفاقية بين روسيا والأردن لتوريد مسدسات وبنادق قنص كاتمة للصوت روسية الصنع إلى الأردن. وفي أغسطس ٢٠٠٥ وقع البلدان اتفاقية توريد طائرتي نقل عسكري روسية من طراز " ايل – ٧٦ – م ف " إلى الأردن. وفي مارس ٢٠٠٦ تم التوقيع على اتفاقية إنشاء المؤسسة الروسية - الأردنية المشتركة الخاصة بصنع المروحيات من طراز " كا – ٢٢٦". وفي فبراير ٢٠٠٧ تم توقيع اتفاقية الاقتراض المتواصل الخاصة بشراء الأردن للأسلحة الروسية، وذلك اثناء زيارة الرئيس بوتين إلى الأردن. وفي

إطار المرحلة الأولى لتنفيذ هذه الاتفاقية يتم توريد طائرات النقل العسكري الروسية إلى الأردن بمبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار. كما عقدت بين شركتي "روس اوبورون بروم" الروسية ومؤسسة " كينج عبد الله الثاني" الأردنية اتفاقية لبيع المروحيات " كا – ٢٢٦". وقد قامت المؤسسة الروسية – الأردنية المشتركة بصنع قاذف قنابل متعدد الأعيرة يعتبر الأول من نوعه في العالم من طراز "ر ب ج – ٣٢".

ولكن رغم النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً، ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة للدول العربية في هذا المجال، يظل التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية بعامة، بما فيها حلفاؤها التقليديون في المنطقة، وفي مقدمتهم مصر، محدوداً للغاية، نظراً لاتجاه أغلبية الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية مصدراً أساسياً للأسلحة.

خامساً: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي:

تعتبر روسيا من أقدم القوى الكبرى التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية، وقد اتسمت هذه العلاقات بالود والتعاون وعدم التدخل في الشئون الداخلية. ففي عام ١٧٤٨ عينت روسيا قنصلاً في الاسكندرية ممثلاً لها في مصر، وفي مارس ١٩١٩ بعث لينين قائد الثورة البلشفية برسالة إلى الزعيم المصري سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية، وعرض مساعداته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وفي عام ١٩٢٤ افتتح الاتحاد السوفيتي قنصلية له في جدة بالمملكة العربية السعودية، وكان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية، وذلك في ١٦ فبراير عام ١٩٢٦، ليقيم علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٣٠. وفي عام ١٩٢٨ وُقعت أول معاهدة للصداقة والتعاون بين روسيا واليمن.

وقد كان للاتحاد السوفيتي مواقف لا تنسى، وبخاصة مع مصر، فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، أعلن الاتحاد السوفيتي أنه "إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفييت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال"، وهدد الرئيس السوفيتي خروشوف بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووي أن لم يتوقف العدوان، وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفي وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر خروشوف

البواخر المحملة بالقمح المستورد والمتجهة إلى الاتحاد السوفيتي أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتيي دور تنموي فاعل في العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقني ودعمه الفني لدول المنطقة. الذى تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة، منها: محطة كهرباء الفرات في سورية، ومحطة كهرباء يوسفية، وتجهيز حقول النفط الجنوبية في العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وعدد من المنشآت المائية في المغرب وتونس. كما تضمن إنشاء ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً في مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصري، من أبرزها السد العالي، ومجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والكثير من مشروعات الري، وأنفاق مجمع أسوان للفحم....

يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري، ولا سيما مصر وسوريا والجزائر واليمن ثم العراق في فترة لاحقة، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح جيوشها وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين والعرب الذي تميز بالكفاءة والجدية.

سادساً: التقارب الديني والثقافي والحضاري بين روسيا والعالم العربي:

هناك تقارب ديني وثقافي وحضاري واضح بين روسيا والدول العربية فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين في القرن الرابع عشر خلال حكم تيمور لنك، ومنذ ذلك الحين انتشر الإسلام في ربوع روسيا ليصل عدد المسلمين في روسيا إلى ما يزيد على ٢٠ مليون مسلم، أي حوالي ١٤٪ من إجمالي عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون في نحو ٣٥٠٠ منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقاً لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ خلال خطبة عيد الأضحى.

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام ١٩٩٨. ويمارس مسلمو روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما ازداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ، حيث توجه ٢٣. ٥ ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام ٢٠٠٨. بل واعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسي الثاني للسلطة الفلسطينية بدورها في حماية الأماكن المسيحية المقدسة

التابعة للكنيسة الروسية في الأراضي المحتلة، تأكيداً لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الإسلامي بعامة.

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الديني والحضاري والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي في أكتوبر ٢٠٠٣، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب في المنظمة عام ٢٠٠٥، كما مُنحت روسيا في عام ٢٠٠٧ صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو"، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية "روسيا – العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر ٢٠٠٨. ولاشك أن هذا سيدعم تعاون روسيا مع الدول الإسلامية في المجالات الإنسانية والثقافية، كما أن هذا التقارب الديني والحضاري يمثل مناخاً ملائماً لتطوير العلاقات في المجالات الأخرى.

وعلى صعيد آخر بدأت روسيا في عام ٢٠٠٧ بث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية "روسيا اليوم" باللغة العربية. لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربي، والتعريف بالثقافة والمجتمع الروسي، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية ليس فقط في روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولي أيضاً.

خاتمة:

آفاق المستقبل:

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي، وما يمكن أن تقدمه للعرب في الحاضر والمستقبل، تؤكد إنها تمثل، دون شك، شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة. كما أن هناك استجابة وإقبالاً واضحين من جانب الدول العربية للتعاون مع روسيا. فقد شهد العقد الماضي تطوراً ملحوظاً وإيجابياً في العلاقات العربية الروسية حيث أتت القيادة الروسية الجديدة ممثلة بالرئيس فلاديمير بوتين برؤية لأولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين العربي والروسي، ومن ثم لاقت هذه الرؤية استجابة من جانب الدول العربية.

ويتضح من التناول السابق مجموعة من الدلالات الخاصة بمستقبل العلاقات الروسية العربية، أهمها:

- أن التعاون والتنسيق في مجال الطاقة يحتل قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، ولاسيما تجاه دول الخليج، يلي ذلك مجالات التعاون التقني والاقتصادي والاستراتيجي العسكري.

- أن هناك آفاقاً رحبة للتعاون في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية، إلا أن مستوى التعاون القائم مازال أقل بكثير من احتياجات الدول العربية، وما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم في هذا الإطار. فهناك حاجة لرؤية عربية أو على الأقل رؤية لكل دولة عربية تحدد من خلالها احتياجاتها وأولويات التعاون مع روسيا في تلك المجالات.

- أن حجم الاستثمارات العربية في روسيا محدود للغاية، وذلك في الوقت الذى ينشط فيه رأس المال الغربى والإسرائيلى بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي قد تقف أمامه. الأمر الذى يحتاج إلى إعادة نظر من جانب الدول العربية، والإقدام على ضخ استثمارات يعتد بها في روسيا على النحو الذى يعزز المصالح المتبادلة والنفوذ العربي بها.

- يعتبر التعاون العسكري أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو لا يرقى بعد لمستوى التطور الحادث في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك رغم استعداد روسيا لتصدير أسلحة متقدمة تكنولوجياً للدول العربية، من منطلق تجاري واقتصادي بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه.

- أن من الضروري تفهم مصالح الجانب الروسي، وأنه لم يعد بمقدور روسيا، ولا ضمن توجهاتها، تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل كما كان عليه الحال في فترة الاتحاد السوفيتي. وإنه لا يمكن تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفي التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

- أن موقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تُعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعياً مصالح الأطراف كافة، وهي الطرف الدولي

الوحيد الذى يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة، بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظمة إرهابية، كما إنها أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربي" ككيان إقليمى، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية.

- أن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، ولاسيما مع زوال التناقض الإيديولوجي مع الولايات المتحدة والاتجاه إلى الشراكة والتعاون معها. فروسيا تسعى إلى شراكة استراتيجية مع الدول العربية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

إن تطور العلاقات الروسية العربية خلال العقد القادم رهن بمدى القدرة على دعم الشراكة وتطويرها في المجالات الاقتصادية والتقنية وكذلك العسكرية، والحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.

المراجع

1. **Russia and the Moslem World**, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.

2. Anne-Marie Slaughter, **A New World Order**, (Princeton : Princeton University Press), 2004.

3. Stephen Gill, **Power and Resistance in the New World Order**, (New York: Palgrave Macmillan), 2003

4. Hafeez Malik (ed.), **The Roles of the United States, Russia, and China in the New World Order**, (New York : St. Martin's), 1997

5. Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, **International Affairs** (Moscow), vol. 52, no. 2, 2006, pp. 1- 7.

٦. نورهان الشيخ، "**السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادى والعشرين**"، مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٧. لويس جيوستى، تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إيران وروسيا وفنزويلا، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠٨.

٨. يفغينى بريماكوف، **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي**، (دمشق: دار اسكندرون)، ٢٠٠٦.

٩. يفغيني بريماكوف، **حقول ألغام السياسة**، تعريب: عبد الله حسن، (دمشق: دار الفكر)، ٢٠٠٨.

١٠. ديمتري ميكولسكي، **ابتسامة العبوس في فجر العلاقة بين العرب والروس**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨.

١١. ماجد الحاج، **الشتات الروسي في إسرائيل**، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

ندوة العدد

الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول*

مقدمة

منذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية لعب الأردن أدواراً إقليمية مهمة وبعضها استراتيجية، وكان الأردن دوماً جزءاً أساسياً من الحراك السياسي والاستراتيجي والتدافع في المنطقة، وأثرت نتائج هذه الديناميكيات على السياسة الخارجية الأردنية، ناهيك عن تفاعلاتها الداخلية، وبذلك أصبح الأردن محوراً ومفصلاً مهماً في استقرار المنطقة ورسم سياساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وهو ما يؤخذ بعين الاعتبار لدى الدول المعنية بمصالحها في المنطقة، وجرت منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٠ تحولات عدة على الدور الإقليمي للأردن، وتتناول هذه الندوة الخاصة بمجلة دراسات شرق أوسطية طبيعة هذه التحولات وآفاقها ومحددات مستقبلها.

أ. جواد الحمد

لا يستطيع الأردن أن يكون دون دور إقليمي معروف ومتناسب مع مصالحه العليا ومصالح الأمن الوطني والأمن القومي العربي، وقد درجت الحكومات الأردنية منذ تأسيس المملكة على القيام بهذه الأدوار من منطلقات متعددة، وبتأثير عوامل متعددة أيضا، واختلف الأردنيون في تقييمها بين مؤيدين ومعارضين، كما اختلف تقييم أداء الحكومة فيها بين خدمة المجتمع والدولة، وتضييع الجهد والفرص، وبين قبول أدوار لعوامل خارجية لا علاقة لها أحياناً بالمصلحة الأردنية العليا المتعارف عليها وطنياً.

ولذلك ظل الموضوع بعيداً عن البحث في المنتديات الأردنية إلا على الصعيد الجزئي، ونظراً للتحولات التي جرت إزاء اتجاهات سياسات المملكة خلال السنوات الخمس الماضية، وما رافقها من تحولات في الإقليم المحيط، فقد أصبح لزاماً التركيز في البحث على الدور

* شارك في الندوة كل من الأستاذ الدكتور علي المحافظة، أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية، والأستاذ زكي بني ارشيد الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي السابق، والأستاذ جواد الحمد رئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

الإقليمي الأردني الممكن أو المتاح أو المفترض تجاه القضايا الإقليمية الكبرى، التي تقع في مقدمتها قضية فلسطين، وقضية العراق، وسياسة الأردن وبرامجه في المساهمة في "الحرب على الإرهاب" محلياً وإقليمياً ودولياً، ولذلك فإن هذه الندوة تأخذ بالاعتبار، وهي تبحث في ثنايا هذه الفكرة، طبيعة تركيب المملكة ودورها الإقليمي الذي أملته عليها الجغرافية السياسية والديمغرافية والارتباط العربي والإسلامي، وموقعها في السياسة الدولية منذ مطلع القرن العشرين، وأهميتها في التحول الكبير الذي جرى في التركيبة السياسية في الوطن العربي كله، وكذلك دورها في عملية السلام لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي من جهة، وفي دعم السياسة الأميركية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم من جهة أخرى، ناهيك عن دخولها في برنامج مكافحة "الإرهاب الدولي" بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، وقبل أن يتعرض الأردن ذاته لهجمات إرهابية من حانب تنظيم القاعدة فيما عرف بتفجير الفنادق.

الأمر الذي يستلزم التفكير في الوصول إلى محددات التخطيط الأردني لدور إقليمي فاعل ومؤثر يخدم المصالح الوطنية والقومية للأردن، ويحفظ أمنه، ويدعم برنامج التنمية فيه في التعامل مع هذه القضايا التي لا تزال قائمة، والتي تؤثر على الأردن تأثيراً مباشراً.

اتخذ الأردن الموقف المعاكس تماماً في عام ٢٠٠٣، حيث سمح وساهم وأعطى. .. الخ، ولم يحصل على مكافأة توازي الدور الذي قام به، فعندما كان لا يقف الموقف يعاقب كما في الحرب على العراق عام ١٩٩١، وعندما يقف إلى جانب السياسة الأمريكية لا يكافأ بشكل مناسب، ولذلك فإن الدور الإقليمي للأردن، في السنوات العشر الأخيرة، لا يبدو مستقراً، ولا هو مؤسس في داخل المملكة، ويخضع لظروف مؤقتة، وأحيانا لضغوط داخلية، وأحيانا لضغوط خارجية، وأحيانا تكتيكات تتعلق باستراتيجية الأردن ومصالحه، وأحيانا تضر مصالحه، وأحيانا تخدم مصالحه، وتشير القراءة الأولى لهذه الحالة إلى عدم الاستقرار آنف الذكر، حيث لا بد أن يكون هناك استقرار في الأوساط الأردنية لدور إقليمي حقيقي وفاعل ومهم ومتطور للأمام وغير قابل للانقباض، لأن الدولة إذا لم يعد لها دور إقليمي، وضعفت داخليا، وليس لها وزن دولي، فإن الدول العظمى تفكر بإلغائها، وفي عام ١٩٩١ كتب كبير مراسلي مجلة تايم الأمريكية مقالة عنوانها نصائح إلى الملك حسين في دعوة للملك لقبول تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين سلمياً، وفي عام ١٩٩٣ نشرت مجلة Foreign

Affairs بحثا من ٤٠ صفحة كان عنوانه (Is Jordan doom?)، وهو أخطر ما كتب عن الأردن أمريكيا، والمجلة تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وتظهر خطورة المقال من أن الأردن تقليدياً يعتبر حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، ثم يقال: Is Jordan doom!، ولكن هذا لم يقض مضاجع الدولة الأردنية، وقد وزعنا المقال للجهات المعنية في الدولة.

للأردن اليوم دور إقليمي في فلسطين ومايزال، وفي العراق ومايزال، والسؤال الجوهري هو: ما هو الدور الإقليمي الطبيعي للأردن في قضية فلسطين، وفي قضية العراق، وفي موضوع الإرهاب؟ وكيف ينعكس هذا على دوره الدولي في المنطقة؟ وما هي علاقته بالمصالح العليا الأردنية؟ وهل الأردن يرسم أو يساهم في رسم دوره الإقليمي؟

أ. د. علي محافظة

حتى نستطيع الإجابة على هذا السؤال يجب أن نعرف العوامل التي تؤثر في الدور الأردني؟ ولماذا لا يستطيع الأردن أن يتخذ موقفا مستمراً ثابتاً؟ لكن العوامل هي التي تفرض على الأردن اتخاذ هذا الموقف.

أول العوامل هو الموقع الجغرافي، والأردن في موقعه الجغرافي في منطقة بين فلسطين والعراق وإيران والهند، وهو استمرار للطريق البري الذي يوصل القوات البريطانية إلى الهند عبر إيران، لأن جنوب إيران كانت تحت النفوذ البريطاني في الحرب العالمية الثانية. . الخ، وهو صاحب أطول حدود مع فلسطين، وهو أيضاً حلقة وصل بين البحر الأبيض المتوسط في فلسطين وفي مصر مع العراق، أو لنقل شرق الوطن العربي، وهو أيضا حلقة الوصل بين بلاد الشام وتركيا و شبه الجزيرة العربية، هذا الموقع مهم جداً، ويجب أن يكون له تأثير وتأثر، وأصبح له دور أكثر أهمية مع قيام إسرائيل، فبقيامها ظهرت دولة قوية جداً في المنطقة، تملك الأسلحة النووية، وأصبح الأردن على حدود دولة تمثل مصدر تهديد للمنطقة وتشكل خطراً على كل المنطقة، لكن ما دور الأردن في مثل هذا الموضوع؟.

إن موقع الأردن بالقرب من فلسطين وإسرائيل موقع خطر وخطورة هذا الموقع جعلت كل الدول العربية تستشعر هذه الخطورة وتنأى بنفسها عنه، فعبد الناصر لم يكن يتمنى قيام نظام ناصري في الأردن، وكانت المخابرات المصرية تتعاون في كشف أي مؤامرة عسكرية أو

انقلاب عسكري في الأردن، لأن ذلك يعني أن مصر ستكون مسؤولة عن حدودها مع إسرائيل على الجبهتين المصرية والأردنية، وهذا ما لا تستطيعه، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق، فعندما أراد العراق أن يسحب قواته من فلسطين عام ١٩٤٨ لم يستطع أن يوقع اتفاقية هدنة، حيث قام الأردن بتوقيعها، وفي عهد العراق الملكي، وحتى فيما بعد العهد الملكي، كان الأردن يستنجد بالعراق كلما تعرض لخطر من إسرائيل، فتأتي الدبابات العراقية وتدخل من جهة المفرق، ، وكان يستنجد بسورية أيضا، وكانت القوات السورية تدخل الأردن، وذلك مثل ما حدث في عام ١٩٦٥، كما دخلت الأردن قوات من السعودية أيضاً عام ١٩٦٧، ، وهذا يشير ألى أن لموقع الأردن الجغرافي أهمية وتأثير في مسيرته وفي دوره العربي والإقليمي.

أ. جواد الحمد

بالفعل فإن الجغرافية السياسية شكلت عاملاً دائما في دفع الأردن للقيام بأدوار إقليمية، أو في قيام بعض الدول بالطلب منه أن يقوم بها، ما يجعل ذلك أساساً مهماً من أسس تقدير الموقف والسياسة الخارجية الأردنية، وهو الأساس الذي ما زال قائما، وسوف يحكم الدور الإقليمي المستقبلي للأردن، وبخاصة إذا ما أضيف له العامل الديموغرافي المتميز والحيوي.

أ. د. علي محافظة

أعتقد أن العامل البشري أو السكاني (الديموغرافي) هو العامل الثاني في تحديد الدور الإقليمي للمملكة، فسكان الأردن في الأصل بدو وفلاحون، وكان الفلاحون أكثرية والبدو أقلية، (٣٠- ٧٠٪)، وعندما نشأت الدولة الأردنية لم يكن فيها أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن، كان ٢٠٠ ألف منهم فلاحين، و١٠٠ ألف أو أقل بدواً، وفي العهد العثماني لم يكن لهؤلاء السكان أي مدرسة ثانوية حتى تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، وكان طلاب الثانوية يذهبون للدراسة في الشام، وكانت هناك مدرسة النجاح في نابلس، وكانت مدرسة خاصة تم تأسيسها من الأغنياء في نابلس، فحتى في فلسطين لم تكن هناك مدرسة ثانوية باستثناء مدرسة النجاح، وكان السكان في المدن يرسلون أبناءهم إلى اسطنبول وباريس وسويسرا، وهناك فلسطينيون من القدس مثل عائلة الخالدي كانوا يرسلون أبناءهم إلى المدرسة العثمانية

في بوردو، وهناك طلاب من عائلة النشاشيبي ومن عائلة الحسيني وغيرهم من أغنياء فلسطين كانوا يدرسون في الجامعة الأمريكية في بيروت، لكن فقر الأردنيين كان يحول بينهم وبين السفر الى الخارج للدراسة، وبعد تأسيس الإمارة وافتتاح مدرسة السلط الثانوية، كانت الدولة ترسل الطالب الأول والثاني في الثانوية العامة من الأردن كلها للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت، ولم يكن يشترط في هؤلاء أن يكونوا من أولاد الأغنياء، لكنهم كانوا بطبيعة الحال من ذوي الحال الجيدة، ولم يكن أحد يستطيع أن يكمل تعليم ابنه بعد الرابع الابتدائي إلا إذا كان يملك مبلغا جيداً من المال، من الممكن أن يكفيه، وكان الفلاح والبدوي – الذين كانوا يشكلون سكان الأردن– من أكثر الناس تعلقا بالأرض والثروة، لأنهم كانوا يعيشون على حافة الفقر، وعلى حافة المجاعة، وأذكر أنه كانت تمر علينا سنوات نعيشها بجوع، حتى أنا عشت مرحلة ففي السنوات ما بين عام ١٩٤٧وعام ١٩٥١لم نكن نأكل – لمدة ثلاثة أشهر سنوياً – سوى العجوة (التمر) فطوراً وغداءً وعشاءً، إذ لم يكن لدينا طعام غيره، هذا المجتمع الفقير الذي يعيش على حافة الفقر، لم يكن يسمح له فقره بأن يفكر بطموح سياسي.

وفي عام ١٩٤٨ تغيرت بنية المجتمع الأردني، فقد أتاه عدد من السكان إن لم يكن يساوي عدد السكان الأردنيين فقد كان يقل عنهم قليلا، هؤلاء الفقراء اللاجئون أتوا لأشخاص معدمين أكثر منهم فقراً، حتى أن كثيراً من الفلاحين الأردنيين كانوا يتمنون أن يكون وضعهم كوضع اللاجئين الفلسطينيين وأن يحصلوا على بطاقة المؤن التي يحصل عليها اللاجئ، لكن المهم هو قدوم طبقة سياسية برجوازية من المتعلمين والمثقفين الفلسطينيين، في مقابل طبقة حجمها صغير جداً من المجتمع الأردني يشكلها الأردنيون الذين تعلموا في الجامعة العراقية، والجامعة السورية، والجامعة الأمريكية في بيروت وفي مصر، وأصبح هؤلاء معاً أردنيون وفلسطينيون يشكلون الطبقة السياسية الواعية في الأردن، فبدأوا منذ عام ١٩٥٠ نشاطا سياسياً "محموما" في الأردن، شمل التيارات السياسية التي كانت موجودة في الوطن العربي: اتجاه إسلامي كالإخوان المسلمين، واتجاه إسلامي متشدد مثل حزب التحرير الإسلامي، واتجاه قومي، واتجاه شيوعي. وفي وضع كهذا في الأردن أصبحت القضية الفلسطينية هي قضية الأردنيين، وليس لهم أي قضية سواها، في وضع عام كهذا بالتكوين السكاني كاملا، تغير دور الأردن، فأصبح دوره الأساسي بعد عام ١٩٥٠ هو تبني القضية الفلسطينية. وفي بداية تأسيس المملكة كان الهم الأساسي للملك عبد الله المؤسس هو

سورية، عيونه كانت دائما إلى سورية، فهويريد أن يصبح ملكا لسورية، ولم يكن يمتلك الإمكانات المادية ولا غيرها، و باغتياله أصبح هناك دور جديد، حيث اتجهت العيون من الشمال (سورية) إلى الغرب (فلسطين).

أ. زكي بني ارشيد

بهذا التحول كما قال الدكتور علي أصبح الأردن وفلسطين قضية واحدة، ما مهد لوحدة الضفتين، ولتأسيس المملكة على عموديها، وعمل الجميع على بناء المملكة الحديثة، كما أثر الجميع بتشكيل دور الأردن الإقليمي الذي اعتبره الأردنيون جميعاً وكذلك القوى الإقليمية والدولية الأخرى دوراً استراتيجياً، ولذلك فإن القضية الفلسطينية تمثل جزءاً جوهرياً من نسيج السياسة الأردنية الخارجية حتى اليوم، بل تعتبر هماً داخلياً.

أ. د. علي محافظة

هناك عوامل أخرى كالاقتصاد، فالأردن بلد شحيح الموارد، لا يمكن أن ينشأ فيه اقتصاد متكامل، ولو زرعت الأردن كاملة من شمالها إلى جنوبها فلن تحقق أكثر من ١٥-٢٠٪ مما يحتاجه سكانها من الغذاء، لأن المنطقة المعرضة للأمطار منطقة محدودة جدا لا تتجاوز ٧٪ من مساحة الأردن، ويلعب الطقس دورا مهما في تحقيق هذا الدور لأن له علاقة بالاقتصاد، وهذا يفرض على الأردن ظروفاً صعبة، فشح الموارد جعل الأردن دائما بحاجة ماسة للمساعدات من الخارج، وبهذا أصبح الأردن منذ ولادته بحاجة إلى المساعدات المالية والاقتصادية، ولهذا السبب ما زلنا حتى اليوم نحصل على هذه المساعدات. وسبب الأزمة الاقتصادية الحالية الموجودة في الأردن أن المساعدات الخارجية التي كانت تصله من أمريكا وغيرها لم تعد تأتي مثل ما كانت في السابق، ولم يرد للأردن أن يكون بلداً ذا موارد اقتصادية تكفيه، وأعلم أنه في مطلع الستينات قامت إسرائيل بإجراء الدراسات حول وجود النفط فيها، وقيل إن هناك نفطاً في إسرائيل وفلسطين، لكنهم رفضوا إنتاجه باعتباره أمراً غير ضروري، وبدأ التفكير في الأردن بأمر كهذا، ففي عام ١٩٦٣ أرسلت الشركات النفطية الأمريكية الكبرى وسيطاً أو سمساراً، وأخبروه بأن يذهب للأردن، وأن يحفر في بيت جالا وبيت لحم ويخبرهم أنه لا يوجد نفط، وقد بدأ بتأسيس شركة برأسمال قدره ٥ ملايين دولار، واسم هذا الشخص هو Macom، بعد ذلك قامت شركة نفط ألمانية بإرسال تقرير للسفير الأردني مدحت زكي طوله ١٠٠ صفحة تقريبا عن Macom، قمنا بقراءته والاطلاع عليه، وتقول فيه إن Macom سمسار دجال لم يحفر أي آبار وتستعمله الشركات

الكبرى وسيلة لتسيير أمورها، ، وقرر السفير أن يرسل بالتقرير لجلالة الملك، ورد عليه الدكتور حازم نسيبه في ٤-٥ صفحات، وكان حينها وزيرا للبلاط، وكان رده أن هذا الكلام غير صحيح. ويؤكد هذا المثال حرص الدول الكبرى على عدم توفير موارد طبيعية للأردن لإبقائه في دائرة الحاجة للمساعدات الخارجية مما يؤثر كثيراً على دوره الإقليمي.

وعلى أثر هجرة اللاجئين الفلسطينيين للأردن عام ١٩٤٨، تقرر فتح أبواب الخليج لهؤلاء اللاجئين، وكان الأردن آنذاك يمر في ضائقة، واستند القرار إلى قدرة هؤلاء على بناء بلاد الخليج، وعلى إمكانية أن يحققوا الاستفادة المالية لأنفسهم ولأهاليهم، فبدأ الناس بالذهاب وتدبر أمورهم، فحل ذلك جزءاً من المشكلة الاقتصادية الأردنية.

أ. جواد الحمد

العامل السياسي يكمل بالطبع العوامل الأخيرة، وهو الأكثر تحولاً وتطوراً، وهو إقليمي ودولي، وقد تعرض الأردن لعواصف سياسية منذ تأسيس المملكة أمكن اجتيازها بصعوبة ولكن بكفاءة.

أ. د. علي محافظة

أتفق تماماً فالقوى العربية المحيطة بالأردن قوى كبيرة من جهة الشرق والشمال والجنوب، والأردن دولة ضعيفة فقيرة، بالقرب من دولة قوية كالعراق شرقاً، والسعودية جنوبا وهي دولة قوية وثرية، ولاسيما بعد الثلاثينات عندما اكتشف فيها النفط، وهناك مصر في الغرب، و ذلك حجم دور الأردن.

في الفترة ١٩٢١-١٩٥٨، كان بين الأردن والعراق نوع من الائتلاف، ففي البلدين أسرتان هاشميتان حاكمتان، فكان ذلك يعطي الدور الأردني والملك عبد الله قوة وعمقا، وكان الملك عبد الله – وهو كبير العائلة - يعرف أن عبد الإله ضعيف، ، وفي الوقت نفسه كان عبد العزيز بن سعود يعلم أن الهاشميين لا يمكن أن ينسوا قضية الحجاز ولا بد أن يفكروا يوما ما باستعادتها.

أما السوريون فكانوا خائفين، وكانوا يعتقدون أن الملك عبد الله مدعوم من بريطانيا، وهو يملك جيشاً، وهم لا يملكون، فقد كانوا يملكون شرطة فقط، ولم يتشكل لديهم جيش حتى الاستقلال عام ١٩٤٦، قبل هذا كان هناك ما يدعى: "**Lizon preniere بالفرنسية**، أي الفرقة الأجنبية، وكانت تتألف من أبناء الطوائف في سورية، أرمن ودروز

وعلويون ومسيحيون واسماعيليون، خليط عجيب جدا، وتضم سوريين مع لبنانيين، والأمر لا يعني فرنسا، وكانت هذه الفرقة هي النواة التي بدأت بالانقلابات، من حسني الزعيم، وأديب الشيشكلي.

أما في فلسطين، فقد كان البريطانيون يعملون منذ عام ١٩٢٠، على تشكيل وطن قومي لليهود في فلسطين، وعلى الفلسطينيين أن يذهبوا للأردن، حيث مساحته ٩٦٠٠٠-٩٧٠٠٠ كيلو متر مربع، وباستطاعته أن يستوعب الفلسطينيين الذين سيطردون من بيوتهم، وهذا أمر طبيعي، وعندما ضغط اليهود في عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ على الإنجليز لضم شرق الأردن لهم، رفض الإنجليز لأن هذا لا يجدي نفعا وهم لا يستطيعون، وعندما سئل رئيس الحكومة لويس جورج في مجلس اللوردات: ما هي فلسطين؟ حددها لنا، أجابهم: Palestine is Palestine of divide، فاستفهموه، فقال: From Dan to Beer Kheba من دان لبئر السبع، ودان قرية أو رافد صغير من روافد نهر الأردن في شمال فلسطين، وهم يعتبرون شرق نهر الأردن خزاناً يجب أن يستوعب اللاجئين الذين سيغادرون فلسطين.

إذن الأردن بالنسبة للإنجليز، ليس فقط حلقة وصل للمواصلات البريطانية، بل أصبحت له وظيفة مهمة جدا بعد عام ١٩٤٨ وهي استيعاب اللاجئين وحماية الوطن القومي اليهودي في فلسطين من الهجوم عليه من العرب الآخرين، ولم يكن بإمكان الشعب الأردني ولا الأمير قبول هذا الدور، لكن هذه كانت رغبة الإنجليز الذين استطاعوا تنفيذ رغبتهم، لأن قائد الجيش الأردني كان حينها إنجليزياً، والجيش والدرك والشرطة كانوا شيئا واحدا، وكان لهم رئيس واحد هو كلوب، وهو الذي كان يعين مديراً لكل جهاز من هذه الأجهزة، وفي أغلب الأحيان كانوا من الإنجليز الذين يتولون قيادة كل هذه الوحدات، فما دامت السلطة بيد الإنجليز فهم الذين يمنعون أي شخص من الذهاب لفلسطين أو يرغب بمساعدة الفلسطينيين، وهم كذلك الذين يمنعون أي شخص من الذهاب لسورية وغيرها، ومن ثم فهم الذين سيحددون دور الأردن كما يريدون، حتى وإن كان الأردنيون يتعاطفون مع الفلسطينيين أو مع السوريين، لكن الاستعمار الانجليزي – في النهاية – هو من سيقرر الوضع الحقيقي في الأردن.

بقي الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٦، عندما تم الاعتداء على مصر، حيث غير هذا الاعتداء مستقبل المنطقة، وأصبح وضع كل من فرنسا وبريطانيا حرجاً في المنطقة، وكان لا بد أن تنسحبا منها، لتحل محلها الولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي، وأصبح الأمريكيون منذ عام ١٩٥٧، هم الذين يمولون الجيش ويمولون الدولة ويعطون المساعدات. .. الخ، وألغوا الحياة السياسية الحزبية في الأردن من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٩٢، وفي ظل هذا الوضع الأمريكي الجديد، أصبح هناك دور جديد، فالملك عبد الله كان يريد توحيد بلاد الشام، وكان يعتبر توحيد الأردن والضفة الغربية خطوة أولى لتوحيد بقية بلاد الشام، لكن الملك الحسين غير الصورة كاملة، فلم يعد يستطيع القيام بدور جده نفسه، وإنما اهتم بأن يكون للأردن دور في المنطقة العربية، وأن يكون الأردن على اطلاع بما يجري وما سيجري فيها، وأن يشارك إن كان له دور، ولا يمكن فعل هذا إلا بأن تقبل الولايات المتحدة بالأردن، وقد قبلت به، فمن عام ١٩٥٧ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تثق بالملك الحسين، وكان له علاقات جيدة مع الرؤساء الأمريكيين جميعا، وهذه العلاقة كانت جزءاً من الدور الأردني، وجزءاً من أهمية هذا الدور في المنطقة، وقدأضعفت حرب ١٩٦٧من دور الأردن الإقليمي، ففي هذه الحرب لم يخسر الأردن الضفة الغربية فحسب، وإنما خسر دورا أساسيا مهما جدا، هو دوره في القضية الفلسطينية، فقد كان الأردن يدعم اقتصاده عن طريق هذا الدور، أي أن الملك الحسين كان يعتبر في نظر جميع الدول الغربية بطلا وشجاعا وحليفاً صادقاً لها، فقد وقف في وجه تيار عبد الناصر. وكان في حواراته مع الدول الغربية يحتج باللاجئين، فنصف شعبه منهم، وإن لم يكتف شعبه اقتصاديا وماديا فسيقوم باضطرابات في المنطقة، وتصبح المصالح الغربية في المنطقة في خطر، لذلك يجب على الدول الكبرى أن تساعد الأردن ليتمكن من السيطرة على الموقف، وفعلا كانت المساعدات تأتي الأردن بهذه المبررات والمسوغات.

لقد تسببت حرب عام ١٩٦٧ بوضع داخلي ضعيف في البلاد بضياع الضفة وعدم قدرة الحكومة على الدفاع عنها، وتزايد الشعور العام بالإحباط، لذلك كان الملك حسين يحاول اللجوء للغرب، كالجنرال ديبور، وأديناور في ألمانيا، على قاعدة نريد حلاً للمشكلة، فيجيبونه جميعا: لا يحل مشكلتك سوى أمريكا، الوحيدون الذين يستطيعون الضغط على إسرائيل هم الأمريكيون.

ويتطور الموقف الأردني من خلال هذه المحددات– كما أسميها –، وهي الوضع الدولي، والظروف الاقتصادية الداخلية. ومايجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً طبيعة الشعب الفلسطيني–الأردني، حيث يتطلع الفلسطينيون كل ساعة للعودة إلى وطنهم. وأصبح همّ الأردن الأساسي بعد عام ١٩٦٧ استعادة الأراضي المحتلة، وهذا دور مهم يقوم به الأردن، ويجب أن يعمل مع عبد الناصر الذي بدأ خطواته في هذا الاتجاه.

لقد تركز الدور الأردني على القضية الفلسطينية واستعادة الإراضي المحتلة، وفي الوقت نفسه على قضية البقاء، وذلك حتى عام ١٩٨٨، بعد ذلك لم يتخل الأردن عن القضية الفلسطينية، لكن البقاء أصبح الموضوع الأهم، فبعد عام ١٩٦٧ طرحت في بريطانيا فكرة: هل هناك ضرورة لبقاء الأردن؟ وقد راجع الأمريكيون الوثائق المتعلقة بهذه الفكرة، وانتقل التفكير في سبب بقاء الأردن إلى الأمريكيين: لماذا يبقى؟ وما المبرر لوجوده؟ وما هو دوره الوظيفي؟

وحتى في إسرائيل، فثمة قسم كبير من أحزابها يعتبر الأردن ضمن الوطن القومي اليهودي، وهذه مشكلة كبيرة كان الملك الحسين، يعيها وعيا تاما، وهذا هو الوضع السائد في المنطقة.

أ. جواد الحمد

ما هي العوامل التي تصنع دوراً للأردن؟ أو تحدد هذا الدور؟

أ. د. علي محافظة

منذ تسلم الملك عبد الله الثاني الحكم– أي منذ عشر سنوات– تزامن معه انهيار التضامن العربي حتى بلغ أدنى مستوياته، بعد غزو العراق. وقبل الغزو فرض الحصار عليه، وقبل الحصار كانت الحرب العراقية – الإيرانية، وقد استنزفت هذه الحرب إمكانيات العرب ومزقتهم وأضعفتهم وكانت عملاً جنونياً من الجانبين، ما انعكس سلباً على التضامن العربي وعلى الأردن؟ فالأردن يكون قوياً عندما يقوى هذا التضامن، وهذه قاعدة، وعندما يكون هناك ضعف في هذا التضامن يكون الأردن ضعيفا جدا، ولا يوجد له أي دور يذكر، ويكون دوره في أدنى المستويات على الصعيد العربي، لكن ربما يصبح دوره مهما على صعيد الدول الكبرى وإسرائيل.

عندما فرض الحصار على العراق تعاون الأردن مع العراق، لكن هذا التعاون كان على مستوى الأشخاص، أما الدولة فلم تحاول، في هذه الفترة، أن تلعب أي دور، وربما تعرض الأردن لضغوط من تلك التي تعرض لها العراق، فقد أصبحت كل السفن المتجهة إلى الأردن تفتش كما تفتش السفن المتجهة إلى العراق، وكان قلق الأردن إزاء هذا الوضع أكثر من قلق العراق، إذ ليس للأردن إمكانيات الصمود التي يمتلكها العراق.

بعد هذا أتى احتلال العراق، وفي هذه الفترة كان الضعف العربي في أدنى مستوياته، فكل الدول العربية المحيطة بالعراق - بلا استثناء - تعاونت مع أمريكا لضرب العراق، وهذا الدور لا يدل على وعي، حتى على المصالح الذاتية، فهم بهذا لا يعلمون أنهم يجعلون أنفسهم مطايا للدول الكبرى، وهذا ما حصل، فبعد الاستيلاء على العراق أصبحت كل الدول العربية خاضعة تماما لأمريكا، وأصبحت وزيرة الخارجية الأمريكية تستدعي رؤساء المخابرات، ووزراء الخارجية العرب وتملي عليهم الأوامر.

لقد أصبحت المشكلة الأساسية في الأردن هي المشكلة الداخلية، ولاسيما بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة، فالوضع الاقتصادي لا تستطيع السيطرة عليه إلا بقيام نظام حكم ديمقراطي شفاف، تستطيع أن تسائله، وهذا لم يحدث في الأردن في ظل الظروف حتى الآن. وفي الدول العربية تنبهت أنظمة الحكم منذ الثمانينات إلى الشباب وأصبحت هي التي تعنى بالشباب، وهي التي تربيهم، وهي التي توجههم، من خلال إنشاء مؤسسات عديدة في هذا المجال، في سورية وفي العراق – أيام صدام – وفي الأردن من خلال التنظيمات: (النادي الهاشمي، ونادي الثورة العربية)، في البداية كانت المدارس هي التي تنمي الوعي السياسي، والآن لم يعد للمدارس دور ولم يعد للمعلمين دور، أعتقد أن دور الأردن ضعيف جدا ويضعف كلما ازداد الاستبداد السياسي وازداد الفساد، وكلما ازداد ضعفاً اقتصادياً كما يحدث الآن، لذلك لا يوجد أمل بأن يكون للأردن دور فاعل إلا بعودة الحياة الديمقراطية للبلاد، وعندها سيكون للأردن دور، ويجب أن يكون له دور، دور بقدر إمكانياته، ونحن تحدثنا عن المحددات، فأي من أتى لحكم البلاد يجب أن يأخذ هذه المحددات بالاعتبار.

أ. جواد الحمد

فيما يتعلق بالمحطات التي مر بها الدور الأردني، ولاسيما في السنوات الأخيرة، والإشكالية التي نعانيها اليوم، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وفقدان التضامن

العربي، والحياة السياسية، فإن هناك نوعاً من الضبابية في اتجاه هذا الدور الإقليمي محلياً، وفي المقابل فإننا نريد أن نتحدث عن نظرة الآخرين للدور الإقليمي في الأردن؟ الأردن كان له أربعة أدوار رئيسية عندما توفي الملك الحسين وتسلم الملك عبد الله مقاليد الحكم، وهي إنجاح عملية السلام، والتعاون مع أمريكا ضد الإرهاب، والتعاون مع أمريكا في العراق، والعمل على إنهاء مشكلته، واللحاق بالبرنامج الأمريكي لإعادة تأهيل المنطقة، الأردن حقق كل هذه المسائل، ومع ذلك لم يأخذ دورا حقيقيا، كما لم تقدم له الدول الكبرى المساعدات التي تعينه على تجاوز الأزمة الاقتصادية والديون الخارجية رغم ذلك. دعونا الآن نركز على دور الأردن في القضية الفلسطينية، وفي قضية العراق، وفي قضية الإرهاب.

أ. زكي بني ارشيد

يدور سؤال مهم يقول: هل يمكن أن تملي الظروف والحيثيات الموضوعية دورا ما؟ أم يمكن للدور أن يصنع نفسه أيضا؟ هل يمكن أن يقترن الدور بالإرادة؟ هل يمكن أن يكون هناك كيان سياسي ضعيف، ومع ذلك يجمع أوراقه ويصنع لنفسه دوراً سياسياً؟ السؤال كان عن الدور المحوري الأردني، عندما يطلق الملك حسين هذا الشعار، كانت هناك أنظمة عربية ودول وكيانات يبعث فيها هذا الشعار القلق والهواجس سواء أكان ذلك في السعودية أم في غيرها أم على مستوى منظمة التحرير، وفي تقديري فإن الصراع على الأدوار أو الهويات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كان هو السائد بين الأردن السياسي ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي تقديري أيضا أن منشأ النص الذي وصفت به منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو النص الذي ليس له شبيه لدى أي كيان سياسي في العالم، هو ذلك الهاجس والخوف والصراع على الدور في القضية، وكان يسعى له أبو عمار والمنظمة، وقد حصل عليه وبعد ذلك كانت هناك طموحات أخرى لدى (أبو عمار) أو المنظمة بأن تكون هناك دولة فلسطينية يكون عمقها الأردن، في حين أن الأدوار تحجمت في هذه الأزمة إلى الدور الأردني لاستيعاب القضية الفلسطينية والوطن البديل أو على حساب القضية الفلسطينية.

في المجمل أود أن أقول: إن الدور تصنعه الإرادات، بغض النظر عن الإمكانيات، صحيح أن الإمكانيات تسعف وتساعد، لكن كل دولة يمكن أن تستفيد من العلاقات الدولية، من المصالح ومن أوراق القوة، والأردن فرط بعدد من أوراق القوة التي كانت

تؤهله للعب دور، على سبيل المثال الأردن كان لـه دور في القضـية الفلسـطينية، وربمـا كـان الملك الحسين بارعا في استخدام هذه الأوراق، وتحديداً في موضوع المقاومة، وحركة حماس، وكانت ورقة قوية في يد الأردن، وأثبتـت الأحـداث والتـاريخ والمـتغيرات أن لهـذه الحركـة مستقبل صاعد وواعد، ليس فقط علـى المسـتوى الـديمقراطي وأنهـا مثلـت غالبيـة الشـعب الفلسطيني، وإنما أيضا لأنهـا قـوة فاعلـة في المنطقـة، فـامتلاك هـذه الورقـة أو علـى الأقـل التحالف معها يعطي من يمتلكها قوة في القضية الفلسطينية.

وأظن أن النظام السوري اقتنص هذه الفرصة واستثمرها، ولـذلك ورث هـذا الـدور، ولنا أن نتأمل أن سورية، وإيران أيضا امتلكتا ورقة حزب الله، فلسورية نفوذ في لبنـان حتـى بعد خروج قواتها منه، واقتنصت الفرصة مباشرة بعد احتلال العراق واحتضنت بشكل غير مباشر وغير معلن المقاومة العراقية، أو على الأقل الأبعاد السياسية للمقاومة، وكانت ورقـة للدفاع عن سوريا ذاتهـا، وفي تقـديري لـو انتهـى المشـروع الأمريكـي في العـراق والشـرق الأوسط الجديد لكانت الخطوة التالية هي سورية، وأتذكر أن قطـر علـى سـبيل المثـال كيـان صغير وليس له الكثير من الإمكانيات، لكنه قرر أن يكون له دور، وقد كان من خلال محطة فضائية وبعض الإمكانيات الأخـرى المحـدودة جـداً، أقصـد أن الـدور إرادة قبـل أن يكـون إمكانية، والفرص يمكن أن تصنع إن شئنا ذلك.

أ. جواد الحمد

لا نريد أن ننظر من زوايا متناقضة، بل نريد أن ننظر من زوايا متكاملة، فالإرادة تشكل عاملاً قوياً، لكنه ليس كافيا لصناعة دور إقليمي أو دولـي فاعـل بـدون إمكانيـات أخـرى، هناك إمكانيات تسمح بصناعة دور، وهناك إمكانيات لا تسمح بصـناعة دور، أمـا الحـديث عن تضييع الفرص، فإنها يمكن أن تضـيع بـالإرادة، وأنـا أميـل إلى أن ننظـر إلى المسـألة مـن زواياها لتصبح هناك رؤى في المسألة.

أ. زكي بني ارشيد

الواقع أن من ليس له دور سيكون عليه دور، أو يوظف، ومن لم يكـن مـؤثراً سـيكون متأثراً، وإن أرادت أي دولة أن تخرج من الدور الوظيفي عليها أن تبحث عن أدوار لتؤثر في المنطقة. إن انتهاء الدور هو، تماما كما شرحه أحد الباحثين، مثل من يركـب عجلـة هوائيـة، فما دام يتحرك يبقى محافظا على توازنه، وإن توقف انتهى دوره وسقط، يمكن للأردن، وقـد

حانت له الفرصة، أن يقوم بالدور الديمقراطي، حيث أن جزءاً من مأساة الدول العربية هو التخلف الناتج عن غياب الديمقراطية، فقلة الموارد والفرص في الأردن ليست فقط بسبب الإمكانيات، فالأردن عندما خصخص مؤسساته واقتصاده وانسحبت الدولة من أداء دورها تجاه المجتمع أصبح في موقف ضعيف جدا، وكان يمكن للأردن أن يكون نموذجا متقدما وله دور بعد بدء الحياة الديمقراطية في عام ١٩٨٩، وقد بدأ الحلم يكبر شيئا فشيئا، الأردن كان رقما مهما في تلك الفترة وكان مؤهلا لأن يقدم نموذجا، وبخاصة بعد أن تراجع دوره في القضية الفلسطينية.

وبالمناسبة فإن دور الأردن تراجع في القضية الفلسطينية بعد عام ١٩٨٨ أي بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، و كان ذلك الدور طموحا، ومطلوبا، أما الآن فقد أصبح الدور تهمة، فالمتأمل للموقف الأردني الرسمي يرى أن الأردن لن يكون له دور في الضفة الغربية، ولن يسمح بأن يكون له دور، وذلك بعد أن أصبح هذا الدور تهمة تطارد الآخرين، والكل يحاول أن ينسحب من أداء هذا الدور.

وبالمجمل فإن الأردن قدم أدواراً لا تخدم مصالحه وإنما تخدم مصالح الآخرين، ففي موضوع الحرب على الإرهاب على سبيل المثال، قام الأردن بدور، فكيف يمكن أن نفسر الدور الأمني الأردني في أفغانستان؟ وهي منطقة بعيدة ليس للأردن مصلحة فيها، إن هذا الدور قد يؤثر على مستقبل الأردن ومصلحته معا، ولأن الأمن والاستقرار في الأردن يعتبر متقدما بين دول المنطقة أو في الإقليم ككل، فيجب المحافظة عليه ليؤهل الأردن للعب أدوار قادمة، ولا يحبذ العبث في هذا الدور، أو إيجاد بيئات تؤثر فيه، مثل تفجيرات الفنادق، علما بأن الأردن ومنذ عام ١٩٧٠ لم يتعرض لتفجيرات تخل بالأمن أو الاستقرار، وبقاؤه متماسكا موحدا أمر مهم جدا.

أود أن أشير إلى مسألة الوحدة الوطنية، ومحاولة بقاء الأسرة الأردنية موحدة تجاه العدو الرئيسي وهو المشروع الصهيوني، هناك محاولات شهدناها وبدأت تبرز في محاولة خلق التناقض داخل المجتمع الأردني، شرق وغرب وأردني وفلسطيني. ..إلى آخره، وتحت عناوين مختلفة، ولعل عنوان هذه العناوين هو أن بعض مكونات المجتمع الأردني يجب أن تتمتع بكل الحقوق، وبعضها يجب أن تسلب منها هذه الحقوق، في الحقيقة هذا التأثير في المجتمع الأردني سيؤثر على أدواره في المستقبل.

الأردن يمكن أن يعيد رسم أدواره على النحو التالي:

أولاً: أن يعد الأردن نظاما ديمقراطيا بدون ازدواجية، وإصلاحاً سياسياً حقيقياً، وهذا ليست له بوادر إيجابية حتى هذه اللحظة، وهناك تحركات إيجابية شكلية، لا يمكن أن ترقى إلى ما يمكن أن يطلق عليه تحول ديمقراطي حقيقي.

ثانياً: في القضية الفلسطينية، على الأردن إعادة ترتيب العلاقات الأردنية-الفلسطينية، وتحديداً مع فصائل المنظمة، ففي الوقت الذي يندفع فيه الأردن باتجاه أبو مازن وحكومة رام الله ويأخذ موقفا مجافيا من حركة حماس فإن مصلحة الأردن تقتضي أن يعيد العلاقات مع حماس وأن يقنن علاقاته مع عباس وسلطته.

ثالثاً: في الموضوع العراقي، الأردن مؤهل لأن يرعى -على الأقل - المقاومة السياسية، إن لم تكن المقاومة العسكرية، وأن يستغل الصراع والتناقضات الموجودة داخل الساحة العراقية، وعندها يمكن أن يكون له جملة من الأدوار في المنطقة، حتى في الموضوع الأمريكي كان يمكن للأردن أن يحقق مكاسب هذه الأدوار التي سيلعبها، أو على الأقل أن يستغل التناقضات الدولية، فلو فتح الأردن علاقات مع إيران، في ظل التنافس والصراع على النفوذ في العراق بين النفوذ الأمريكي والإيراني، لكان للأردن الإمكانية أن يهدد، وأن يفتح علاقات، وأن يبدأ مشروعات ليأخذ ثمنها من الأمريكيين.

أ. جواد الحمد

السؤال الآن هو: ما هي المعالم التي يمكن من خلالها أن نجد بوصلة لبناء دور إقليمي حقيقي وفاعل ومستقر ولو مرحليا في القضية الفلسطينية، وفي القضية العراقية، وفي الحرب على الإرهاب، فنحن نسير باتجاه واضح تماماً، وهو التعاون بالكامل مع السياسات الأمريكية، فهل هذا - من واقع التجربة - يجعل الأردن مستقراً، ويجعل نظام الحكم مستقراً ويحفظ الكيان الأردني، أم أن هذا قد يشكل مغامرة بمصالح الأردن وباستقراره سواء على الدور الفلسطيني أو العراقي أو الحرب على الإرهاب؟

أ. د. علي محافظة

في غياب الديمقراطية، أي في غياب أي دعم شعبي للحكم أو للحكومة، لا تستطيع أي حكومة أردنية أن يكون لها دور فاعل في القضية الفلسطينية لأن إسرائيل والولايات المتحدة وخطتهما أقوى بكثير من النفوذ العربي كله، وليس فقط من النفوذ الأردني.

عندما وقف الملك الحسين عام ١٩٩٠-١٩٩١ مع العراق أو مع الحل العربي للأزمة العراقية-الكويتية، ووقف الشعب الأردني كله وراءه تغيرت الصورة، واستطاع نظام الحكم كسب شعبية كبيرة، وكان قويا- بغض النظر عن التقييم السياسي لهذا الموقف-.

أ. جواد الحمد

اتخاذ موقف سياسي ورؤية ناضجة وبوصلة تقف مع الحق العربي والمصلحة العربية ومصلحة الشعب الأردني لا يشترط إصلاحا سياسيا داخليا، حيث لم يكن هناك إصلاح سياسي، أو جو ديمقراطي، بل كان بداية الانفتاح.

أ. د. علي محافظة

لا، كان هناك مجلس نواب وجو ديمقراطي وتأييد شعبي واضح وكانت هناك حياة ديمقراطية، وخلال الفترة من عام ١٩٨٩-١٩٩٣ كان الوضع في الأردن مختلفاً تماما، كانت هناك حريات عامة، لكن بعد عام ١٩٩٣جاء قانون الصوت الواحد، واتفاقية وادي عربة، وهما سبب الاستبداد السياسي حتى اليوم، هذه هي المشكلة.

أ. جواد الحمد

إننا ننصح أو نوجه أو نقترح اتخاذ سياسات أو صناعة دور حقيقي للأردن يحظى بالدعم الشعبي العام، إن وجود حياة ديمقراطية كاملة، يجعل الوضع ممتازاً، لكن بوجود شيء من الحرية، وشيء من التلاقي مع الإرادة الشعبية، كما حدث في حرب العراق الأولى. في الحقيقة النظام حقق مكاسب كبيرة جدا، لأن الخوف من الديمقراطية في الدول العربية سببه الخوف من العبث بنظام الحكم، أو من تهديد شعبي لنظام الحكم، فاتخاذ دور وسياسات ومواقف تنسجم مع الإرادة الشعبية وإطلاق الحريات أصبح مطلباً للحكومة لتأخذ دورها.

أ. زكي بني ارشيد

الحرية والحياة الديمقراطية تعطي قوة للنظام، تأمل مثلا الدور التركي، تجد أن أسباب قوته أنه نظام ديمقراطي يمثل الشعب، وأن في تركيا مقومات دولة، ولا توجد أي دعامات خارجية لهذا النظام، لذلك استطاع أن يتخذ مواقف متقدمة ، فقد استطاع أن يهدد الكيان الإسرائيلي، وأن يأخذ منه اعتذارات، في حين أن الدول الأخرى تحسب ألف حساب عندما يتعرض الموقف لمخاطر أو لتناقضات مع السياسة الأمريكية بما فيها بعض الدول الأوروبية.

أ. د. علي محافظة

كل نظام حكم في الدول العربية قائم على الرجل الأول، هذا لا يمكن، في أي وقت من الأوقات، أن يكون مصدر قوة، إنه دوما مصدر ضعف. إذا لم يقم نظام حكم مدعوم شعبيا ويمثل الشعب لا يمكن له أن يكون قويا، أنظمة الحكم العربية بهذا الشكل، ولذلك كانت الدول الأخرى تستعمر الدول التي تقوم فيها مثل هذه الأنظمة، تتصل برئيس الدولة وتقنعه أن يوقع معاهدة الحماية، ويوقع معاهدة الاحتلال وانتهى الموضوع، أنت باقٍ ونحن ندبر أمورنا، فقط دعنا نستولي على المنطقة، وهكذا حصلوا على معظم دول المنطقة، حتى بعد الحرب العالمية الأولى، حتى سيطروا على جميع الدول العربية.

رغم كل المحاولات التي نتكلم عنها، فإنه لا يمكن لأي دولة عربية أن يكون لها دور فاعل مؤثر في ظل الاستبداد السياسي وفي ظل الحكم الفردي الموجود في الوطن العربي، وحتى الدور الذي كان فاعلاً ومؤثرا انتهى بموت الزعيم، لذلك لم يكن له أي تأثير في مستقبل المنطقة أو مستقبل بلد ذلك الزعيم.

أ. جواد الحمد

كيف يمكن الوصول إلى مكونات الدور؟ وما هي مكونات الدور؟ نريد اليوم أن نرسم دوراً إقليمياً للأردن، كيف يمكن أن نرسم هذا الدور؟ وما هي أهم ملامحه؟ حتى نحصل على رؤية، أنا أميل في المتاح والممكن والمعقول أن يتم ذلك خلال العامين القادمين، قبل أن يفرض عليه الدور فرضا تجاه فلسطين والعراق والحرب ضد الإرهاب.

أ. د. علي محافظة

إن لم يكن للشعب دور فلا قيمة لهذا الكلام، الآن نحن في عصر الشعوب، في القرن الحادي والعشرين، لا يجوز أن تحكم بالطريقة التي تحكم بها الشعوب العربية في العصر الحالي، كل العالم فيه قدر من الحرية، كل العالم شعوبه هي التي تقرر مصيرها، إلا نحن مستعبدون في مثل هذا الوضع، وفي ظل هذا الوضع لا يمكن أن يكون للعرب دور لا على الساحة الإقليمية، ولا على الساحة الدولية.

والأردن مثله مثل بقية الدول العربية، لا يستطيع أن يكون لـه دور في ظروفـه الحاليـة، ولا حتى في القضية الفلسطينية، ولا في القضية العراقيـة، ولا في أي قضـية أخـرى، في ظـل الوضع العربي الراهن، وفي ظل التفكك والانحسار القومي، لا يمكن الوصول لنتيجـة، نحـن الآن في أسوأ الأوضاع التي تمر بها الأمة، وأنا لا أقول هذا الكلام للوم والتبرير، لكـن هـذه هي الحقيقة، التغيير هو المطلب الأساسي للأمة، التغيير نحو الأفضل، التحول نحو الأفضـل، هذا ما يجب أن نطالب به، وهذا ما يجب أن ندعو إليه، وهذا هـو دور المـثقفين والسياسـيين والإعلام الحقيقي وليس الإعلام الرسمـي، الإعـلام النهضـوي الـذي يـدعو إلى أن يكـون للدولة دور وكيان، هذا ما يجب أن يسعى إليه في مثل هذا التوجه.

أ. جواد الحمد

نريد أن نسـمع خلاصـة في الـدور الأردنـي، كيـف يوظـف لخدمـة المصـالح الوطنيـة والعربية ؟

أ. زكي بني ارشيد

السؤال المطـروح هـو: هـل الأردن بحاجـة للآخـرين؟ أم الآخـرون بحاجـة لـلأردن؟ باختصار صحيح أن الأردن بحاجة لـدعم اقتصـادي، لكـن الآخـرين بحاجـة لـلأردن ودور الأردن، ولذلك يمكن أن يستغل الأردن حاجة الآخـرين لـه مـن أجـل يلعـب أدواراً مهمـة جدا، في تقديري الأردن تتوافر له فرصـة أن يتوحـد علـى برنـامج وطـني لأن هنـاك مخـاطر حقيقية تهدد الأردن، ومن غريب المفارقات أن حزباً هولندياً- حزب الحرية في هولندا، وهو حـزب صـهيوني- يريـد سـحب اعترافـه بـالأردن، لأن الأردن انتهـى دوره وبالتـالي هـو فلسطين، هذا لم يأت من فراغ. بعد كلام الملك عبد الله الثاني عن موضوع البعد الإسرائيلي وتهديدات الأمن الأردني من جانب إسرائيل صدرت تقارير إسرائيلية عـن الملـك اتسـمت بالـ"وقاحة" وأعتقد أن هذه محاولة للضغط على الأردن ردا علـى موقـف شـجاع لمواجهـة الصلف الإسرائيلي، فكان موقف هذا الحزب الهولندي لدعم الموقف الصهيوني.

أ. جواد الحمد

الأردن يتحرك بهذا التحرك وهو قـوي وإيجـابي، لكـن تراكمـت عـدة مواقـف قويـة وجريئة جدا في ظل الظهر العربي المكشوف، كيف يتقدم الأردن للأمام بدون هذا الدعم؟

أ. زكي بني ارشيد

أعتقد أن التقدم للأمام هو الحل، "وداوها بالتي كانت هي الداء"، الأردن لم يحاول أن يستخدم هذه الحاجة على الإطلاق، وقد ثبت بالتجربة أن الأردن يستطيع أن يستفيد منها، مثل التهديد بإلغاء أو تجميد اتفاقية وادي عربة، صحيح أنها قيد على الأردن والأردنيين والمستقبل، لكنها صاغت منظومة العلاقات، وعند محاولة اغتيال خالد مشعل كان للأردن موقف معروف ومشهور وتاريخي عندما قال: المعاهدة في كفة، وحياة خالد مشعل في كفة، وهذه أوراق لا تستخدم حالياً، والفرصة الآن متاحة لتوحد الإرادة الشعبية والرسمية ولو جزئياً على مثل هذه التوجهات.

أ. جواد الحمد

هل تعتقد أن الحركات الإسلامية على استعداد للتلاقي مع نظام الحكم بما يخدم مصالح الأردن؟

أ. زكي بني ارشيد

إذا لم يكن هذا من برامج الحركة الإسلامية، أو برنامج أي حركة شعبية إذن ستفقد مبررات وجودها الحقيقة.

أ. د. علي محافظة

أنا واثق أن كل التيارات السياسية وكل الأحزاب في البلاد ترغب في التعاون مع نظام الحكم في سبيل الدفاع عن مصالح البلد، وهذا شيء مؤكد.

انتهى

ملف العدد

السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات

بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل

السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات

بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل*

يُعرّف "السيناريو" في التحليل السياسي بأنه حصيلة تفاعل البيئة السياسية بمستوياتها المختلفة مع مطالب الأطراف ذات الصلة. وفي موضوع مقالنا فإن السيناريوهات المتوقعة لجولة المفاوضات الحالية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل هي حصيلة تفاعل البيئة السياسية، المحلية والإقليمية والدولية، مع مطالب الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

في الإطار العام يمكن الحديث عن أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل المفاوضات الجارية، أو بالأحرى المجمدة، بسبب استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أولها: يرجح استمرار المفاوضات دون الوصول إلى تسوية نهائية، وإنما إلى اتفاق إطار في الحد الأعلى سيتم التفاوض على تفاصيله لسنوات مقبلة في ظل استمرار سياسات إسرائيل في ابتلاع الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها ، وثانيها: يتوقع نهاية المفاوضات وفشلها في فترة مبكرة، أما ثالثها: فيتمثل في الوصول إلى حل وسط أو تسوية بين الطرفين لكل المطالب أو بعضها، بينما يرجح السيناريو الرابع: الوصول إلى تسوية تلبي المطالب الإسرائيلية مقابل تنازلات فلسطينية.

وقبل تناول إمكانية تحقق أي من هذه السيناريوهات وواقعيتها تجدر الإشارة إلى أن اتساع الفجوة بين المطالب الإسرائيلية والفلسطينية أو غياب التقاطع بين ما تعتبره إسرائيل "حاجات أمنية" والحقوق الفلسطينية المشروعة في الأرض والسيادة يقلل إلى حد كبير من احتمالات التوصل إلى "حل مقبول" حتى من وجهة نظر مؤيدي المفاوضات وفكر التسوية.

وفي ضوء غياب ضغط دولي فاعل، أمريكي على وجه الخصوص، على إسرائيل يدفعها إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وفي ضوء الخارطة السياسية الإسرائيلية القائمة والمرشحة للاستمرار في المستقبل، فإن ما يمكن أن تعرضه الحكومة الإسرائيلية في سياق أي تسوية سياسية سيبقى تحت سقف "الإجماع الصهيوني"، وسيشمل ضم الكتل

* إعداد : أ. عبد الحميد الكيالي، مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

الاستيطانية في الضفة الغربية، وضم معظم القدس الشرقية التي تبلغ ٢٠٪ من مساحة الضفة، وإسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وضم وادي الأردن الذي يبلغ ٣٠٪ من مساحة الضفة أو استمرار السيطرة الإسرائيلية عليه لفترة طويلة من الزمن، ومنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة؛ إذ ستكون منزوعة السلاح. ويشار هنا إلى مطالب إسرائيلية مستجدة تصدرت جولة المفاوضات الحالية، ومنها: اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، واستمرار الاستيطان في ظل المفاوضات، واستمرار إسرائيل في السيطرة الكاملة على الأجواء والمداخل البرية للدولة الفلسطينية في المستقبل.

وفي سياق البيئة السياسية للمفاوضات الحالية يشار إلى مجموعة من المحددات المحلية والإقليمية والدولية، **أولها**: استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني السياسي بين كيانين متنافسين، أولهما تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وثانيهما: تحت حصار إسرائيلي خانق في قطاع غزة. **وثاني** هذه المحددات هو: ضعف المساندة السياسية العربية الرسمية للقضية الفلسطينية في ضوء الانقسام العربي ضمن سياسة محاور إقليمية بين دول ممانعة ودول اعتدال. **وثالثها**: دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وحرصها على تفوق إسرائيل العسكري والاستراتيجي في المنطقة. **ورابعها**:عدم استعدادها لممارسة أي ضغوط على الدولة العبرية لتغيير سياستها تجاه الفلسطينيين.

وفي إطار تناول السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجدر مناقشة البدائل التي طرحها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اجتماع مغلق للجنة المتابعة العربية في سرت في ٨/ ١٠/ ٢٠١٠ بشأن المفاوضات المباشرة، وتسربت إلى وسائل الإعلام، وتتلخص هذه البدائل (حسب صحيفة الأيام الفلسطينية، ٩/ ١٠/ ٢٠١٠) في النقاط التالية:

أولها: إذا قررت إسرائيل وقف الاستيطان فسوف تستمر المفاوضات المباشرة وسيتم تفعيل وتيرتها. **وثانيها:** إذا رفضت إسرائيل ذلك فستلجأ السلطة إلى إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة ١٩٦٧، والحصول على اعتراف من الإدارة الاميركية بهذه الدولة. **وثالثها:** اللجوء إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية، أو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع الأراضي الفلسطينية تحت الوصاية الدولية. أما **رابعها:** فيتمثل في حل السلطة الفلسطينية، وعودة إسرائيل إلى إعادة احتلال الضفة.

حيال هذه البدائل الأربعة يتضح أن مصير ثلاثة من أصل هذه السيناريوهات الأربعة يرتبط بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتجميد إسرائيل للبناء الاستيطاني في الضفة

الغربية مقرون بالضغط الأمريكي على إسرائيل، كما أن مسألة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد دون التفاوض مع إسرائيل مسألة مشروطة بالموافقة الأمريكية على هذه الخطوة؛ فضلاً عن أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن مشروط بعدم استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) حيال قرار من هذا النوع.

وفي ضوء تأثير اللوبي الداعم لإسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتضح أن إمكانية تحقق هذه البدائل أمر غير وارد على الإطلاق، وهو ما يعني أن بدائل السلطة الفلسطينية كما عرضت على القمة العربية، ليست في يد السلطة أو النظام العربي الرسمي، بل في يد من هو في موقع "الوسيط المنحاز" على أقل تقدير.

يبقى من بين البدائل التي طرحها الرئيس عباس حل السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن بديلاً كهذا قادر على إرباك مسار التسوية، إلا أن الرئيس الفلسطيني عاد ونفى في مقابلة مع القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي في ١٧/ ١٠/ ٢٠١٠ أن يكون حل السلطة الفلسطينية من ضمن الخيارات المطروحة في حال فشل المفاوضات.

وفي سياق مناقشة إمكانية، أو واقعية، تحقق أي من السيناريوهات المذكورة يمكن القول فيما يتعلق بسيناريو نهاية المفاوضات وفشلها في فترة مبكرة: إن قوة الدفع المتوافرة للمفاوضات الحالية على المستوى الدولي والإقليمي كبيرة، ومن هنا فمن المرجح أن تضغط الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، وبخاصة الولايات المتحدة، في اتجاه استمرار المفاوضات، وإن لم ترضَ عن مستوى تقدمها باتجاه الحل النهائي، فضلاً عن أن فشل المفاوضات يمكن أن يكون له تداعيات على مختلف الأطراف والمنطقة عموماً ومن أبرزها انهيار حل الدولتين الذي يتبناه المجتمع الدولي. وما يستبعد إمكانية تحقق سيناريو من هذا النوع أن السلطة الفلسطينية تستبعد أي خيارات أخرى غير طريق التفاوض الذي تعتبره خيارها الاستراتيجي. كما أن لإسرائيل مصلحة كبيرة في استمرار المفاوضات، ومن ضمنها الحصول على "الحوافز الأمريكية" وتحسين صورتها الدولية في أعقاب تضررها بشكل كبير نتيجة حربها على قطاع غزة (نهاية سنة ٢٠٠٨ وأوائل سنة ٢٠٠٩)، واعتدائها على أسطول الحرية التركي في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠.

إن استبعاد تحقق سيناريو فشل المفاوضات في فترة مبكرة يعزز بشكل تلقائي من إمكانية تحقق السيناريوهات الأخرى التي ترجح استمرار المفاوضات بشكل أو بآخر، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة احتمالات تحقق سيناريو الحل الوسط أو التسوية بين الطرفين لكل المطالب أو بعضها، أو بالأحرى سيناريو "حل الدولتين"، حيث يفترض أن تسيطر الدولة الفلسطينية على جزء من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، مع اعتبار القدس الشرقية

عاصمة رسمية للدولة الفلسطينية، وإيجاد حل لكيفية إدارة الطرفين للمدينة في ضوء إصرار إسرائيل على اعتبار المدينة بشقيها عاصمتها "الأبدية". كما يتم تبادل للأراضي يعوِّض الفلسطينيين عن مساحات "الكتل الاستيطانية" التي ستحتفظ بها إسرائيل في الضفة الغربية. إن إمكانية تحقق سيناريو من هذا النوع تبدو بعيدة في ضوء ما يجري على الأرض من استيطان وضم وتهويد من جهة، وفي ضوء غياب أي ضغوط على إسرائيل من جهة أخرى، فضلاً عن افتقار الطرف الفلسطيني وعمقه العربي والإسلامي لاستثمار أي أدوات ضغط تدفع باتجاه فرض حل من هذا النوع.

يبقى من بين الاحتمالات السيناريو الذي يرجح استمرار المفاوضات دون الوصول إلى تسوية نهائية، وإنما في الحد الأعلى إلى اتفاق إطار سيتم التفاوض على تفاصيله لسنوات مقبلة، في ظل استمرار سياسات إسرائيل في ابتلاع الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها ، فإن احتمال تحقق سيناريو من هذا النوع ممكنة وتعتبر ربما الأكثر ترجيحاً في ضوء دفع الولايات المتحدة لما يسمى "عملية السلام" دون ممارسة أي ضغوط على إسرائيل. ومن شأن تحقق هذا السيناريو أن يدفع بإسرائيل إلى أن تكون دولة فصل عنصري (نظام الأبرتهايد)، وفي الواقع فإن وجود عناصر على الأرض تدفع بقوة باتجاه تحققه، ومن بينها وجود قوانين منفصلة، وطرق منفصلة، ومناطق سكن منفصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعيش الفلسطينيون في واقع الأمر في "معازل" أو "كانتونات" جغرافية واقتصادية تعمل إسرائيل على تفتيتها وإعاقة التنمية فيها وإفقارها.

أما السيناريو المتمثل بالوصول إلى تسوية تلبي المطالب الإسرائيلية مقابل تنازلات فلسطينية. فعلى الرغم من قناعة إسرائيل بأن ما يعانيه الفلسطينيون من ضعف وانقسام؛ فضلاً عن ضعف الإسناد العربي للقضية الفلسطينية وانقسام النظام العربي الرسمي يمكن أن يشكل فرصة تاريخية لتمرير تسوية سياسية تنهي الصراع وتصفي القضية الفلسطينية بما يخدم مصالحها، فإن ما سبق وتمت الإشارة إليه من رفض إسرائيلي لتقديم الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقدس واللاجئين والسيادة، ومن ثم تقديم ما يمكن أن تسوقه السلطة الفلسطينية لأي اتفاقية على المستوى الشعبي، قد يجعل أي طرف فلسطيني غير قادر على أن يوقع على اتفاق من هذا النوع، بصرف النظر عن حجم الضغوط التي يمكن أن تمارس عليه من أطراف دولية وإقليمية.

أبعاد التصورات الأمريكية للمفاوضات المباشرة*

في سياق الجدل الدولي حول الحد من الصراعات الدولية والإقليمية والتقليل منها، اتجهت السياسة الأمريكية الجديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية عبر مرحلتين: الأولى تمثلت في الدعوة إلى مفاوضات غير مباشرة، ورغم فشل المرحلة الأولى بدأت الولايات المتحدة في الإعداد للمرحلة الثانية من خلال السعي إلى مفاوضات مباشرة لا تختلف في محتواها عن المفاوضات السابقة التي استمرت لمدة عقدين من الزمان، غير أن التغير الجديد هذه المرة هو أن السياسة الأمريكية تسعى للتأثير على المرجعية التفاوضية ولتقويض ركائزها بالاعتماد على التوازنات السياسية القائمة وفقاً لما يتفق عليه الطرفان (الفلسطيني والإسرائيلي)، وهي صيغة قد تفرض تصورات جديدة للتسوية السياسية. ويقوم التصور الأمريكي على افتراض أن خفض حدة الصراع في الشرق الأوسط يقتضي تسوية االصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين لتأثيره على حالات الصراع الأخرى.

وترتكز التوجهات الأمريكية نحو المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية علي أساس تقديرات أمريكية تفترض حدوث تحسن في الأوضاع السياسية في غزة وفي الضفة الغربية، وبالذات الاستقرار الذي بات واضحاً في هذه المناطق، إلى جانب حدوث تقدم في المفاوضات غير المباشرة. وقد ذهبت الإدارة الأمريكية إلى أن هذه المؤشرات تعد كافية للانتقال للمفاوضات المباشرة بحيث ستفضي إلى الاتفاق على وضع حد للنزاع وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

وبغض النظر عن مدى موضوعية التقديرات الأمريكية، شكلت الاتصالات بين الرئيس (أوباما) ورئيس السلطة الفلسطينية جانباً مهماً في الدعوة لانطلاق المفاوضات المباشرة، حيث اعتبر كثير من الأطراف، وبخاصة الجامعة العربية واللجنة الرباعية، أن تلك الاتصالات المباشرة تشكل أرضية ملائمة لبدء المفاوضات. فمن ناحية اعتبرت الجامعة العربية أن ما طرحته الإدارة الأمريكية يعد ورقة ضمانات لإقامة دولة فلسطينية، ولكنها طالبت بإدارة المفاوضات تحت رعاية اللجنة الرباعية لأجل توفير مظلة دولية لتعميق الضمانات بشأن مسار المفاوضات.

ورغم عدم تماسك الرؤية الأمريكية لسيرورة المفاوضات، تعد الخيارات السياسية أقرب للوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الدولة القومية اليهودية، حيث غدا الموقف

*. إعداد الدكتور خيري عمر.

الأمريكي تجاه هذا الموضوع أكثر وضوحاً؛ فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية في مقابلة مع تلفزيون فلسطين (١٦ سبتمبر ٢٠١٠) أن وجود دولة قومية لليهود يعد تعبيراً عن واقع اجتماعي وسياسي عبرت عنه وثائق الأمم المتحدة الأصلية، وبعض وثائق منظمة التحرير الفلسطينية التي صدرت على مدى السنوات الماضية، وأضحى الجميع يعترف بأن إسرائيل هي وطن للشعب اليهودي.

ورغم تتابع اللقاءات حول ظروف عقد المفاوضات المباشرة، ظلت نتائج هذه اللقاءات غير معلنة. وقد يرجع الغموض حول محتوى اللقاءات بين الرئيس (مبارك) ونتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية إلى وجود خلافات بين مصر وإسرائيل حول ضمانات التوصل إلى نتائج خلال المفاوضات المباشرة. ولعل هذا الغموض يستهدف تجنب ترتيب الأعباء السياسية واستحقاقاتها بنتيجة هذه المفاوضات؛ وبخاصة في ظل عدم ملاءمة الظروف السياسية، إقليمياً ودولياً، لبدء مفاوضات لا تتوافر لها شروط النجاح. فقد وجهت الدول العربية الكثير من الانتقادات لسياسات الاستيطان الإسرائيلية، وتآكل فرص حل الدولتين وهو ما يقوض الأرضية التي تقوم عليها المفاوضات المباشرة.

ويمكن ملاحظة أن موقف الدول العربية تجاه المفاوضات المباشرة شهد تذبذباً خلال الشهرين الماضيين، حيث تدخلت لجنة المتابعة العربية ووفرت ضمانات للسلطة الفلسطينية لمدة أربعة أشهر. ومع اقتراب انتهاء فترة ضمانات اللجنة العربية، حدث اختلاف في مواقف الأطراف العربية من المفاوضات المباشرة. فبينما انخرطت مصر والأردن في جولتي التفاوض بواشنطن وشرم الشيخ، فإن الجامعة العربية وجهت انتقادات شديدة لظروف انعقاد المفاوضات المباشرة. ويمكن تفسير تباعد المواقف العربية من جانبين: يتمثل **الأول** في أن توفير مظلة سياسية للسلطة الفلسطينية تجاهل غياب فاعلية وتأثير العمل العربي المشترك وضمور البدائل السياسية، أما **الجانب الثاني**، فإنه يتمثل في أن التفكير في توفير إطار جماعي عربي للمفاوضات لم يكن لدعم السلطة الفلسينية بقدر ما كان دعماً للمقترحات السياسية الأمريكية، حتى لو كان هذا الدعم عن طريق توفير حشد إقليمي لمساندة السلطة الفلسطينية، وعليه فإن التحرك العربي لا ينطوي على طرح صياغات جديدة، أوسعي لفرض واقع مختلف، كالتصدي الفعال لوقف الاستيطان.

وقد تولت اللجنة الرباعية مهمة الإعداد للمفاوضات المباشرة، وشرعت في إعداد صيغة إطار مبادئ المفاوضات والجدول الزمني. ويعد هذا التطور امتداداً لما تضمنه بيان اللجنة الرباعية في مارس الماضي. وتشير بيانات اللجنة الرباعية إلى أن المفاوضات المباشرة تتناول قضايا الوضع النهائي بحيث تؤدي إلى الإعلان عن دولة فلسطينية خلال عامين. غير أنه بقراءة بيان اللجنة الرباعية (٢١/٨/ ٢٠١٠) يتضح أن البيان اقتصر علي صياغات عامة

لا توضح خطة سير المفاوضات أو جدول أعمالها، الأمر الذي يعكس تركيبة القوى المؤثرة في الإعداد للمفاوضات. فبيان الرباعية يؤكد على الانحياز للرؤية الإسرائيلية والأمريكية، وبخاصة ما يتعلق منها بتجنب الحديث عن الشروط المسبقة، وعدم تحديد أجندة المفاوضات، والاقتصار على الحديث عن التحلي بالهدوء وعدم اللجوء لما تعتبره الرباعية أعمالاً استفزازية.

ويعكس غموض بيان الرباعية إزاء تحديد الأعمال الاستفزازية وضبط النفس، التي وردت في الفقرة الثالثة من البيان، نوعاً من تجنب الحديث عن الالتزامات وترك الساحة مفتوحة للجانب الإسرائيلي لتقدير أوضاعه التفاوضية ومصالحة حسب التطورات السياسية، إذ تتوافق هذه الصياغة مع المطالب الإسرائيلية باستبعاد سياسة الاستيطان من التفاوض، والتعامل معها بشكل منفصل، ويتيح ذلك فرصاً إضافية تستفيد منها إسرائيل في تطوير المشروعات الاستيطانية، بمعزل عن مسيرة المفاوضات. ولعل الجدل الدائر حول التمديد الجزئي لوقف الاستيطان في الضفة الغربية، يكشف عن جانب مهم يتمثل في غياب تكامل الرؤية السياسية للمفاوضات، فرغم التأثير الوثيق للاستيطان على مشروع الدولتين، فإن صياغة أجندات التفاوض خلال السنوات الماضية تفضي إلى القول بأن موضوع الاستيطان ينظر إليه على أنه مسألة ثانوية، ويتم التعامل معه بصورة منفصلة، وخارج دائرة المفاوضات.

ويمكن فهم توجه اللجنة الرباعية من خلال جملة من العوامل أهمها يتمثل في أن تركيبة اللجنة الرباعية تشكل إطاراً دولياً لإعادة طرح الرؤى الأمريكية، وذلك باعتبار أن الولايات المتحدة تعد عضواً رئيسياً في الرباعية إلي جانب كل من روسيا والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تتلقف اللجنة الرباعية أطروحات الدولتين والتصورات الأمريكية عن التسوية السياسية في الشرق الأوسط منذ بدايات العقد الحالي. وخلال اجتماع اللجنة الرباعية في نيويورك (٢١ سبتمبر ٢٠١٠) شكلت تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية أساس بيان اللجنة، وذلك فيما يتعلق بأجل التفاوض حول مسائل الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين التي يمكن تسوّيتها خلال عام.

وبينما لم يحدث تطور حقيقي في أطروحات اللجنة الرباعية، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه رفض إطار اللجنة الرباعية تبدو أكثر تماسكاً. فخلال الفترة منذ مارس الماضي تموضعت السياسة الإسرائيلية حول الابتعاد لأقصى مدى ممكن عن الالتزام بشروط مسبقة تؤدي لنتائج تؤثر علي الكيان الإسرائيلي، فقد تطور الموقف الإسرائيلي تجاه اللجنة الرباعية والسياسة الأمريكية، بحيث شكل التباعد معهما أساس الخطاب السياسي الإسرائيلي. ويتضح التباعد في الكثير من المشاهدات السياسية، فقد أعلن الإسرائيليون رفضهم لبيان

اللجنة في ٢١ أغسطس قبل الإعلان عنه، رغم التأكيد على أنه يشكل أساس المفاوضات المباشرة، وهوما يؤكد مدى التأثير الإسرائيلي على المواقف الدولية، وذلك تحت زعم أن المفاوضات قد تؤدي إلى تفكيك الدولة، وتقويض فكرة تكوين دولة قومية يهودية، وأن بدء المفاوضات يفرض قيوداً على استراتيجيات الاستيطان في القدس الشرقية. ولعل الدافع الأساسي لإعلان إسرائيل رفضها بيان الرباعية قبل صدوره والتدخل في تعديله يكمن في الرغبة في تجنب وقوع إسرائيل تحت ضغوط تدفعها لبدء التفاوض تحت شروط محددة.

وهناك عدة مداخل لقراءة الاختلاف وتحليله داخل الحكومة الإسرائيلية حول مستقبل المفاوضات. فهناك عوامل ترتبط بالمراوغة السياسية لتحسين الشروط السياسية لأقصى مدى ممكن. غير أن العوامل الرئيسية تعد انعكاساً للتصورات الاستراتيجية الإسرائيلية عن مستقبل الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين والعلاقات مع الدول العربية. وقد اقتربت كلمة "ليبرمان" في الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٨ سبتمبر ٢٠١٠) من هذه الصياغات عندما أكدت على مشروع الدولة القومية اليهودية وعدم وضوح آفاق للتفاوض. ولذلك لم يكن من المتصور قيام جدل سياسي داخل الحكومة الإسرائيلية حول محتوى هذه التصريحات، حيث أن ما أعلن يشكل القاسم المشترك في السياسة الإسرائيلية التي تتضح في إعادة الاعتبار للاستيطان باعتباره عقيدة صهيونية، وفقاً لما ورد في خطاب نتنياهو في جامعة "بار إيلان" عام ٢٠٠٩، والحديث المتواتر خلال السنوات الماضية لليسار واليمين عن نقاء الدولة اليهودية، مما يعكس تنامي الرغبة في استدعاء التصورات الإيديولوجية المؤسسة للكيان الصهيوني.

ومن ثم، فإنه من الأهمية إدراك أن السياسة الإسرائيلية تجاه المفاوضات المباشرة تقوم على توظيف المناخ السياسي الدولي لتحقيق أكبر استفادة ممكنة. ولا يعد ذلك تنازلاً عن التوجهات الاستراتيجية، ولاسيما في ظل تسامح السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل. ولا يبدو أن ثمة رغبة أمريكية في إكراه إسرائيل على الالتزام بإطار اللجنة الرباعية. وهذه الظاهرة تكررت كثيراً خلال فترة ما بعد مؤتمر مدريد، وبشكل يؤكد على أن أية مفاوضات لابد أن تراعي تجانس الكيان الإسرائيلي وحاجاته الأمنية وسموه على الاعتبارات الأخرى.

وقد انعكس الجدل حول المفاوضات المباشرة على الأوضاع الفلسطينية بشكل يؤدي لزيادة الانقسام في الحركة الوطنية الفلسطينية. فالمشهد الحالي الذي ترسخ منذ أوسلو، صار يرسخ التباعد داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث لا تعبر مشاركة السلطة الوطنية في المفاوضات عن التوافق الوطني بشأن المسائل الاستراتيجية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ويتضح هذا الوضع في تجنب التشاور مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وتركيز السلطة على

التشاور مع "مجموعة المبادرة العربية". ورغم أهمية هذا الإطار إلا أن تجاهل الإطار الوطني الفلسطيني – بما فيه منظمة التحرير – يثير أسئلة مشروعة حول شرعية المفاوضات.

ولذلك، يمكن فهم معارضة الفصائل الفلسطينية في "دمشق" لمنهج المفاوضات المباشرة وبرنامجها، وموقف السلطة الوطنية منها على أنها تصرفات لاتعبر عن خيارات الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد اعتبرت حركة "حماس" وغيرها من فصائل المعارضة أن الصيغ المطروحة للتفاوض تعبر عن الاحتلال السياسي، ولا توفر أفقاً لتكوين دولة فلسطينية، حيث أن توافر الضمانات السياسية والأمنية لإسرائيل يفرغ المفاوضات من محتواها ومن نتائجها المحتملة؛ فكثرة الضمانات الأمريكية توفر للإسرائيليين فرصاً إضافية فيما يفتقر الطرف الفلسطيني لضمانات عربية حقيقية، ولايتمتع بتأييد فلسطيني داخلي.

وفي ظل سياسة حصار السلطة للمجتمع المدني في الضفة الغربية، وتسييس الأجهزة الإدارية، لحرمان الحركة الوطنية من المشاركة في بناء التكامل الوطني، تتزايد فرص التفكك والتباعد بما يقلل من توافر المناخ الملائم للتعامل مع سياسات تؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية. فبينما تتناول المفاوضات المقترحة قضايا الوضع النهائي، فإن الساحة الفلسطينية تشهد مزيداً من الانقسام، ليس فقط على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية، ولكن ايضاً علي مستوى الخلاف بشأن التوجه نحو التعامل مع القضية الفلسطينية، وهو ما يتضح في الخلاف بين السلطة الفلسطينية والحركات الفلسطينية في سورية، ويشكل استمرار هذا الوضع قيوداً على تحركات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تجاه قضايا الوضع النهائي. وهذا ما يتناقض مع تقديرات البنك الدولي التي تروج لها الولايات المتحدة، والتي تفيد بأن الأداء السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية يوضح أنها مؤهلة لتسلم الدولة خلال عامين. ويسود اعتقاد بأن هذه التقديرات تعد نوعاً من الترويج للسلطة والمفاوضات المباشرة. فالسلطة لا تزال تعتمد بشكل يكاد يكون كاملاً على المساعدات الخارجية. كما أن الوضع السياسي على المستوى الفلسطيني تجاوز مرحلة الخلاف الإيديولوجي وانتقل إلي حالة التباين الشامل، وبخاصة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية. فمنذ اتباع السلطة لسياسة أمنية تتطابق مع الأجندة الأمريكية اتسعت الفجوة بين الطرفين فيما غدت فرص التقارب بينهما شبه معدومة. وبهذا المعنى يعد وجود مشروع "دايتون" مشروعاً أمنياً للسلطة، ويشكل – بالنتيجة – عاملاً من العوامل التي تزيد الانقسام، بسبب توجه السلطة لإعادة تشكيل النظام الفلسطيني بدون مكوناته الإسلامية والفلسطينية الأخرى المخالفة لتوجهات السلطة. وهي سياسة تتضح في الاستبعاد السياسي للموظفين من ميادين التعليم والوعظ والإرشاد، وفرض الكثير من القيود على الجمعيات الأهلية القريبة من حركة حماس.

ويعد عدم الاستقرار الإقليمي من المشكلات التي تعيق التقدم نحو المفاوضات أو أي صيغة أخرى لتسوية الصراع حول القضية الفلسطينية، حيث يشكل تعدد مصادر التوتر الإقليمي معضلة لكل الأطراف المعنية بالأوضاع في الشرق الأوسط. ويتضح ذلك من خلال تصاعد الجدل حول احتمالات نشوب حرب إقليمية، سواء بسبب المسألة النووية الإيرانية، أم بسبب رغبة إسرائيل في إثارة أزمات إقليمية بدلاً من الاستمرار في المفاوضات، بالرغم من توافر الكثير من الضمانات التي تكفل لإسرائيل سلامة كيانها السياسي والاجتماعي.

وإذا كانت السياقات المرتبطة ببدء مفاوضات مباشرة لا تتسم بالنضج، فإن من الملاحظ أن محتوى الاتصالات الأمريكية مع الأطراف المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط لايتجاوز ما طرحته الإدارات الأمريكية السابقة، أو الأطر التي وضعتها اللجنة الرباعية. فهذه الاتصالات تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وقضايا الوضع النهائي دون تناول الضمانات الكفيلة بتوفير العناصر اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية. وقد اقتصرت الاتصالات على الحديث عن وقف الاستيطان، والتفاوض حول أوضاع اللاجئين وتوفير مناخ الثقة وحسن النية على مستوى المنطقة دون أن تضع قيوداً فعلية على سياسات ومشروعات الاستيطان الإسرائيلية، سواء في الضفة الغربية أم في القدس. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو ما يتعلق بتكوين مرجعية جديدة تعكس اختلال التوازن بين الأطراف المتفاوضة.

وليست هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه المفاوضات المباشرة، إذ أن ضعف تماسك الرؤية الأمريكية سيؤدي إلى زيادة تركيزها على تقديم الضمانات والحوافز السياسية والأمنية لإسرائيل. وربما كان الجانب الأكثر أهمية هنا هو ما يتعلق بوضوح المطالب الأمنية الإسرائيلية وتفكك أجندة الطرف الفلسطيني، وفقدانه للاستقلال والاستقرار والتعبير السياسي عن الفلسطينيين. وهذا ما قد يشكل ميزة لاستمرار المفاوضات، ولكن من المتوقع أن تظل محدودة النتائج باستثناء ما تعلق منها بالدفع برؤية الدولة القومية اليهودية ليكون خياراً مقبولاً في المستقبل، رغم الاعتراضات الإقليمية الكثيرة على هذا الخيار، ورغم ما يثار بشأنه من أسئلة قانونية كثيرة وكبيرة.

كلمة للرئيس باراك أوباما في الاجتماع الأول لمحادثات السلام*

واشنطن، ٢٠١٠/٩/١ (مقتطفات)

الرئيس أوباما: أسعدتم مساء جميعا. غدا، وبعد نحو سنتين تقريبا سيستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المحادثات المباشرة سعيا لتحقيق هدف نشترك فيه جميعا – ألا وهو الدولتان، إسرائيل وفلسطين، اللتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويسرني أن أرحب الليلة في البيت الأبيض بشركائنا الرئيسيين في هذا الجهد مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وممثل شركائنا في الرباعية، رئيس الوزراء (البريطاني) السابق توني بلير.

الرئيس عباس، رئيس الوزراء نتنياهو، جلالة الملك عبد الله، والرئيس مبارك – نحن خمسة رجال فقط. وعشاؤنا هذا المساء عبارة عن اجتماع مصغر حول مائدة واحدة. ولكننا إذ نلتقي لن نكون وحدنا. فستكون معنا الأجيال– تلك التي ذهبت من قبل وتلك اللاحقة في أعقابها.

كل واحد منكم وريث صانعي السلام الجسورين الذين تجرأوا – بيغن والسادات ورابين والملك حسين – وكانوا رجال الدولة الذين شهدوا العالم كما كان، ولكنهم تخيلوا أيضا ورأوه كما ينبغي أن يكون. وتلك هي أكتاف أسلافنا التي نقف عليها، وعملهم هو الذي نتابعه. والآن، فإننا مثل كل واحد منهم، يجب الآن على كل منا أن يتساءل – هل أملك الحكمة والشجاعة كي أسير على درب السلام ذاته؟

كلنا جميعا قادة شعوبنا – وهي بغض النظر عن اللغات التي تتكلمها والديانات التي تمارسها فهي كلها تنشد الشيء ذاته وهو: العيش في أمن وتحرر من الخوف، وحياة الكرامة والحرية من الحاجة وإعالة أسرهم وتحقيق غد أفضل. إنهم يتطلعون إلينا الليلة وعلى كل منا أن يقرر – هل سنعمل من أجل تحقيق طموحاتهم؟

وعلى الرغم من أن كلا منا يحمل لقب امتياز وشرف – رئيس، ورئيس وزراء وملك – فنحن يربطنا كلنا لقب واحد مشترك. نحن آباء. نحن آباء رزقنا نعمة الأبناء والبنات.

---

*المصدر:

http://www.america.gov/st/textrans-arabic/2010/September/20100901205654x0.5469111.html?CP.rss=true

فدعونا إذن نسائل أنفسنا، – ما نوع العالم الذي نريد أن نورثه لأبناءنا وأحفادنا؟

هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن نطرحها الليلة وفي الأيام والشهور القادمة. وهي الأسئلة التي يجب أن نجيب عنها. وهذه هي اللحظة المناسبة لفعل ذلك.

للمسلمين، هذا شهر رمضان. وهو لليهود إلول (شهر الندم والتوبة). ومن النادر أن يتصادف ويلتقي هذان الشهران الفضيلان. ولكنهما يجتمعان هذه السنة وهذه الليلة. دينان مختلفان وشعائر مختلفة، ولكن الوقت وقت مشترك للتعبد والتأمل. وقت للتفكّر في الصواب والخطأ. وقت لتأمل المرء في مكانه في العالم. إنه وقت كي يذكّر فيه أناس من دينين عظيمين العالم بحقيقة بسيطة ولكنها أساسية – ألا وهي أننا جميعا، كلنا، قادرون في صميم قلوبنا وفي حياتنا على أن نحقق تغييراً كبيراً ودائماً.

بهذه الروح أرحب بشركائي وأدعو كلا منكم إلى قول بضع كلمات قبل أن نبدأ في تناول طعامنا. بدءا بالرئيس مبارك، ثم الملك عبد الله، فرئيس الوزراء نتنياهو، ثم الرئيس عباس.

****

كلمة للرئيس محمود عباس •

واشنطن، ٢/٩/٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس باراك أوباما

فخامة الرئيس حسني مبارك

جلالة الملك عبد الله الثاني

السيد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو

السيد توني بلير

السيدة هيلاري كلينتون

السادة الكرام

أود في البداية أن أشكر الرئيس أوباما على دعوتنا واستضافتنا هنا اليوم، تمهيداً لإطلاق مفاوضات الوضع الدائم للتوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي حول كافة قضايا الوضع النهائي خلال عام، واستناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة والقانون الدولي.

نتقدم نحو إطلاق هذه المفاوضات غداً ونحن مدركون للمصاعب والمحاذير والعقبات التي تقف أمامنا ومستوعبين لدروس التجارب السابقة.

ونؤكد هنا باسم منظمة التحرير الفلسطينية أننا سنعمل بكل تصميم وجدية ونية صادقة من أجل إنجاح هذه المفاوضات. ونجدد التزامنا بتنفيذ كل ما ترتب علينا من التزامات وندعو جيراننا الجانب الإسرائيلي لتنفيذ التزاماته وخاصة وقف كافة الأنشطة الاستيطانية كافة، مؤكدين بأن الدعوة لتنفيذ الالتزامات وكذلك رفع الحصار المفروض على غزة وإنهاء الإغلاق والحواجز التي تخالف حق الفلسطينيين في الحياة والتحرك لا تشكل شروطا مسبقة

• المصدر: http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=84648

وإنما هي تنفيذ لتعهدات والتزامات سابقة، وأننا سنبذل كل جهد ممكن وبلا كلل أو ملل، كي تصل إلى غايتها وأهدافها في معالجة جميع القضايا، قضايا المرحلة النهائية: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والأمن، والمياه، ومن ثم الإفراج عن جميع المعتقلين، بغية تحقيق السلام الذي تتوق إليه شعوب منطقتنا، السلام الذي يحقق الحرية والاستقلال والعدالة للشعب الفلسطيني في وطنه وفي الشتات والذي يعاني أشد المعاناة منذ عقود، السلام الذي يصحح الظلم التاريخي الذي ألحق بشعبنا، والسلام الذي يحقق الأمن والأمان له وللشعب الإسرائيلي ويفتح أمامهما وأمام شعوب المنطقة حقبة من السلام العادل على المسارات كافة، وحقبة من الاستقرار والتقدم والرخاء.

إن تصميمنا هذا يستمد تشجيعا كبيرا من عزيمتكم، فخامة الرئيس اوباما، وجهدكم المتواصل منذ توليتم الرئاسة، والروح الوثابة التي أطلقتموها في العالم، ومن رعايتكم لهذه المفاوضات مباشرة وعبر الدور المتميز للسيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية والسناتور ميتشل وطاقمه.

إن مشاركة فخامة الرئيس مبارك وجلالة الملك عبد الله دلالة على الدور الجوهري والفاعل والمتصل لجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية في دعم فرص تحقيق السلام، وهو دور متصل بالموقف الذي عبرت عنه مبادرة السلام العربية التي جسدت إجماع الدول العربية وبالتالي الدول الإسلامية أيضا، على تحقيق السلام الشامل والعادل على المسارات كافة في منطقتنا بما في ذلك المسار السوري الإسرائيلي والمسار اللبناني الإسرائيلي، وقدمت فرصة مخلصة وثمينة لصنعه.

كما أن حضور السيد توني بلير مبعوث اللجنة الرباعية معنا اليوم مؤشر بالغ الدلالة وهو الذي يتابع بجهود مشكورة منذ سنوات ما تقوم به السلطة الفلسطينية من عمل استثنائي لبناء مؤسسات الدولة.

أصحاب الفخامة

صاحب الجلالة

لقد آن أوان صنع السلام، وآن أوان إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ونيل الشعب الفلسطيني الحرية والاستقلال والعدالة، آن الأوان أن تقوم دولة فلسطين المستقلة

ذات السيادة إلى جانب دولة إسرائيل، آن الأوان لوضع حد نهائي للصراع في منطقة الشرق الأوسط.

إن الشعب الفلسطيني المتمسك بحقوقه في الحرية والاستقلال، هو الأكثر احتياجاً للأمن والعدل والسلام، لأنه الضحية والأكثر تضررا من استمرار دوامة الحروب والعنف، وهو يرسل رسالة إلى جيراننا الإسرائيليين وإلى العالم بأنه الأحرص أيضاً على تدعيم فرص نجاح المفاوضات وإنجاز اتفاق السلام العادل في أسرع وقت ممكن، بهذه الروح سنعمل لإنجاح هذه المفاوضات، وبهذه الروح نثق بأننا قادرون على تحقيق مهمتنا التاريخية الصعبة، صنع السلام في أرض السلام.

السيد نتنياهو، ما حصل بالأمس أدناه إدانة شديدة، وما حصل اليوم ندينه أيضا، ولا نريد إطلاقا أن تراق قطرة دم لا من الإسرائيليين ولا من الفلسطينيين ، نريد سلاما بينهم وعيشا طبيعيا بينهم، نريد أن نعيش شركاء وجيران إلى الأبد، دعنا نوقع اتفاقا نهائيا للسلام وننهي حقبة طويلة من الصراع وإلى الأبد.

وشكراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو •

واشنطن، ٢/٩/٢٠١٠

أشكرك أيتها السيدة الوزيرة [وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون]. أرجو أن أشكرك والرئيس [الأميركي باراك] أوباما على الجهود الكثيرة التي بذلتماها وصولاً بنا إلى هذه اللحظة.

صديقي السيناتور ميتشل [المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط] ، إنني أشكرك على مجهودك المتواصل وجهود الفريق الخاص بك لتحقيق السلام الدائم في منطقتنا.

أيها الرئيس عباس [رئيس السلطة الفلسطينية] كما قلت أمس في لقائنا في البيت الأبيض مع الرئيس الأميركي والرئيس المصري وملك الأردن فإنني أعتبرك شريكاً في السلام. إننا نستطيع معاً قيادة شعبيْنا نحو مستقبل تاريخي يضع حداً لجميع المطالب وللنزاع.

إن هذا الأمر لن يكون سهلاً. إن السلام الحقيقي والدائم لن يتحقق إلا من خلال التنازلات المتبادلة والمؤلمة التي تأتي من كلا الجانبين – سواء من الجانب الإسرائيلي أو من الجانب الفلسطيني ، سواء من جانبي أو من جانبك. غير أن أبناء الشعب في إسرائيل – وإنني رئيس وزرائهم – مستعدون للسير على هذه الطريق وقطع شوط بعيد – وخلال فترة قصيرة – لتحقيق السلام الحقيقي الذي سيضمن لشعبنا الأمن والرخاء والجوار الحسن لصياغة واقع مغاير فيما بيننا.

إن هذا الأمر يتطلب إجراء مفاوضات جادة حيث توجد الكثير من القضايا الخلافية. إن القضايا الجوهرية التي طرحتِها ، أيتها السيدة وزيرة الخارجية [الأميركية] ، هي مسائل نختلف فيها لكن يتعين علينا الانتقال من حالة الخلاف إلى حالة الوفاق وهي مهمة كبيرة.

وكنت قد حاولت قبل عامٍيْن – أو بالأحرى عام – في خطاب ألقيته في جامعة بار إيلان في إسرائيل وضع ركنَيْن للسلام أعتقد بأنهما سيسمحان لنا بحل جميع القضايا العالقة. إن هذيْن الأمريْن هما الشرعية والأمن.

• المصدر:

http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication/Speeches/speechstate020910.htm

إذ إننا نتوقع منكم الاستعداد للاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي مثلما تتوقعون منا أن نستعد للاعتراف بالدولة الفلسطينية بصفتها الدولة القومية للشعب الفلسطيني. وهناك أكثر من مليون شخص من غير اليهود يقيمون في إسرائيل ، وهي الدولة القومية للشعب اليهودي ، ويملكون كامل الحقوق المدنية. ولا يوجد أي تناقض بين وجود دولة قومية تضمن الحقوق القومية للأغلبية وبين ضمان الحقوق المدنية والمساواة الكاملة للأقلية.

إنني أعتبر الاعتراف المتبادل بيننا أمراً لا غنى عنه للتوضيح لكلا شعبيْنا أن النزاع بيننا قد انتهى.

كما أنني قلت أمس [في البيت الأبيض] إن السلام الحقيقي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الحقيقية لإسرائيل والتي طرأ عليها التغيير منذ آخر زيارة لي لهذا المكان [يقصد رئيس الوزراء جلسات التفاوض السابقة بمشاركته خلال ولايته السابقة رئيساً للوزراء ١٩٩٦-١٩٩٩]. لقد تحدثتَ [مخاطباً رئيس السلطة الفلسطينية] عن الساسة المخضرمين الذين التأموا هنا حول هذه المائدة. لقد كنا هنا فيما مضى حيث قمنا بصياغة اتفاق الخليل واتفاق [مزرعة] واي.

وكان ذلك قبل ١٢ عاماً. ونشأت خلال فترة الأعوام ال-١٢ هذه قوى جديدة في منطقتنا حيث شهدنا صعود إيران وتوابعها وصعود حرب الصواريخ. وعليه فإن أي اتفاقات سلمية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار الترتيبات الأمنية لمواجهة التهديدات الحقيقية التي تتعرض لها دولتي وهي تهديدات تمثلت فعلاً بإطلاق ١٢ ألف صاروخ على أراضينا بالإضافة إلى الاعتداءات الإرهابية المستمرة بلا هوادة.

أيها الرئيس عباس ، إنني أعي تماماً وأحترم رغبة شعبك في السيادة. وإنني على قناعة بأنه من الممكن التوفيق بين هذه الرغبة وحاجة إسرائيل للأمن. ونتوقع أن تكون هناك فترات صعبة قبل تحقيقنا السلام المنشود.

كان اليومان الماضيان صعبيْن إلى أبعد الحدود بالنسبة لشعبي ولي شخصياً. إذ تم سفك دماء الأبرياء حيث قُتل أربعة إسرائيليين أبرياء بإطلاق النار العنيفة عليهم ثم أصيب شخصان آخران بجراح وبات هناك ٧ يتامى جدد. أيها الرئيس عباس ، إنك استنكرت عملية القتل هذه مما ينطوي على بعض الأهمية ، غير أن رصد القتلة لا يقل عن ذلك أهمية وكذلك التأكد من أننا نقدر على التصدي لقتلة آخرين. إنهم يسعون لقتل أبناء شعبنا ودولتنا وسلامنا. وبالتالي فإن تحقيق الأمن هو أمر واجب لا غنى عنه. إن الأمن هو أساس

السلام وبغيابه يصبح السلام هزيلاً ، فيما يمكن أن يكون السلام بحضوره مستقراً وثابتاً.

أيها الرئيس عباس ، لقد منحنا التاريخ فرصة نادرة لإنهاء النزاع بين شعبيْنا وهو نـزاع يستمر منذ قرن تقريباً. إنها فرصة غير مسبوقة لإنهاء نزاع دام قرناً من الـزمن (وكـان هنـاك عدد قليل ليس إلا من الأمثلة التاريخية على ذلك). إننا نواجه هذه المهمة بمعنى إنهاء سـفك الدماء وضمان مستقبل من الوعود والآمال لأبنائنا وأحفادنا.

لقد جاءت في سفر الأول من التوراة وهو سفر التكوين قصة شـقيقيْن متنـازعيْن همـا إسحاق وإسماعيل – اجتمعا لمواراة والدهما الثرى ألا وهو إبراهيم أبو كـلا شـعبيْنا. وقـد اجتمع إسحاق – أبو الأمة العبرية – وإسماعيل – أبـو الأمـة العربيـة – في لحظـة مـن الألم والاحترام المتبادل لدفن إبراهيم في الخليل.

ولا يسعني إلا أن أدعو – وأعلم بأن هناك الملايـين في أرجـاء المعمـورة ، الملايـين مـن الإسرائيليين والفلسطينيين وآخرين في ربوع العالم الذين يدعون أيضاً – إلى جعل الألم الـذي تعرضنا له – أنتم ونحن – خلال قرن من النزاع يؤلّف بيننا ليس في لحظة من السـلام حـول مائدة السلام هنا في واشنطن فحسب ، بل بشكل يمكّننا من الانطلاق وصياغة سـلام ثابـت ودائم للأجيال القادمة.

شالوم ، سلام.

****

المقالات والتقارير

الحراك السياسي في المنطقة العربية

الدوافع والمحددات*

لا يأتي الحراك السياسي من فراغ، ولا يعتبر حالة ترف فكري أو رغبة مزاجية في مواجهة النظام، بل هو ضرورة ملحة تستدعي القيام بإجراء أو قراءة مسبقة أو ردة فعل، لممارسة غير سليمة تؤدي إلى الإضرار بالدولة ومكوناتها، ولا تصب في مصلحتها، ويقع الحراك السياسي ما بين إبداء الأفكار والأطروحات، ويتصاعد على شكل احتجاجات واعتصامات قد تصل إلى حد الثورة والعصيان المدني، وذلك حسب خطورة ممارسات النظام الخاطئة والظروف المحيطة، وعنوان الحراك ومحركه الرئيسي قد يكون سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو أمنياً أودفاعياً أو مجموع هذه العناوين.

السلطة تخويل وإنابة من الشعب إلى الأنظمة والحكومات لتحكم مؤسسات الدولة المختلفة وتديرها باسم الشعب، وهذا التخويل وهذه الإنابة خاضعة لظرف زمني محدد، ولرقابة ومحاسبة من الشعب مباشرة أو ممن ينيبه، ويأتي توزيع الصلاحيات على المؤسسات الدستورية ناظماً رئيسياً لمباشرة جوانب الحياة المختلفة في الدولة وإدارتها، ومع إن النظام أو السلطة تبدأ بحماسة ونشاط ووعود بإدامة العدالة والمساواة، إلا أنها تشب وتشيخ وتهرم وينتابها الركود والتراجع والفساد، لذلك جاء تحديد الظرف الزمني لفترة الحكم واحداً من الضوابط الأساسية لضمان عملية تداول السلطة، للحفاظ على الحيوية والتجديد والفاعلية، وبذلك يتم ضمان تنامي القوة في جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها.

السلطة تمنح النظام الحاكم صلاحيات وميزات لتمكنه من القدرة على إدارة الدولة وإدامة مؤسساتها ورعايتها، ولكن ومع مرور الزمن تستهوي هذه الحالة النظام، ويتناسى أنه جاء لهذا الموقع بسلطة الشعب، وقوته ولفترة زمنية محددة، وهنا يبدأ النظام بالتطاول على الدستور والأنظمة، ويعطل وظائف المؤسسات الدستورية، ويبدأ بشرعنة الفساد، وتفريغ مؤسسات الدولة من السلطة والسيادة، وعلى رأسها المؤسسة التشريعية، ويتم توظيف هذه المؤسسات لتحقيق شرعية النظام والحفاظ عليه "شرعية النظام لا شرعية الوطن" وهنا تنشأ قوى ومراكز للسلطة خارج مؤسسات الدولة السيادية تبدأ بنهب موارد الدولة وتبديدها.

وينحدر مستوى النظام الحاكم أحياناً مع استمرار سيطرته على الحكم وتجاوزاته المختلفة إلى أدنى مراتب الفساد، ويستعدي الشعب ويتمسك بالسلطة التي ينظر إليها على أنها شرعية دائمة ومكتسبة، ويتنكر للمبادئ والأسس التي أوصلته إلى السلطة، وتُسخر قوى

* . إعداد اللواء الركن موسى الحديد.

الدولة ومؤسساتها، وبشكل خاص الأمنية، للحفاظ عليه بالدرجة الأولى، وتتراجع أولوية الحفاظ على الدولة ومؤسساتها الدستورية، وقد ينحط النظام أكثر إلى أدنى دركات الهاوية باستقوائه بالأجنبي لاستمرار ديمومته في السلطة، وهنا يقاسمه الأجنبي السيادة والقرار، ويستأثر بخيرات الدولة ومواردها على حساب الشعب وأبناء الوطن.

وقد يفشل النظام في مواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية المختلفة، ويظهر عجزه وسوء قيادته وإدارته، وعدم قدرته على تطوير قوى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدفاعية وتوظيفها لمصلحة الدولة والشعب، وبذلك يكون هذا الفشل والضعف سبباً ودافعاً منطقياً وأخلاقياً إلى سرعة تنحي النظام الحاكم عن السلطة وإفساح المجال لغيره لقيادة مؤسسات الدولة وإدارتها.

وكما أن للتدخل الدولي والإقليمي والمحلي "البيئة" تأثيراً كبيراً على إدارة النظام الحاكم للدولة، فإن على النظام في الوقت نفسه أن يأخذ بعين الاعتبار احتمالية هذا التأثير على قوى الحراك السياسي المضاد للنظام، ومن هنا يجب عدم الحكم ببراءة كل حراك سياسي من حيث المبدأ، وهنا يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار النظرية التي تقول "إن كل حكومة فاسدة في نظر المعارضة، وكل معارضة خائنة في نظر الحكومة".

وعند تخطي النظام للصلاحيات المخولة إليه، وحصول تجاوزات على الدولة ومؤسساتها، وارتفاع وتيرة الفساد أو ضعف أجهزة النظام، يبدأ الشعب بإنشاء قوى وطنية تهدف لإحداث عملية حراك سياسي لغايات الإصلاح والتغيير واستعادة السلطة التي تم اختطافها، ولهذا الحراك أشكال وأدوات وأدوار ومحددات مختلفة.

دواعي الحراك السياسي ودوافعه

١. ظهور الدكتاتورية في نظم الحكم، والفردية في اتخاذ القرارات، وتعطيل المؤسسات الدستورية أو السيطرة عليها، وهنا يبدأ النظام في الانقسام على نفسه وإقصاء الخصوم والمعارضين وتصفيتهم حتى من هم من داخل النظام، وقد ينتقل النظام إلى مرحلة خطيرة جداً ومؤثرة سلباً على الأمن الوطني والقومي وهي تحويل مؤسسات الدولة وأجهزتها، وبشكل خاص الدفاعية والأمنية، من مهمة الدفاع عن الوطن إلى أجهزة حامية للنظام، وتتكاثر مجموعات المخبرين والعسس، ومهامهم الرئيسة مراقبة الشعب. والخطير في الأمر أن مهام (المؤسسة العسكرية) وتنظيمها وتسليحها وتدريبها يتحول إلى ما يناسب هذه المهمة، وبذلك تسقط من حسابات النظام أو تقل درجة الاهتمام بحماية الوطن، والدفاع عن الدولة، ويتم استنزاف موارد الدولة المادية والبشرية لحماية النظام وحماية مصالحه، وهنا يتحول المواطنون في نظر النظام إلى سكان ويستبعدوا من المشاركة في وضع السياسات والأهداف الوطنية، وتتضاءل طموحاتهم وآمالهم وتنحصر في تأمين متطلبات حياتية

ومعيشية يومية، وتتوسع مساحة الهم الشخصي على حساب مساحة الهم الوطني والقومي، وبهذا تكون الشعوب قد فقدت حق المواطنة الحقيقية.

٢. تحالف نظام الحكم مع قوى خارجية من خلال اتفاقيات ومعاهدات ثنائية تأخذ الأولوية على الاتفاقات والمعاهدات القومية، وكثيراً ما تكون هذه الاتفاقيات مضرة بالأمن القومي، ومخالفة للأسس والمبادئ الوطنية والقومية، وتهدد الأمن الوطني والأمن القومي.

٣. معظم الأنظمة الحاكمة في المنطقة "ملكية/ جمهورية" أصبحت نظم حكم دائمة تتمسك بالسلطة إلى أطول فترة ممكنة، وهي على استعداد لاستخدام الوسائل كافة من أجل ديمومة حكمها، وأحياناً تلجأ هذه النظم إلى التوريث وبطرق مختلفة، ولا تسمح بديمقراطية تداول السلطة، وتحتكر السلطة على نطاق ضيق وفي عائلات محددة (وهنا يصبح الحق لمن سبق وليس لمن صدق).

٤. عجز المؤسسات الدفاعية والجيوش التي تقودها النظم الحاكمة عن أداء أدوارها والدفاع عن الوطن وحمايته واستعادة الأراضي المحتلة وتحريرها، بالرغم مما يصرف عليها من موازنات كبيرة تستوجب تطويرها وتعزيز قدراتها على تحقيق طموحات الشعوب وآمالها، وفشل الأنظمة العربية في إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي.

٥. فشل الأنظمة في مجال التنمية الاقتصادية، وتفشي الفقر والبطالة، والعجز عن إدارة موارد الدولة، واللجوء للخصخصة وبيع أصول اقتصادية هامة، وتزايد الدين العام على الدولة، واعتماد الحكومات على المساعدات والقورض الخارجية، وبذلك يتم رهن القرار السياسي والاقتصادي والتنازل عن سيادة الدولة أو جزء منها لصالح الدول الدائنة، وبذلك تكون الأنظمة قد أثبتت فشلها في تأمين المتطلبات الاقتصادية للشعب والدولة.

٦. انكشاف النظام وممارساته أمام الشعب بسبب قدرة وسائل الإعلام على كشف الحقائق، وفي الحقيقة هنالك سباق محموم بين النظام ووسائل الإعلام فالنظام يغطي ويبرر ممارساته، ووسائل الإعلام تكشفها وتفضحها، وتزايدت قدرة الإعلام على الخروج من رقابة الأنظمة والإفلات منها لتزايد عدد الفضائيات التابعة للقطاع الخاص والإنترنت.

٧. تزايد منظمات حقوق الإنسان وهيئاته، وتدخل المنظمات الدولية والتقارير الدولية التي تكشف حقائق الأنظمة أمام شعوبها، وتكاتف حركات التصحيح، وتزايد قوى المعارضة ووسائلها التي كثيراً ما تحرج الأنظمة وتضيق عليها.

٨. استبعدت الأنظمة أهل "الخبرة" والمعرفة والاختصاص واحتضنت أهل "الثقة" والإخلاص لهذه الأنظمة بغض النظر عن كفاءتهم وإمكاناتهم، وبذلك تكون قد عطلت الكفاءات والأهلية، ونشرت الفساد في المؤسسات والمجتمع.

٩. غياب الإرادة السياسية لدى الأنظمة للسعي الجاد لتحقيق الأهداف الرئيسية القومية والوطنية التي تشكل الطموح والأمل الحقيقي لدى الشعوب.

١٠. فشل الأنظمة العربية في الحفاظ على القيم والأخلاق والكرامة العربية، وبشكل خاص في الأقطار التي تعرضت وتتعرض للاحتلال من جانب القوى الأجنبية.

١١. قد يكون الحراك السياسي عملية مراجعة ذاتية يقوم بها التيار نفسه احتجاجاً على سياسات أو منهجية اتبعها لفترة طويلة ولم تنجح في تحقيق الأهداف الموضوعة، فينفذ التيار عملية حراك سياسي بمنهجية وأسلوب جديد لإصراره على تحقيق الأهداف.

١٢. الحراك السياسي الإسلامي ينطلق ابتداءً من مطالبة بإعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع، تلك المرجعية التي غيبت بقوة الضغط الخارجي وبتراجع أهمية هذه المرجعية في النظام العربي، وهو ما يعني أن هذا النمط من الحراك ماض حتى لو لم يوجد ظلم واستبداد بالمعنى الصارخ، وحتى لو لم يوجد احتلال خارجي كما هو الحال في فلسطين والجولان والعراق، وخلاصة القول إن هذا الحراك كان سينشأ من منطلق كونه رد فعل على تغييب المرجعية الإسلامية.

محددات الحراك السياسي

إن قوى الحراك في المنطقة لا تحمل برامج متكاملة وواضحة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية تستطيع من خلالها تحقيق ما عجزت الأنظمة عن فعله، ولهذا السبب فإن الشعوب العربية مترددة في الانخراط بدعم هذا الحراك بقوة كافية، والتجارب السابقة تؤكد هذه النظرية.

وبعض قوى الحراك السياسي لا تختلف كثيراً في منهجيتها وسلوكها – من حيث قربها أو بعدها عن الديمقراطية – عن الأنظمة الحاكمة، والشعوب تتشكك في أهداف قوى الحراك، وتعتقد أن هاجسها الرئيسي هو الوصول إلى سدة الحكم وليس الإصلاح.

إن المرجعيات الرئيسية للحراك السياسي هي عقائدية أو قومية، وحراك سياسي بهذه المرجعيات سيكون وصوله إلى الحكم عقبة في وجه تحقيق مصالح الدول العظمى والقوى الأجنبية، ولذلك فإن هذه الدول آثرت ترميم علاقتها بالنظم السائدة في المنطقة على ظهور قوى ديمقراطية بمرجعيات عقائدية وقومية لا تساعد على تحقيق مصالحها.

تفتقر قوى الحراك السياسي إلى وسائل وأدوات النجاح والقدرة على تجنيد قوى شعبية كبيرة تساعدها على إزاحة الأنظمة والحلول مكانها، فانتشار الفقر والبطالة والجهل عوامل محبطة لأي تحرك سياسي.

وللحراك السياسي أشكال متعددة تحكمها الظروف والأحوال والدوافع والمحددات وقد يبدأ الحراك بفكرة وينتهي بعصيان مدني أو ثورة، وبينهما تكون اعتصامات واحتجاجات ومسيرات ومظاهرات، وقد يستمر الحراك فترات طويلة وقد ينتهي بزوال الأسباب والدوافع أو تحت ضغط إجراءات النظام.

تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي*

يتساءل كثير من المراقبين والمحللين السياسين المتابعين للشأن العراقي المعاصر، عن تداعيات الانسحاب الأمريكي العسكري من العراق، على دول الخليج العربي ذات الثروات النفطية الكبيرة*، والإمكانات الدفاعية المحدودة قياساً بدول الشرق الأوسط الأخرى مثل تركيا وإيران و"إسرائيل". وهذا التساؤل يذكرنا بسيل الأسئلة التي انهمرت عقب قيام القوات الأمريكية وحلفائها بغزو العراق و احتلاله عام ٢٠٠٣، وما خلفه هذا الاحتلال من مخاوف لدى جميع جيران العراق، حتى من أولئك الذين ساهموا وشاركوا في ذلك الاحتلال، عبر ما قدموه من تسهيلات لوجستية واستخبارية، بل واقتصادية، سواء أكانوا مُخيرَّين أم مُسيَّرين.

فالأمريكيون لم يستشيروا دول الجوار عندما فكروا في احتلال العراق، بل أنهم لم يسعوا للحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، ولم يلتفتوا إلى نداءات الشعوب التي خرجت في تظاهرات حاشدة لمنع اندلاع الحرب، ولم يستمعوا لصوت العقل لإيجاد مخرج للحالة العراقية في حينها، أو حل سلمي يفضي إلى تحول ديمقراطي سياسي بعيداً عن دائرة العنف والقتال.

وبعد ذلك حصل ما هو معروف وتم الاحتلال، وتأطر عبر إستصدار القرار ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٤ الذي عدَّ الوجود الأمريكي في العراق احتلالاً عسكرياً؛ وهو القرار الذي صدر بدعم أمريكي، مما سبَّب صدمة لأصدقاء أمريكا الذين كانوا يعدُّون الأمر تحريراً! فجاءت أمريكا لتسميه احتلالاً. ومع ذلك كان الحلفاء والأصدقاء يمنُّون النفس، بل أنهم كانوا يعتقدون أن الأميركيين يحملون مع دباباتهم ومعداتهم مشروعاً سياسياً وبرنامجاً اقتصادياً متكاملاً، لإقامة نموذج سياسي ديمقراطي يُحتذى به من جانب دول الخليج! طبقا لما كان يردده بوش طوال الحقبة التي تلت الاحتلال. ولكن اتضح بعد حين أن الأمر لم يتعَّد حدود العملية العسكرية وأبعادها ، إذ لم تتمخض العملية عن نموذج سياسي اقتصادي اجتماعي جاذب، أو يصلح أن يكون نموذجا تحتذيه دول الجوار، بل أن هذا الجوار سارع لإنقاذ هذا

* إعداد أ.د. عبد السلام البغدادي، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية

* من الجدير بالذكر هنا، أن الدول العربية، وفي مقدمتها دول الخليج العربي، أنتجت خلال العام ٢٠٠٧، ما مقداره (٢٢,١١٧) مليون برميل يومياً من النفط الخام، من أصل الإنتاج العالمي البالغ (٨٥,٧٥٠) مليون برميل، وهذا يعني أن العرب أنتجوا ٢٥,٨٪ من النفط العالمي، جنوا منها ٤٥٦ مليار دولار أميركي، أي ما يقرب من نصف ترليون دولار أميركي. وهذا أمرٌ يَّدل على القوة الاقتصادية والثراء.

(النموذج) الذي عجز عن تشكيل حكومة شراكة وطنية مستقرة بعد أكثر من نصف عام على إجراء الانتخابات الدورية الثانية في السابع من آذار- مارس ٢٠٠٧. وبدلاً من أن تخشى دول الجوار من انتقال "الديمقراطية العراقية" إليها، باتت تخشى من تسرب الفوضى العراقية إليها. فهذه البلدان، ومنها في المقدمة بلدان الخليج العربي، لم تعد تخشى من شبح الديمقراطية وشعارات التعددية السياسية والحزبية وحقوق الإنسان وعمليات الترشيح والاقتراع في انتخابات عامة تقرر مصير من يكون على سدة الحكم والسلطة، وإنما أصبحت تخاف من انتقال عدوى العنف والفوضى والتوتر الطائفي إلى بلدانها.

هذه البلدان أصبحت تخشى على نسيجها الاجتماعي الدقيق، من أن تصله تداعيات الفتنة والنزاع الأهلي، بل إن هذه التداعيات بدأت تدق أبواب بعض دول الخليج، ولاسيما الكويت والبحرين، وربما تتجاوزها إلى بقية الجيران الخليجيين. ففي الكويت بلغ الأمر أن حذر رئيس مجلس الوزراء الكويتي بالإنابة الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، من أن «السكين وصل إلى العظم»[١] في أعقاب حالة من التوتر الطائفي لم يشهدها المجتمع الكويتي من قبل، وهي حالة أدت إلى سحب الجنسية من أحد مواطني الدولة اتهم بالتطرف الديني/ المذهبي.

وكذلك الحال في البحرين التي اتخذت جملة من الإجراءات، منها وقف وسحب ترخيص النشرات الممنوحة لعدد من الجمعيات السياسية متهمة إياها بمخالفة القوانين المعمول بها في هذا الشأن.

وأعلنت عبر هيئة شؤون الإعلام البحرينية، – ووفقاً لوجهة نظرها – أن (أغلب الموضوعات المنشورة تعمل على تضليل الرأي العام، وتدعو إلى التفرقة والطائفية وإثارة الجمهور... فضلاً عما تتضمنه من عناوين تحريضية، وموضوعات لا تخدم المصلحة العامة في المملكة بما يتعارض مع قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر)[٢]. وردت الجمعيات المعنية وهما جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسارية/ قومية) على قرار الحكومة بأنه «سياسي بامتياز»! «ويمثل تراجعاً في حرية التعبير»[٣].

وهذا الأمر يعكس الخشية البحرينية والكويتية على نحو خاص، والخليجية على نحو عام، من تداعيات الوضع العراقي على وحدة هذه البلدان وأمنها واستقرارها والحفاظ على نسيجها الاجتماعي المتنوع.

ويبدو أن مخاوف هذه البلدان لا تقف عند هذا الحد بل تعدت ذلك الى التفكير في مستجدات الحالة العراقية، وما قد يتمخض عنها من تداعيات سلبية جديدة في ضوء أكثر من متغير منها: انسحاب جزء من القوات العسكرية الأمريكية (القتالية) من العراق في نهاية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٠، وتداخل هذا الأمر مع بقاء الوضع السياسي العراقي الحالي الذي يشهد ومنذ إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٠، حالة من عدم الاتفاق على تشكيل حكومة تمثل شركاء العملية السياسية، بل عدم الاتفاق على رئيس لهذه الحكومة، وعدم اعتماد برنامج سياسي واضح المعالم، يُرضي

العراقيين ويطمئن دول الجوار. وزاد الأمر تعقيداً أن الخليجيين لاحظوا، وبمزيد من القلق، تزايد تدخل دول الجوار الأخرى في الشأن العراقي، ولاسيما تركيا وإيران وسوريا، وهم يخشون كثيراً من ازدياد نفوذ هذه الدول في العراق، ولاسيما إيران، التي يعتقدون أن حظوظها في العراق في ازدياد، وأن وضعها هناك سيكون أقوى إذا ما انسحبت أميركا بشكل كامل، أو شبه كامل، في نهاية عام ٢٠١١، ومع ذلك فهم لا يقطعون كل خيوطهم مع إيران، وكذلك الحال مع تركيا التي استدارت من جديد نحو الجنوب – تجاه العراق وسوريا وفلسطين وبقية البلدان العربية، من دون أن تصطدم مع إيران، أو تُثير ريبة الولايات المتحدة، بل إن البعض يعتقدون أن هذا التحرك التركي القوي، إنما جاء بدفع أميركي لخلق نوع من التوازن أو الموازنة مع الدور الإيراني المتنامي في المنطقة.

إن المخاوف الخليجية المعاصرة من كل هذه المتغيرات وغيرها، هي التي تدفع بلدان الخليج للتشاور باستمرار لتدارك هذه المتغيرات، التي تعدها الخطر الأكبر على مصالحها وأمنها واستقرارها.

وعليه وبعد سلسلة من المشاورات، أعلنت البحرين في هذا الظرف العصيب، عن استضافتها خلال يومي ١٩و٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ لإجتماع وزراء داخلية دول الجوار العراقي*، الذي حضرته جميع دول الجوار العراقي فضلاً عن مصر والبحرين، إضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس وزراء الداخلية العرب.

وأعلن وزير الداخلية البحريني الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، يوم ١٩/ أيلول، (أن مملكة البحرين تؤكد احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية وتدعم كل جهود الحكومة العراقية الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق)[٤].

وهذا التصريح يدَّل دلالة قاطعة، على مدى التخوف البحريني، بل الخليجي من انفراط عُرى الوحدة الوطنية في العراق، أو ضياع هويته العربية-الإسلامية الموَّحدة، وانعكاس ذلك على وحدة بلدان الخليج واستقلالها وهويتها. وهي تتمنى أن تنبثق حكومة تستطيع أن تحقق الأمن والاستقرار للشعب العراقي، لأن هذا الأمر درأ للفتنة، وإنهاء للفوضى التي وصلت تداعياتها إلى بلدان الخليج، التي تخشى – وكما تمت الإشارة- إلى ما هو أعظم، وهو اكتواءها بنفس ما حلَّ بالعراق من حرائق لم يتم إطفاء جميع نيرانها بعد!.

---

* مما يجدر ذكره هنا، أن دول الجوار العراقي اعتادت على عقد مؤتمرات دورية عن العراق لوزراء الداخلية، وأن أول اجتماع عُقد لهذا الغرض عام ٢٠٠٣ في طهران فيما عقدت الاجتماعات اللاحقة في اسطنبول وجدَّة والكويت وعمَّان وشرم الشيخ على التوالي. والدول التي تحضر الاجتماع عادة هي تركيا، إيران، سورية، الأردن، السعودية، الكويت، البحرين ومصر. أنظر: الشرق الأوسط، العدد ١١٦١٨ في ١٩/ ٩/ ٢٠١٠. السنة ٣٣، ص٤.

وعليه، وتأكيداً لما سبق، أعلن رئيس الأمن العام البحريني اللواء طارق بن دينه، في افتتاح الاجتماع التحضيري، لوزراء الداخلية لدول الجوار العراقي يوم ١٩/ ٩/ ٢٠١٠، أن الاجتماع يهدف إلى (تعزيز مجالات التعاون الأمني وتفعيل آليات تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب)، و(مراجعة الإجراءات المتخذة كافة لمواجهة التحديات الأمنية في العراق)، وصولاً إلى (تحقيق أمن هذا القطر العربي الشقيق واستقراره بمساعدة الدول المجاورة له كافة)[٥].

وهذا التصريح، مثل نظيره السابق يعكس المخاوف الخليجية من احتمال انزلاق الأمور إلى ما لا تحمد عقباه في العراق، ليس من تفاقم حالة الفوضى فحسب، وإنما من حدوث فراغ سياسي في العراق مع انسحاب أميركي جزئي ليس عسكريا فحسب، وإنما سياسي أيضاً –على اعتبار أن الرئيس الأمريكي أوباما أكثر انشغالاً بأفغانستان من العراق في الوقت الحاضر*.

ومن هنا فإن الخليجيين يتحسبون ويعيدون النظر في حساباتهم لاحتمالية هذا الفراغ المتلبس حالة الفوضى، ويسعون لمنع وقوعه بشتى السبل، لأن مجرد حصوله ولو جُزئياً، فإنه يعني بالنسبة لهم أنهَّم سيصبحون بين فكي الرحى، فك النفوذ الإقليمي الخارجي، وفك التوتر الأهلي (الداخلي)، وكل واحد منهما أخطر من الآخر.

وعليه، وفي ضوء هذا التحسب الأمني والرصد الاستراتيجي لوقائع الحالة العراقية المتحركة على كل الاحتمالات، فإن الخليجيين سوف يسعون لتفعيل مجموعة من الخيارات، منها:

-السعي الدؤوب لإقناع الأميركيين بعدم الانسحاب العسكري الكامل من العراق،

---

* لا نعتقد أن الأمر كذلك، فالأميركان لايفكرون بالانسحاب السياسي والعسكري (التام) من العراق، فالانسحاب الأمريكي الحالي، هو إجراء أملته ظروف ووقائع معينة –بعضها سياسي- اقتصادي، وبعضها عسكري.

وهم سيعاودون الكرَّة مرة أخرى، إنَّ تهيئَّت ظروف مناسبة لهم، والأدلة على ذلك كثيرة، نذكر منها واحدة على سبيل المثال، وهو ما أعلنت عنه القيادة الأمريكية في محافظة ديالى، عن الإبقاء على ثلاثة ألاف جندي في المنطقة لدعم القوات المحلية فيها وإسنادها في مواجهة الاضطراب الأمني والهجمات شبه اليومية للجماعات المسلحة. وقال قائد القوات الأمريكية الجنرال مالكوم فروست في مؤتمر صحافي [لإعمار] ديالى، أن «القيادة الأمريكية في المدينة قررت الإبقاء على الجنود نظراً إلى حاجة القوات المحلية للدعم والإسناد العسكري الأميركي إضافة إلى قيامها بعمليات تدريب وإعداد القوات الحكومية كما يقضي الاتفاق الأمني بالسماح للقوات الأمريكية بتنفيذ عمليات أمنية دفاعاً عن النفس وبحسب متطلبات وضرورة الوضع».

انظر التصريح في صحيفة الحياة، طبعة بيروت، العدد، ١٧٣٣٨، في ٢٣/ أيلول/ ٢٠١٠ ص ٣.

وإبقاء قوة قتالية أمريكية فاعلة، ليس للدفاع عن العراق من الأخطار الإقليمية، وإنما لحماية أنفسهم من هذه الأخطار.

-الدفع باتجاه إعادة العراق للدائرة العربية وتفعيل علاقاته مع العرب، لموازنة المخاطر الإقليمية المجاورة، التي يعتقدون ويرون أنها كامنة في إيران، وإلى حد ما في تركيا.

-وفي الوقت نفسه، فإنهم سيعملون على تقوية علاقاتهم بتركيا -ليس حباً بها أو اطمئناناً منها- وإنما لموازنة النفوذ الإيراني القوي والمتنامي في المنطقة.

-وبرغم هذا الخيار، فإنهم سيبقون على علاقاتهم السياسية والاقتصادية -وإن كان ذلك بحد أدنى- مع إيران، درءاً لأي تدهور خطير في العلاقة يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، وعليه فإنهم سيدفعون بعض دولهم التي تحتفظ بعلاقة حسنة مع إيران مثل دولة قطر وسلطنة عُمان، وإلى حد ما دولة الإمارات العربية المتحدة*، إلى تلطيف الأجواء وتهدئة التوتر مع إيران.

-وعلى المسار ذاته، سوف يسعى الخليجيون، بكل ما يمتلكونه من تأثير اقتصادي (نفطي)، إلى عدم قيام الولايات المتحدة بتحويل ضغوطها السياسية والاقتصادية إلى حرب عسكرية شاملة ضد إيران، لأنهم يدركون أن مثل هذا الهجوم سواء قامت به واشنطن بشكل منفرد، أو عبر التعاون مع حلفائها الأوربيين أو الإسرائيليين، أو بعض العرب، فإنه يعني تعرض أمنهم واقتصادهم للخطر والانهيار، لأنهم يعرفون أن تداعيات هذه الحرب لن تتوقف عند الحدود الإيرانية أو الشاطئ الشرقي للخليج العربي، بل ستنتقل إلى الضفة الغربية منه، وهذا ما يسعون بكل قوة إلى منع حدوثه، لأن في ذلك خراب لما قاموا به من إنجاز اقتصادي فاق كل التوقعات.

-وعلى صعيد آخر، لكنه في صميم الأمر، سيدعم الخليجيون قيام حكومة عراقية تمثل جميع الشركاء في العملية السياسية، ولتحقيق ذلك، فإنهم سيتحركون ليس صوب دعم قائمة محددة، وإنما تنويع هذا التحرك تجاه جميع القوائم الفائزة، لاسيما الكبيرة والمؤثرة منها. والعمل على إشعار الجميع بأنهم على مسافة واحدة منهم جميعاً، ذلك أن الخليجيين يدركون، أن وضعهم السياسي والأمني والاقتصادي، بل وحتى الاجتماعي-الثقافي، سيكون أفضل، مع مجيء حكومة عراقية تمثل القوائم العراقية الرئيسية جميعاً، لأن في ذلك ضماناً لهم، من حدوث صراع سياسي أو فراغ سياسي في بغداد، أو اندلاع الفوضى من جديد. فالخليجيون باتوا يخشون من أي فراغ أو فوضى في العراق، لأن في ذلك انعكاساً سلبياً خطيراً، ليس على أمنهم واقتصادهم فحسب، وإنما على نظمهم السياسية، بل على نسيجهم الاجتماعي-الثقافي الدقيق والحساس، الذي يدركون أن تعرضه لأي هزة سيترك أثراً مدمراً على كل ما أنجزوه على الأرض خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

* يمكن القول، أن الإمارات لا يمكن أن تقوم بدور المُهدئ مع إيران، لأنها بدأت تستجيب للضغوط الأمريكية، عبر تخفيض حجم الاعتمادات المصرفية الإيرانية في البنوك الإماراتية.

الهوامش

١. صحيفة الشرق الأوسط ، طبعة بغداد، العدد ١١٦٢٠ في ٢١/ أيلول/ ٢٠١٠، السنة ٣٣، ص٨.

٢. صحيفة العالم، بغداد، العدد ١٩٧، في ٢١/ ٩/ ٢٠١٠، ص٥.

٣. المصدر نفسه، ص٥.

٤. الشرق الأوسط، العدد ١١٦١٩، في ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠ السنة ٣٣، ص١.

٥. الشرق الأوسط، المصدر نفسه.

الملخص التنفيذي

للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٩

والمسارات المتوقعة لعام ٢٠١٠

يصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني سنوياً عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي تركيزاً خاصاً للشأن الفلسطيني، وللمركز هيئة استشارية من كبار الباحثين والخبراء.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره الدكتور محسن صالح (الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، القضية الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٩ بالرصد والاستقراء والتحليل، ويدرس الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، ويناقش كذلك الوضع الإسرائيلي، وعمليات المقاومة ومسار التسوية.

والتقرير موثق علمياً، ومدعّم بعشرات الجداول والإحصاءات والرسوم التوضيحية، وقد شارك في كتابته مجموعة من المتخصصين*.

أولاً: الوضع الفلسطيني الداخلي

ما زال الوضع الداخلي يعاني من "شقاء الأشقاء" ومن "الشرعيات المنقوصة"، ومن حالات التضاد في العمل الفلسطيني التي تؤدي إلى "حصيلة صفرية".

وأشار التقرير إلى أن الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، لا يمكن تبسيطه في أنه مجرد صراع على السلطة؛ ولكنه في جوهره انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين رؤيتين لم تتمكنا حتى الآن من التوافق على قضايا مرتبطة بالاعتبارات

* شارك في كتابة التقرير: د. جاد إسحاق/ د. جوني منصور/ أ. حسن انجيص/ أ. زياد الحسن/ أ. سهيل خليلية/ أ. عبد الحميد الكيالي/ أ. عبد الله نجار/ د. طلال عتريسي/ د. محسن صالح/ د. محمد نور الدين/ أ.د. معين رجب/ أ. هاني المصري/ أ. وائل سعد/ أ.د. وليد عبد الحي.

تبسيطه في أنه مجرد صراع على السلطة؛ ولكنه في جوهره انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين رؤيتين لم تتمكنا حتى الآن من التوافق على قضايا مرتبطة بالاعتبارات الإيديولوجية، وبأولويات العمل الوطني، وبطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، وبمساري المقاومة والتسوية، وبعمليات التكيف مع الشرعيات العربية والدولية.

ومن جهة أخرى فقد كان صمود المقاومة وبسالتها في معركة غزة، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨– ١٨/ ١/ ٢٠٠٩، وتمكّنها من إفشال الهجوم الإسرائيلي، رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لحماس وحكومتها وتيار المقاومة، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها من إمكانية إسقاطها بالقوة.

وأضاف التقرير إلى وجود ثلاثة عوامل شكلت روافع للإمساك بزمام الأمور لدى قيادة السلطة والحكومة في رام الله هي: الاستقرار الأمني، والتحسن النسبي الاقتصادي في الضفة الغربية، والدعم العربي والأمريكي، فضلاً عن الرضا الإسرائيلي، بينما شكلت خمسة عوامل مقابلة عناصر سلبية في أدائها وهي: الأداء الهزيل في أثناء الحرب على قطاع غزة، وفضيحة تقرير جولدستون، والتنسيق الأمني مع الإسرائيليين ومطاردة عناصر المقاومة واعتقالها، وانسداد مسار التسوية، ومتابعة الإسرائيليين لعمليات التهويد والاستيطان.

ومن جهة أخرى، هناك ثلاثة عوامل شكلت عناصر دفع للسلطة في قطاع غزة، هي: الصمود والانتصار في معركة كسر الإرادة في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والقدرة على الصمود في وجه الحصار، وتحقيق استقرار أمني نسبي، بينما شكلت ثلاثة عوامل مقابلة عناصر سلبية، هي: التوقف عملياً عن عمليات المقاومة وإطلاق الصواريخ، وعدم القدرة على فكّ الحصار وإعادة الإعمار واستمرار معاناة أهل القطاع، والسير عكس التيار العربي والدولي، وعدم القدرة على إنجاز اختراق سياسي حقيقي فيه.

وما تزال إشكالية الشرعيات الناقصة والمفقودة تلقي بظلالها على الحالة الفلسطينية؛ فالمجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، انتهت ولاياتها الرسمية منذ أعوام عديدة، كما انتهت الفترة الرسمية لولاية الرئيس عباس والمجلس التشريعي، وحكومة الطوارئ في رام الله لم تعد حكومة طوارئ، كما لم تعد حكومة تسيير الأعمال في غزة مجرد حكومة تسيير أعمال.

ثانياً: المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني

شهد الوضع الداخلي في عام ٢٠٠٩ انتخابات الكنيست الإسرائيلي لدورته الثامنة عشرة إثر العدوان على قطاع غزة، وأفرزت هذه الانتخابات بروزاً قوياً للأحزاب اليمينية، وفي المقابل أظهرت ضعف الأحزاب اليسارية وتراجعها، وبخاصة حزب العمل.

وفيما يتعلق بالعامل الديمغرافي فقد أظهرت المؤشرات السكانية أن عدد سكان إسرائيل في نهاية عام ٢٠٠٩ حسب دائرة الإحصاء المركزية بلغ حوالي ٧,٥ مليون نسمة، بينهم ٥,٦٦٤٠٠٠ يهودي، أي ما نسبته ٧٥,٤٪ من السكان، ١,٥٢٦,٠٠٠ عربي، أي ما نسبته ٢٠,٣٪ من السكان.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أشارت النتائج الأولية إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي نما بنسبة ٠,٥٪ فقط، وبالتالي حافظ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ تقريباً على مستواه، كما حافظ معدل دخل الفرد الإسرائيلي تقريباً على مستواه في حدود ٢٧,٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٩، وقد شهد عام ٢٠٠٩ تراجعاً في حجم الصادرات بقيمة ٢٧٪، وتراجعاً في الواردات بقيمة ٢٢٪، وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لإسرائيل.

ومن الناحية الأمنية، عاشت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠٠٩ خمسة هواجس، شملت: الوضع الفلسطيني، وإيران ومشروعها النووي، والأبعاد الأمنية لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، وتسلح ما تسميها إسرائيل "الجهات الراديكالية" في المنطقة، في إشارة إلى حماس وحزب الله، وأخيراً استقرار الأوضاع في الساحات العربية المجاورة لإسرائيل.

ثالثاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

كان عام ٢٠٠٩ مظهراً لاستمرار حالة العجز العربي الرسمي تجاه قضية فلسطين، وما تزال علل النظام العربي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على القضية الفلسطينية، وقد كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨- ١٨/ ١/ ٢٠٠٩) مدى قصور النظام العربي وانقسامه، وعجزه عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ولا يتوقع حدوث تغيرات حقيقية في الموقف العربي من القضية الفلسطينية خلال عام ٢٠١٠، لأنه ما زال يعاني من المشاكل والعلل نفسها التي تجعل دوره دائماً أقل بكثير من إمكاناته.

رابعاً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

شهد العالم الإسلامي مزيداً من التعاطف والتفاعل مع القضية الفلسطينية، خصوصاً في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبدا النشاط الشعبي، غير الحكومي، أكثر وضوحاً وتنظيماً في التعبئة الإعلامية والسياسية وجمع التبرعات، ولاسيما في تركيا وإندونيسيا وباكستان وماليزيا ... وغيرها.

وقد درس التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠٩ مواقف دولتين من دول العالم الإسلامي، هما تركيا وإيران، حيث شهدت أوضاع تركيا الشعبية والرسمية تطوراً كبيراً، وحراكاً واضحاً تجاه دعم قضية فلسطين، وبدء الانفكاك التدريجي عن العلاقة بإسرائيل، وفي المقابل واصلت إيران دعمها المعتاد لحماس وللمقاومة الفلسطينية، ونشطت في المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، كما تابعت تقديم الدعم المالي لدفع رواتب الموظفين وإعالة المحتاجين وبخاصة في قطاع غزة.

خامساً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

لم تنجح الجهود الدبلوماسية الدولية في تحقيق أي تقدّم حقيقي خلال عام ٢٠٠٩ فيما يتصل بالموضوع الفلسطيني ومسار التسوية، وفيما يتصل بالمؤشرات المستقبلية، ورغم الحراك الذي يشهده التأييد الشعبي في المجتمع الدولي لصالح الطرف الفلسطيني، إلا أن هذا الحراك لن يتحول إلى فعل مؤثر على المدى القصير؛ حيث من المتوقع أن يشكّل عام ٢٠١٠ امتداداً لسابقه من حيث استمرار الجهود الدولية لـ"إقناع" إسرائيل، من خلال الحوار، بقبول تجميد الاستيطان وتقسيم القدس وإقامة الدولة الفلسطينية، دون استخدام أدوات ضغط فعلية، وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي لن يغير من استراتيجيته.

سادساً: الأرض والمقدسات

واصلت السلطات الإسرائيلية تطبيق سياستها الهادفة لتهويد مدينة القدس، والسيطرة على المسجد الأقصى بوتيرة متسارعة خلال عام ٢٠٠٩، وهُدم ٨٢ منزلاً في مدينة القدس، في إطار سياسة هدم المنازل المتبعة لتهجير سكان القدس.

سابعاً: المؤشرات السكانية الفلسطينية

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي ١٠,٩ مليون نسمة، أكثر من نصفهم يعيش في الشتات، وتشير التقديرات إلى أنه في حال بقيت معدلات النمو السائدة حالياً كما هي، فإن عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية سيتساوى مع نهاية عام ٢٠١٥.

ثامناً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال يعاني تعقيدات جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، كما أن الاقتصاد الفلسطيني بقي يعاني جراء إغلاق المعابر والحصار المفروض على قطاع غزة منذ مطلع عام ٢٠٠٦.

وإضافةً إلى ذلك، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل ٥٪، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج حوالي ١,٣٢٧ دولار عام ٢٠٠٩، وبالمقابل انخفض إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية ونفقاتها، وبلغت قيمة العجز في الميزانية بعد احتساب الدعم الخارجي ٤٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٩، ولذا، وفي ضوء الأوضاع الراهنة، فإن توقعات النمو الاقتصادي الفلسطيني في عام ٢٠١٠ تبدو غير ممكنة.

خلاصات

ما تزال حالة الجمود والانسداد التي شهدتها مسارات التسوية والمقاومة والمصالحة والحصار وغيرها في عام ٢٠٠٩ مرشحة للاستمرار في عام٢٠١٠، ويظهر أن القوى المختلفة ما زالت تراهن على أن الزمن قد يلعب لصالحها؛ ولذلك فهي مستمرة في لعبة "عض الأصابع المتبادل"، وحتى "يصرخ" أحدهم أولاً، ولذا فإن عام ٢٠١٠ سيكتنفه غموض، وقد يحمل بعض المفاجآت، فجميع الأطراف تعاني من أزمات، وإن بدرجات متفاوتة، فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً، وهي أزمات قد تضطر البعض للتحرك لمحاولة تغيير المعادلة إذا ما شعر أن الأمور لا تجري لصالحه.

إن احتمالات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ما تزال قائمة، مع أحاديث متكررة عن هجوم على حزب الله وضربات لإيران وسورية، وتستخدم إسرائيل التهديد بالحرب عنصر ابتزاز سياسي، أو أداة ردع، غير أنها قد تدخل في الحرب، خصوصاً على ما تعتبره

"الحلقة الأضعف" في قطاع غزة، إذا ما استكملت استعداداتها، وهيأت "مسرح العمليات" أو البيئة المحلية والإقليمية والدولية لذلك، غير أن المنطقة قد تجد نفسها مُنجرَّة إلى الحرب إذا ما حدثت مسارات حرجة مفاجئة، كضربات نوعية تُوجَّه إلى إسرائيل، أو إلى حماس في غزة، أو إلى حزب الله في لبنان، أو إلى إيران، بحيث لا يمكن التحكم بردود الفعل المتوقعة.

ما زالت المعطيات الموضوعية والذاتية غير مهيأة لمصالحة وطنية فلسطينية حقيقية، خصوصاً إذا كانت ستُحكَم بشروط الرباعية أو بالتزامات منظمة التحرير تجاه الإسرائيليين والأمريكان، ويستبعد أن تكون هناك مصالحة حقيقية ما لم تتسم بثلاثة معايير، أولها: أن يتم ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وطنية خالصة، ووفق أولويات العمل الوطني، ودون تدخل خارجي في القرار الفلسطيني، وثانيها: أن يكون الاتفاق اتفاق رزمة شاملة يعالج مختلف الاستحقاقات، وينفذ في خطوط متوازية، وثالثها: أن يتم تنفيذ برنامج بناء ثقة على الأرض يسبق استحقاق الانتخابات، كإطلاق سراح المعتقلين من الطرفين، وإطلاق الحريات، وإعادة فتح المؤسسات المغلقة، وفتح وزارات ومؤسسات السلطة والمنظمة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني بحسب كفاءتهم والتزامهم الوطني.

وما زال الحد الأقصى الإسرائيلي المقدم للتسوية لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبله أكثر الفلسطينيين "اعتدالا"، ولا توجد رغبة أمريكية حقيقية في الضغط على إسرائيل، وبذلك فمشروع التسوية يواجه أفقاً مسدوداً، وقد يفتح هذا المجال مستقبلاً لإيجاد ظروف موضوعية لانطلاقة جديدة للعمل المقاوم؛ وربما إلى ارتفاع أصوات متزايدة بفقدان سلطة الحكم الذاتي لمبرر وجودها، وسقوط فكرة حل الدولتين، والمناداة بفكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية، وهو ما قد يؤثر في مسار الأحداث في السنوات القادم.

حماس تنهض في الضفة الغربية*

يبدو أن فترة الهدوء الحذر التي كانت تعيشها الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية قد آلت إلى النهاية، وأن فترة الإعداد والجهوزية لدى حركات المقاومة هناك قد اكتملت، وبدأت تلك الحركات في الانتقال من حالة الدفاع عن النفس إلى حالة الهجوم المباشر. وقد كان لتنفيذ عمليات الخليل (٣١/ ٨/ ٢٠١٠) ورام الله (١/ ٩/ ٢٠١٠) و(٢/ ٩/ ٢٠١٠) وقع الصدمة على كثير من الأطراف التي راهنت على مقدرة الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة محمود عباس في القضاء على أي شكل من أشكال المقاومة في الضفة الغربية، من خلال استخدامها لمختلف وسائل الترهيب والقمع والملاحقة.

والواضح أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أرادت أن توصل رسالة قوية جداً إلى هذه الأطراف، وبخاصة من حيث التوقيت، حيث جاء تنفيذ عملية الخليل قبل ساعات معدودة من بدء ما يسمى بالمفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، برعاية أمريكية وغطاء عربي. فكان لسان حال الجهة التي نفذت العمليات يقول: نحن هنا، وما زلنا كحركات وفصائل مقاومة نملك زمام الأمور، وما تزال الكلمة الأخيرة والقرار الأخير بأيدينا. و يمكننا دائما أن نغير المعادلة، وأن نقلب الطاولة على رؤوس الجميع، وكذلك يجب أن يعلم الجميع أن فترة الهدوء الحذر التي سبقت تنفيذ العمليات لم تكن ناجمة عن ضعف أو عجز لدى فصائل المقاومة الفلسطينية وأجهزتها العسكرية، وإنما هي فترة من الإعداد والتكتيك العسكري الذي تتقنه تلك الفصائل جيداً، وأن كل ما قيل ويقال بخصوص القضاء على المقاومة والمقاومين في الضفة الغربية ما هو إلا لذر الرماد في العيون، واسترضاءً للراعي الأمريكي الذي بيده شريان الحياة لسلطة محمود عباس وأجهزتها الأمنية المترهلة التي تعيش أزمة داخلية تتوسع يوما بعد يوم.

مقاومة حماس تفشل استعدادات الجيش الإسرائيلي

إن النظرة المتفحصة للوضع، بتفاصيله كافة، يشير إلى أن الحرب الشاملة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والكيان الصهيوني عكست قدراً كبيراً من الجرأة، والتحمل، ودقة التخطيط والتنفيذ من جانب الجهاز العسكري لحركة حماس. وأمام هذه الحقيقة، تفاجئ حماس جيش الاحتلال وتتحدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية من خلال تنوع الأساليب والأسلحة. وأصبح رموز الاحتلال (جنود، شرطة، مستوطنون) في موقف صعب

* إعداد : أ. غسان دوعر، باحث في الشؤون الفلسطينية.

أمام الرصاصة والسكين وعجلات السيارات والمتفجرات. بيد أن الحقيقة التي أزعجت الحكومة الإسرائيلية وآلتها الحربية تكمن في قدرة حركة حماس على الابتداع والتطوير لأشكال متناسقة ومتناغمة في تشكيل الخلايا العسكرية من جهة، واعتماد أشكال للعمل الجهادي تتناسب مع المرحلة، بحيث تربك استعدادات الاحتلال في التصدي والمواجهة، ومن ذلك الانتقال من أعمال الانتفاضة الجماهيرية إلى خطف الجنود، ثم الأعمال الفدائية الفردية بالسكاكين والخناجر والبلطات، قبل أن تبرز الخلايا المسلحة بعملياتها السريعة والخاطفة على دوريات الاحتلال ومواقعه العسكرية، فقد برز بشكل لافت الشهيد القائد عماد عقل في قطاع غزة، والشهيد أمجد أبو خلف وطاهر قفيشة في الضفة الغربية، اللذان وسعا من نطاق هذه الهجمات لتشمل سيارات المستوطنيين الذين يعيثون فساداً وتخريباً في مختلف مدن الضفة.

ومن الأعمال الفدائية التي طورها الجهاز العسكري لحركة حماس عمل المجموعات الفنية المتخصصة بالتفخيخ والتفجير وتصنيع المتفجرات بالمواد الكيميائية المتوافرة، وقد استخدم هذا الأسلوب بنجاح المهندس يحيي عياش، ومحي الدين الشريف، وعدنان الغول، تبعهم مهند الطاهر، ومحمد الحنبلي، وأيمن حلاوة، حتى أصبح هناك كثير من المهندسين المتخصصين في هذا النوع من العمليات في انتفاضة الأقصى لاحقاً.

لقد حقق الجهاز العسكري لحركة حماس خطوات متقدمة في مجال التفخيخ والصناعات العسكرية المختلفة، وعلى رأسها الصواريخ والعبوات والقذائف والقنابل، ،عاد لمفاجأة الاحتلال من جديد بتغييره نمط المواجهة، وذلك بعودته إلى التركيز من جديد على الخلايا المسلحة، أي الكمائن والهجمات الخاطفة، ومن أهم مميزات هذا النوع من العمليات أنها تترك سلطات الاحتلال في حالة استنفار وطوارئ مستمرة، وتصرف جهداً وتكاليف مضاعفة في مراقبة الطرقات والمستوطنات، إلى جانب تعطيل البرامج العسكرية، ودورات التدريب والتأهيل المخطط لها.

عمليات حماس تربك الاحتلال وأعوانه

أصيب الكيان الصهيوني بحالة من الذهول والصدمة جراء العمليات الفدائية التي استهدفت مجموعة مستوطنين جنوب مدينة الخليل، وبالقرب من مدينة رام الله، وأسفرت عن مقتل أربعة منهم وإصابة عدد آخرمنهم. فقد وقعت **العملية الأولى** من خلال إطلاق النار قرب مفترق قرية بني نعيم في الخليل، حيث تعرضت سيارة كان الأربعة يسقلونهامن مستوطنة "كريات أربع" إلى الطريق الاستيطاني "٦٠"، لإطلاق نار كثيف من كمين لسيارة على الطريق العام سارت بالتوازي مع السيارة المستهدفة، حيث توقفت سيارة

المقاومين الذين نفذوا إطلاق النار، وقام راكبان منها بإطلاق نار مُهدّف على المستوطنين المصابين، فأجهزوا على من بقي منهم على قيد الحياة، وعطلوا سيارتهم بالكامل ثم انسحبوا من مكان العملية، وفي أعقاب العملية، قررت قيادة الشرطة الإسرائيلية رفع مستوى تأهب جميع وحداتها، وباشرت قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي بأعمال تمشيط، مستعينة بطائرات مروحية، وتم إغلاق جميع طرق المنطقة، وحُظر على سكان المستوطنات المجاورة مغادرتها. وقد أبلغت قيادة الجيش الإسرائيليي الأجهزة الأمنية الفلسطينية باحتمال دخولها الشطر الخاضع لسيطرتها من مدينة الخليل، في إطار عمليات التفتيش الجارية، حيث أغلق الجيش الصهيوني بلدة "بني نعيم"، وشرعت قواته بحملة دهم وتفتيش، في حين نصبت الحواجز على مداخل مدينة الخليل، بحثاً عن منفذي العملية.

وبالتوازي مع تلك الإجراءات، قامت أجهزة الأمن الفلسطينية، بنصب حواجز على مداخل مدينة الخليل الشمالية والغربية والشرقية، وتعمدت احتجاز المركبات والتدقيق في بطاقات ركابها وتفتيشها، وقامت باعتقال المئات من ناشطي حركة حماس في أنحاء الضفة الغربية كافة. وشملت مداهمات أجهزة الأمن الفلسطينية مئات المنازل التي تعود إلى نواب وقادة ورموز وكوادر حركة حماس، واعتقلت الناشطين في الجمعيات والمنظمات الخيرية بالضفة الغربية، ومن وصفوا بأنهم "مشتبهون أو مجندون، أو يحاولون التجند في الجناح العسكري لحركة حماس،" واعتقلت المئات منهم، في حين سلّمت ذوي المئات ممن لم تجد أبناءهم أو أزواجهم استدعاءات فورية للحضور لمقارّها، مع أنه لم يكن لدى أجهزة أمن سلطة رام الله "معلومات عينية" بشأن عملية الخليل، أو هوية المنفذين، ولاسيما أن المنطقة التي نُفذت فيها العملية تقع تحت السيطرة "الإسرائيلية" الكاملة.

وضمن حملتها ، حاصرت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية عشرات المساجد أثناء صلاة الفجر، واختطفت عددا من المصلين أثناء خروجهم من الصلاة. ومع ذلك، فإن التحقيق الذي قامت به السلطة الفلسطينية كان بالتوازي مع التحقيقات التي قامت بها أجهزة الأمن الإسرائيلية. بالرغم من أن العملية وقعت في المناطق التي تقع خارج المسؤولية الأمنية لسلطة "فتح"، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أدان العملية ولم يعتبرها من أعمال المقاومة، بل إن رئيس حكومة رام الله سلام فياض تعهد – باسم تلك السلطة– بمواصلة "اتخاذ الإجراءات كافة الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الأحداث". وطالب

فياض حكومة الاحتلال بتسهيل عمل مليشياته ومد نفوذها لتممكن من ملاحقة المقاومة في المناطق كافة.

ورغم حالة الاستنفار العسكري الكبير الذي أطلقت فيه قوات الاحتلال القنابل المضيئة، وفرضت طوقا أمنيا مشددا على المكان، ونصبت حواجز عسكرية مفاجئة على مداخل الخليل كافة ، وعمليات التمشيط المكثفة لقوات الاحتلال بالطائرات المروحية والمشاة على الأرض، وإيعاز رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو إلى الجهات الأمنية بالعمل ضد منفذي العملية الفدائية دون الخضوع لأي قيود سياسية، مشيراً إلى أن سفك دماء "إسرائيليين" لن يمر دون عقاب، متعهدا بملاحقة منفذي العملية، وتوعد وزير الدفاع، إيهود باراك بأن تجعل "إسرائيل" من قتلوا أربعة مستوطنين إسرائيليين يدفعون الثمن، إلا أن المجموعة الفدائية تمكنت من الانسحاب بسلام.

وتبنت كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، العملية وأطلقت عليها اسم "سيل النار"، مؤكدة بأنها حلقة من سلسلة ردود على جرائم الاحتلال. وقالت "كتائب القسام" في بيانِها، إن هذه العملية البطولية المباركة التي نفذها المجاهدون "هي حلقة ضمن سلسلة عمليات سابقة، ولاحقة (بإذن الله)، للرد على العدوان المستمر والمتصاعد بحق أبناء شعبنا المجاهد، ورداً على الاعتداءات المتكررة من جانب المغتصبين". وأكدت أن هذه العملية تأتي في إطار استكمال مشروع الجهاد والمقاومة ضد العدو الصهيوني حتى تحرير الأرض وتطهير المقدسات. وقالت:" ليعلم العدو الصهيوني وأزلامه بأنه طالما استمر العدوان، وتهويد القدس، وبناء المغتصبات، فإن مقاومتنا ستتواصل وستتصاعد وتيرتها، فهي الرد الطبيعي على جرائم الاحتلال في القدس والضفة والقطاع". وأضافت:"تأتي هذه العملية اليوم لتؤكد بأن حركة حماس وكتائبها العملاقة عصية على الانكسار، فبالرغم من حرب الاستئصال المزدوجة من جانب الاحتلال وسلطة فتح، ستبقى كتائبنا المجاهدة رائدة الجهاد والمقاومة في فلسطين".

وأشارت إلى أن العملية جاءت "رغم ضراوة الهجمة على المجاهدين في الضفة الغربية المحتلة من جاتب الاحتلال وأعوانه من اللاهثين خلف سراب المفاوضات العبثية"، مؤكدة أن أبطال القسام يقودون دفة الجهاد والمقاومة في كل مرحلة وفي كل ميدان. وقالت "تبقى خليل الرحمن في كل مرحلة محضن القساميين، وعاصمة الثأر والانتقام، وعنوان الرد المزلزل

الذي طالما أرّق قادة الاحتلال ومغتصبيه، ولن يتوقف جهادها ولن تصدأ بنادق مجاهديها حتى يندحر آخر مغتصب صهيوني عن أرض فلسطين الحبيبة".

وجاءت **العملية الثانية** في إطار تلك السلسة بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من الأولى، واستهدفت سيارة للمستوطنيين أيضاً، كانت تسير قرب مستوطنة "كوخاف هشاخر" على مفرق "ريمونيم" شرق رام الله، وأدى الكمين الى انقلاب السيارة، وإصابة اثنين من المستوطنيين، أحدهم كانت إصابته خطيرة. وقد أعلنت كتائب القسام أيضاً مسؤوليتها عن هذه العملية، وقالت الكتائب في بيانٍ عسكريٍ ثان، إن العملية "تبعث برسالة للاحتلال ومغتصبيه بأن جرائمهم واعتداءاتهم لا يمكن أن تمر دون عقاب"، مضيفة أنها أيضاً "رسالة للمفرطين والمتخاذلين الذين تماهوا مع قوات الاحتلال، وانبروا لملاحقة المجاهدين وتعذيبهم عقب عملية الخليل البطولية". وشددت على أن مجاهدي القسام" لن تمنعهم سدود أو حواجز أو ملاحقات من الصهاينة أو أذنابهم، من الوصول إلى أهدافهم ودك معاقل بني صهيون"، معتبرة أن عملية رام الله هي أبلغ ردٍّ على الأبواق التي قالت بالأمس إن عملية الخليل لن تتكرر.

وعلى الأثر، لم يكن أمام قوات الاحتلال الإسرائيلي إلا الدفع بتعزيزات عسكرية نحو المناطق الفلسطينية بالضفة الغربية، إذ ذكرت تقارير أمنية إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي يتخوف من موجة هجمات فلسطينية ضد المستوطنين وأهداف إسرائيلية بعد عمليتي إطلاق النار في رام الله والخليل، إذ لم يعثر على طرف خيط يدل على عناصر الكتائب رغم الجهود التي بذلها في هذا السياق.

وكانت **العملية الثالثة** عملية إطلاق النار على مستوطنين قرب مستوطنة "عوفرا" في رام الله، ضمن سلسلة "سيل النار" التي توعدت بها كتائب الشهيد عز الدين القسام، دون أن يتمكن الاحتلال أو شرطة حكومة رام الله من تعقب المنفذين، وإن كان رئيس السلطة تفاخر بملاحقة مجاهدي المقاومة، مؤكداً أن مليشياته تقوم بخطوات عملية من أجل اعتقال منفذي العمليات. وقال عباس، خلال افتتاح المفاوضات المباشرة في واشنطن مع الكيان الصهيوني إن أجهزته الأمنية "لا تكتفي بالإدانة لعمليات المقاومة، بل إنها تتبع الإدانة بعمل متواصل وبجد واجتهاد، من أجل القبض على منفذي الهجوم. وأضاف بأن مليشياته اعتقلت صاحب المركبة التي استخدمت في تنفيذ عملية الخليل، واعتقلت من باعها

للمقاومين. وقال بأن "تحقيق الأمن عبر –ملاحقة المقاومة– هو هدف مشترك ما بين الاحتلال وأجهزته لـ "صنع السلام"، على حد زعمه.

ذهول في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

حاول كل من الجيش الصهيوني وجهاز "الشاباك" العثور على طرف خيط يؤدي إلى منفذي العمليات، وبحسب تقديرات الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية"، فإن خلايا تابعة لحركة حماس قد استعدت جيداً لتنفيذ العمليات، وقامت بدراسة "المحاور والطرقات وتحركات الجيش في المنطقة". وأرجعت معظم التعليقات على سبب حالة الذهول إلى عدة اعتبارات أساسية:

١– عدم ورود إنذارات "ساخنة" بتنفيذ العمليات كما جرت العادة من جانب الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يعتبر إخفاقاً استخبارياً كبيراً.

٢– العدد "الكبير" لقتلى العملية، وهو عدد لم تعرفه العمليات الفدائية منذ سنوات في الضفة الغربية.

٣– عدم الدقة في تقدير قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية بإشراف الجنرال الأمريكي "دايتون"، فقد منحت المخابرات "الإسرائيلية" ولاسيما "الشاباك" صلاحيات واسعة نسبياً لتلك الأجهزة في هذا المجال دون فائدة.

وحسب تقديرات المخابرات الصهيونية، فإن خلايا كتائب عز الدين القسام تنتشر في الضفة وعينها على داخل فلسطين المحتلة. كما ذكر موقع "تيك ديبكا" الاستخباري والعسكري الإسرائيلي أن خلية كتائب القسام التي نفذت عملية الخليل، ليست هي نفسها الخلية التي نفذت عملية رام الله. وأضاف الموقع الاستخباراتي أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ترى أن لكتائب القسام في الضفة عدة خلايا، تتحرك "بسهولة تامة"، وتعمل جاهدة لنقل عملياتها إلى العمق الإسرائيلي. وبحسب المصادر الأمنية الإسرائيلية، ما زالت أجهزة المخابرات الإسرائيلية تسعى جاهدة و"عبثًا"، للعثور على مقاومي القسام حيث لم تعثر على طرف خيط يدل على عناصر الكتائب رغم الجهود التي بذلتها في هذا السياق.

وبحسب رواية الأجهزة الإسرائيلية، عملت حركة حماس على تجنيد مقاومين مجهولي الهوية، وغير معروفين مسبقًا "لإسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وهؤلاء نجحوا بتشكيل

شبكة قسامية أو عدة شبكات تعمل على تنفيذ الهجمات واستهداف الإسرائيليين. ونقل الموقع عن مصادر أمنية إسرائيلية القول: "حتى الآن لا تتوافر لدينا أي معلومات دقيقة حول هؤلاء المقاومين، ولن تتوافر لدينا هذه المعلومات، بحسب التقديرات، قبل أن يصاب أحدهم بإحدى العمليات، أو يلقى القبض عليه ويحقق معه". وأشارت المصادر إلى أنه وحتى اللحظة، ما زال مقاومو القسام بالضفة يتحركون بسهولة تامة معتمدين على عنصر المفاجأة لتنفيذ ضرباتهم، دون أن يستطيع إحد إيقاف سيلهم. وقال "ديبكا" إن حماس استهزأت بأوامر نتنياهو للجيش بالعمل على اعتقال الخلية دون حاجز سياسي، وما زالت مستمرة في عملياتها، ذلك أنها مدركة تماماً أن يد الجيش قصيرة عنها".

الفشل في مواجهة حماس

كما شكّلت تلك العمليات، دليلاً على فشل ذريع لاستراتيجية الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية والمتعاونين معهم من عملاء وأجهزة أمنية فلسطينية في مواجهة حماس وجهازها العسكري، وتحديداً في الضفة الغربية، حيث التنسيق الأمني المتقدم بين الجانبين بإشراف أمريكي أوروبي مباشر. وقد أعرب كثير من الجنرالات الإسرائيليين عن اعتقادهم أن استمرار هذه العمليات، وبطرق ووسائل مختلفة، سيضعف قدرات الجيش على مواكبة تطوير نفسه، فضلا عن أن تلك العمليات أحالت التفوق النوعي الإسرائيلي، وبخاصة القنابل والصواريخ المتطورة إلى قوة محايدة، وساعدت على الإخلال ببنية الردع العسكري، وإحباط نظرية الأمن، وأحلال مفهوم المجتمع المذعور محلها. وتجلى الاعتراف الإسرائيلي بفشل القضاء على حماس، عبر أقوال الجنرالات والمسؤولين السياسيين، ومنهم: وزير الشؤون الاستراتيجية الحالي ورئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون الذي أكد أن الجيش الإسرائيلي لن يكون بمقدوره أن يضع حداً نهائياً للعمليات المسلحة بوسائل القوة.

وتكمن أهمية هذه التصريحات، فضلاً عن كونها إقراراً بعجز القوة الإسرائيلية في القضاء على العمليات المسلحة، فإنها تصدر عن أكبر مرجعية عسكرية، وتحديداً عن الشخص الذي رفع شعار ما لم يأت بالقوة، يأتي بمزيد من القوة في مواجهة المقاومة.

أمّا وزير الحرب إيهود باراك، فقال إن الفلسطينيين اضحوا مثل الوسادة، كلما وجهت لهم لكمة، ارتدوا بقوة، وكأنهم لم يتلقوا اللكمة.

من ناحيته، قال الجنرال داني روتشيلد، الرئيس السابق لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية: إنه لأمر يثير اليأس والإحباط أن تنجح حركة حماس التي تقود بقية الفصائل، بعد كل ما تعرضت له من ضربات، في تنفيذ تلك السلسلة من العمليات الفدائية، إن اقل ما يمكن أن يقال هنا أن حديث الأجهزة الأمنية عن تقليص قدرات حماس هو أمر ليس فقط مبالغاً فيه، بل ومحض خيال. وقال وزير الحرب الأسبق، بنيامين بن اليعازر: علينا أن نتخلى عن كثير من المسلمات التي تعلقنا بها في الماضي، فبإمكان المرء أن يواصل الحديث عن إمكانية الحسم الأمني في مواجهة الفلسطينيين. لكن العمليات المسلحة بعد كل هذه الجهود التي بذلناها، تدل على أن هذه إمكانية غير واقعية مطلقا، ومن يواصل الحديث عن الحسم العسكري فهو بلا شك يوهم نفسه فقط.

دلالات التوقيت ورسائل العمليات

أجمع محللون سياسيون وعسكريون فلسطينيون أن عمليات الخليل ورام الله البطولية هي عمليات نوعية وفريدة، أربكت سلطة فتح والكيان الصهيوني. فالعمليات تدلل على أن يد المقاومة قادرة في كل وقت وزمان على النهوض والوصول إلى المربعات الأمنية التي تعد أكثر تحصيناً وتجهيزاً وأمناً، مهما بلغت محاولات "أجهزة سلطة فتح" المتعاونة مع الاحتلال لتفكيك المقاومة وإخفاء الوطنية الفلسطينية، ومن ثم احتواء جماهير الشعب لتوظيفها أدوات في خدمة الاحتلال. كما اعتبر هؤلاء المحللون أن العمليات مؤشر على استعصاء المقاومة، وفي طليعتها حركة "حماس"، على الإفناء، متوقعين تصاعد العمليات وتنافس الفصائل على تنفيذها.

ويؤكد البروفيسور عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس، أن هذه العمليات أظهرت أن حركة "حماس" لم تكن تقف مكتوفة الأيدي، بل إنها عمدت إلى بناء هيكلها الداخلي والخارجي بشكل أفضل من السابق. وقال: "الهجمة التي حدثت لحماس جعلتها تتعلم درساً، وأن تعيد بناء بنيتها التحتية، ببنية تتمتع بحصانة أمنية بشكل يختلف عن السابق". ورأى أن حركة "حماس" وصلت لتنظيم ناضج بصورة جيدة، بحيث يمكنها من مواصلة المقاومة بشكل مستمر، معتبراً أن الفترة القادمة ستبرهن إن كانت هذه العمليات ستستمر أم لا.

ووصف الدكتور أسعد أبو شرخ، المحلل السياسي، العمليات بأنها تدلل على حيوية الشعب الفلسطيني واحتفاظه بخيار المقاومة، وأن كل المؤامرات التي جرت لإجهاض فكرة المقاومة وإخماد جذوتها، سواء من الاحتلال أو من أعوانه باءت بالفشل. وأكد أبو سعدة أن السلطة لن تستطيع في الوقت الحاضر، ولا في المستقبل، منع هكذا عمليات.

ورغم أن عملية من هذا النوع تحتاج لتخطيط وإعداد مسبق، إلا أن توقيتها عشية انطلاق المفاوضات العبثية والتنازلية في واشنطن، يدل على الجهوزية الكاملة لرجال المقاومة في الضفة الغربية لتنفيذ مهام محددة، وبهامش زمني قصير. وفيما يربط بعض المحللين بين توقيت العمليات وتدشين المفاوضات بين الاحتلال وسلطة "فتح" في رام الله، يرى آخرون أن العمليات تأتي في سياق الرد على جرائم الاحتلال، باعتبار أن المفاوضات فاشلة وليست بحاجة إلى جهد خاص لإفشالها.

واعترف المحلل السياسي محمد أبو علان، بسقوط ما عرف بـ "نظرية الهدوء الأمني بالضفة الغربية"، مضيفاً: عملية الخليل أثبتت حقيقة واحدة لا تقبل الشك أو التأويل، وهي فشل كل التحليلات والقراءات للهدوء الأمني في الضفة الغربية، التي حاول البعض تسجيلها في ميزان إنجازاته الأمنية. وأشار المحلل إلى أن العملية جاءت لتؤكد أنه لا يمكن أن ينعم الاحتلال ومستوطنوه بهدوء أمني في ظل وجود الاحتلال، واستمرار جرائمه اليومية ضد الشعب الفلسطيني، كما أن المقاومة الفلسطينية ما زالت قادرة على امتلاك زمام المبادرة، وتوجيه ضرباتها للاحتلال في الوقت الذي تريد، وبخاصة في عمليات مقاومة تحمل مدلولا سياسيا بالدرجة الأولى. ويختم أبو علان بالتأكيد على أن عمليات القسام هذه "خلخلت" الحسابات الأمنية لكل من جيش الاحتلال من جهة، وأجهزة أمن السلطة من جهة أخرى، حيث أن جيش الاحتلال كان يدرس قبل أسابيع السماح لليهود بالدخول إلى المدن الفلسطينية، بعد اعتقادهم وظنهم باستمرارية حالة الهدوء الأمني في الضفة الغربية.

ورأى المحللان الصهيونيان في صحيفة "هآرتس"، آفي يسسخروف وعاموس هرئيل، أن العملية تدل على أن حماس ماتزال لديها قدرة على المبادرة إلى عمليات مركبة نسبياً، رغم الأعمال شبه الوحشية لأجهزة السلطة ضدها.

جرأة ودقة في التنفيذ

إن هذا النوع من عمليات إطلاق النار واستهداف الجنود والمستوطنين، يعني استنزاف الآلة الحربية الإسرائيلية، والهجوم على ما يعرف بـ"كبرياء" الجيش الإسرائيلي، وعلى مستوى الصراع الإعلامي الدولي. وهو ما دعا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق الجنرال شلومو غازيت، للقول: "نواجه في الآونة الأخيرة عمليات تتلخص أهدافها في إطلاق النار، والتركيز أكثر فأكثر على الجنود والمستوطنين، وهذه تغيرات في التوجهات تترتب عليها نتيجتان:

١- **النتيجة الأولى:** أنها تسلب منا المبررات الأخلاقية بخصوص الطابع غير الإنساني للعنف الفلسطيني الذي يوجه للمدنيين الأبرياء والأطفال والنساء والشيوخ.

٢- **النتيجة الثانية:** نجاح العمليات التي يقوم بها رجال خلايا المنظمات بتوجيه ضربة قاسية لكبرياء الجيش الصهيوني، ولصورته التي لا تهزم، ولقوة ردعه. وإذا استمرت هذه التوجهات فلا ريب أنها قد تؤدي إلى زيادة جرأة الخلايا وتماديها، وقد تشجع شباناً فلسطينيين آخرين على الانضمام لصفوفها".

وهذا ما يؤكده الصحفي "تسفي غيلات" بقوله: "إن ما يقلق إسرائيل من هذه الخلايا المتخصصة بالكمائن والقنص هو نوعية الأهداف التي يختارونها، فخبرتها وقدرتها تشير إلى قدرة عسكرية تستحق الثناء". ويضيف: "كل العمليات – بما فيها عملية الخليل الأخيرة- كانت بحاجة إلى رصد، وإعداد، ومنطقة داعمة تمكن "السمك من الغوص في مياهه"، هكذا تفعل حركة حماس الآن، مما يمنحها الاحترام والتقدير في الشارع الفلسطيني".

وفي السياقً نفسه ، نقلت مصادر إسرائيلية، أن المقاومين في عملية الخليل تمتعوا بجرأة كبيرة، جعلتهم يترجلون من سيارتهم للانقضاض على المستوطنين من مسافة قريبة جداً، والتأكد من قلتهم جميعاً، قبل أن يتمكنوا من الانسحاب. وهذا يدل على جرأة غير مسبوقة، وعدم استعجال أو ارتباك، وهو ما يعني تدريباً متقدماً وإعداداً متقناً. كما أن تخبط سلطات الاحتلال حول طريقة تنفيذ العملية، وإن كانت كميناً ثابتاً أو عن طريق سيارة مسرعة، يثبت أن الاحتلال تفاجأ تماماً بها، رغم حالة الاستعداد التي سبق وأن أُعلن عنها تحسباً لعملية كبرى كما وصفوها.

ونفذت عملية الخليل في المنطقة نفسها التي استهدفتها عملية أخرى تمت في شهر يونيو/ حزيران الماضي، والتي قتل فيها شرطي وأصيب ثلاثة آخرون. الأمر الذي يبعث

برسالة قوية مفادها أننا نهاجمكم في الموقع نفسه الذي لدغتم فيه من قبل، وهذا تحد قوي للصهاينة، بل إن هذه العملية جاءت أقوى من تلك التي سبقتها، وفي المعادلات الأمنية تعد هذه الضربة مؤلمة لأجهزة الأمن الصهيونية والفلسطينية أيضاً.

تخوفات أمنية صهيونية متزايدة

شرعت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ، بعد النجاحات الأخيرة التي حققتها كتائب الشهيد عز الدين القسام، في الضفة الغربية في استهداف الجنود الإسرائيليين والمستوطنين،إلى تعزيز الحراسات غير العادية في المناطق المستهدفة. ويتضح من معطيات الحال في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة، الذي يمكن أن يطلق عليه "اتساع مؤشر الخوف" أن دوريات عسكرية تساندها المروحيات بدأت بمهام غير اعتيادية من حيث المسؤوليات والمهام الميدانية، ومنها:

١- اتساع الدائرة في المستوطنات ومحيطها والطرق والمعابر المؤدية إليها كافة.

٢- اعتماد أسلوب التمويه لإعطاء الصورة للرقابة الفلسطينية وخلايا الرصد وجمع المعلومات، بوجود أنماط جديدة وشديدة من التيقظ والحمايات الأمنية والحراسات.

٣- الحيلولة دون أن يتمكن أحد من تنفيذ أي عمليات سواء أكانت عسكرية أم خطفاً.

وتعتبر المستوطنات المحيطة بمدن نابلس ورام الله والخليل وجنين أمثلة حية على ما سبق ذكره، حيث أفاد عدد من المستوطنين أنهم لاحظوا بالعين المجردة تلك التحركات، وباتوا يتناقلونها كخبرٍ عادي. ففي محيط هذه المستوطنات تشاهد العمليات والتحركات التالية:

١- إطلاق القنابل المضيئة ليلاً، في الوقت الذي تتحرك فيه السيارات العسكرية مستخدمة الأضواء الشبيهة بأضواء سيارات الإسعاف.

٢- النشاط المكثف للمروحيات العسكرية ليلاً ونهاراً.

٣- تخضع المنطقة لعنصرٍ آخر يرفع مؤشرات الخوف لدى الإسرائيليين وهو استمرار حالة الضباب الليلي على التلال الجبلية هناك، وبخاصة التلال العالية المطلة على الأغوار.

٤- تشتد الأمور بشكلٍ أكثر خطورة من حيث كثافة النيران العشوائية والإنارة الليلية، التي يتبين لاحقاً أنها مناورات وتدريبات على المواجهة والاستعداد لأي طارئ.

٥- على طول نقاط التماس والمستوطنات تتكرر الصورة بشكلٍ أوسع تصل في كثير من الأحيان لاتخاذ الأمكنة للمهاجع ومراكز الدبابات المجنزرة، وهو ما ينطبق على معظم المستوطنات.

ويشير واقع التجربة في الضفة الغربية، قبل عمليات الخليل ورام الله وبعدها ، أن المعسكرات التابعة للجيش الإسرائيلي تعتبر مواقع متقدمة يقع على عاتقها العبء الأكبر في تنفيذ المهام وإسنادها ، بل والتخطيط لها من حيث قربها وتواصلها مع ضباط أمن المستوطنات والدوريات المسلحة للمستوطنين هناك. وقد وصل الحال ببعضهم إلى القيام بالتنقل من المستوطنات والمغادرة لساعات من أجل التسوق، مستخدمين الدبابات المجنزرة في أحدث "تقليعة" من تقاليع الهوس الأمني والخوف والهلع الشديدين اللذين يحاصران أدق التفاصيل اليومية للمستوطنين في الضفة الغربية.

وفي حال توزيع خمس دوريات عسكرية بطاقمها الكامل لكل مستوطنة من المستوطنات التي يفوق عددها ١٢٠ مستوطنة وكثير من البؤر الاستيطانية، ومن خلال حسبة عادية نجد أن التكاليف المادية لهذه الدوريات عالية جداً، ناهيك عن مقاييس الخوف لدى المشاركين.

وتشكل هذه التفاصيل بحد ذاتها ضغطاً عالي الحساسية لمجمل الملف الأمني الإسرائيلي، والتداعيات الناجمة عن نجاح مقاتلي حماس في اختراق الاحتياطات، وهو بحد ذاته يدفع باتجاه تفريغ المستوطنات وإشعارهم بفقدان الأمان في كل مكان، حتى في الأسواق والمركبات والكرفانات الاستيطانية.

تعاون مزدوج بين الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الفلسطينية

في الوقت الذي تعهد فيه الجيش الإسرائيلي، على لسان قائد المنطقة الوسطى آفي مزراحي، بقتل منفذي عملية الخليل أو اعتقالهم، أبدى في المقابل رضى كاملاً عن عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومستوى التنسيق الأمني بينهما في ملاحقة منفذي عمليات الخليل ورام الله. وقال ضابط في الجيش الإسرائيلي، إن الجيش مرتاح لتعاون الأجهزة الأمنية الفلسطينية في عملية التصدي لمنفذي العمليات التي تستهدف المستوطنين في الضفة الغربية، مضيفاً أن التعاون مستمر رغم هذه الهجمات، حتى أنه بلغ مستوى يعتبر بين أعلى

مستوياته منذ اتفاقات أوسلو قبل ١٧عاما. وأبدت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية رضى عن اعتقال مئات من عناصر حماس في الضفة بعد عمليتي الخليل ورام الله.

كما كشفت مؤسسة حقوقية فلسطينية النقاب عن قيام ضباط صهاينة من جهاز الاستخبارات "الشاباك" بالتحقيق مع معتقلي حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في سجون سلطة رام الله، بعد أن تم اختطافهم في أعقاب العمليات الفدائية الثلاث في الضفة الغربية المحتلة. واعتبرت مؤسسة "أحرار" للدفاع عن الأسرى "مشاركة ضباط صهاينة من جهاز الشاباك بالتحقيق مع المختطفين الفلسطينيين في سجن "الجنيد" التابع لـ"السلطة الفلسطينية" في نابلس، أمراً خطيراً، فهو يعري "أجهزة أمن السلطة" ويثبت أن دورها يتجسد في حماية أمن "المستوطنين" اليهود.

وأدانت المؤسسة حملة الاختطافات العشوائية التي تشنها ميليشيا عباس بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة المحتلة، داعية الشرفاء من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الوقوف والتصدي لوقف هذه الجرائم بحق الفلسطينيين، و"عدم السماح بأن تتحول مراكز الأجهزة الأمنية في الضفة إلى مسالخ لإذلال شرفاء الشعب الفلسطيني". كما استنكرت بشدة "انتهاكات "أجهزة أمن السلطة"، وما رافقها من ممارسات وحشية وتعذيب للمختطفين، حيث استخدمت أساليب تعذيب مرفوضة دوليًّا وإنسانيًّا"، مناشدة المؤسسات الإنسانية والحقوقية ولجان الدفاع عن الأسرى "للوقوف أمام مسؤولياتهم والسعي لوقف هذه الانتهاكات".

تأثير عمليات المقاومة على القرار الصهيوني

تمثل الضفة الغربية أهمية إستراتيجية على مختلف الأصعدة، ولاسيما العمليات المسلحة التي تستهدف الجنود الإسرائيليين والمستوطنين. ولعل هذا ما أكده قادة الجيش الإسرائيلي من أن الضفة الغربية ستصبح الحقل الأساسي للمعركة ضد المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي دفع هؤلاء القادة لإطلاق تسميات جديدة على الضفة بعد الانسحاب من غزة قبل خمسة أعوام، ومنها: "الجبهة الشرقية الجديدة، وقوس الشر، وعش الدبابير"، الذي طرحه الجنرال "عاموس يادلين" رئيس الاستخبارات العسكرية.

من هنا، أبدت المصادر العسكرية والأمنية الصهيونية خوفها من انطلاق موجة عمليات فدائية مسلحة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وأعربت المصادر ذاتها عن أن تكرار مثل

هذه العمليات، ولو على مدد زمنية متباعدة، من شأنه أن يشكل تهديداً استراتيجياً حقيقياً للأمن الذي تحاول "إسرائيل" جاهدة الحفاظ عليه في الضفة الغربية.

وفي مراجعة إحصائية، كشف جهاز الأمن العام "الشاباك" أن قوى المقاومة الفلسطينية، وبخاصة حركة حماس، استغلت السنوات القليلة الماضية لنقل خبراتها العسكرية للضفة الغربية، فقد تمكنت تلك الخلايا من تنفيذ عدد من العمليات، أهمها: إطلاق النار ضد سيارات المستوطنين، وزرع عبوات ناسفة باتجاه حافلات إسرائيلية، والتخطيط لخطف الجنود وأسلحتهم، والاستمرار في العمليات العسكرية في الضفة الغربية بصورة متباعدة، والامتناع نسبيا عن أن تكون في صلب عمليات التصفية والاغتيال التي تنفذها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وقد استفادت حماس من ذلك على أكثر من مستوى.

وإذا استطاعت المقاومة في الضفة الغربية أن تتصاعد وتعيد إلى الذاكرة الأجواء التي رافقت انتفاضتي ١٩٨٧ و٢٠٠٠ فإنها ستؤثر **أولاً**: على القرارات السياسية والأمنية والعسكرية الصهيونية بشكل يفرض على دولة الاحتلال أن تعيد حساباتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المستوطنات في الضفة الغربية ، **وثانياً** : ستزرع الرعب فيها، والأكثر من ذلك أنها لن تؤثر على بناء المستوطنات فقط بل ستؤثر على المستوطنين في إعادة النظر في وجودهم.

لهذا السبب نعتقد أن القرار بتصاعد المقاومة في هذا الظرف بالذات يعتبر قراراً هاماً، وسيكون لها كثير من الدلالات المستقبلية. وفي السياق نفسه ، فإن المطلوب من المقاومة في غزة أمران أساسيان:

الأول: المحافظة على الذات وعلى المقاومة، لأن مجرد وجود المقاومة وبقاءها يجمد الأهداف الصهيونية من المفاوضات، ومن الاستراتيجية التي تتبعها "دولة العدو" لتصفية المقاومة.

الثاني: أن المقاومة في قطاع غزة جاهزة قدر الإمكان لمواجهة الاحتلال باستراتيجية الثمن الباهظ. إذ أنه ليس بمقدور المقاومة أن تمنع جيش الاحتلال من الدخول إلى غزة، لأن القدرات العسكرية متفاوتة، لكن إذا رأت دولة الاحتلال أن في دخولها وعدوانها على غزة ستتكبد الثمن الباهظ ، فعندئذ ستعيد النظر في القرار وستعيد النظر ببقائها في قطاع غزة. لذلك فإن تحضير الأرض والمقاومة للمواجهة من أجل إيقاع الخسائر في الحد الأكبر

والأقسى ضمن استراتيجية الثمن الباهظ هو أمر مطلوب، وضمن ما يخدم مقولة المحافظة على المقاومة، والمحافظة على القرار السياسي في قطاع غزة الرافض للتنازل والرافض للتفاوض.

and military decisions. First, the occupation will be obliged to reconsider any decisions having to do with the future of settlements in the West Bank. Second, the settlements will be full of fear, for this will not only affect their construction, but will also make settlers reconsider their presence there in the first place. Thus, it is believed to be a significant decision to raise the level of resistance at this very stage, for it will have great future indications.

2009 Palestinian Strategic Report and the 2010 Scenarios

Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations

The Strategic Palestinian Report is an annual publication by Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, Beirut. This is an independent studies center concerned with future and strategic studies with special attention to the Palestinian issue. It has a consultative panel of major researchers and experts.

The strategic report is edited by Dr Muhsen Saleh – an associate professor of Palestinian studies and the director general of the center. The report explores and analyzes the Palestinian issue in 2009 with regard to the internal conditions; demographic and economic indicators; land and holy places; Palestinian- Arab, Islamic and international relations; the Israeli conditions; the resistance operations; and the course of the peace settlement. The report is methodically documented and backed by dozens of tables, statistics and illustrations, and co-authored by a number of specialists.

Hamas resurgence in the West Bank

Ghassan Do'ar

It seems that the cautious calm witnessed by the Palestinian territories in the West Bank has come to an end. It also appears that the period of preparedness for the resistance movements there has finished as they have moved from the state of self-defense to the state of direct attack. The operations of Hebron and Ramallah in the last quarter of 2010 represented a shock to several parties gambling on the ability of Mahmoud Abbas' security forces to eliminate any form of resistance in the West Bank by all means of terrorization and oppression.

The report reviews the main operations executed by the Palestinian resistance in the West Bank – which surprised and confused the occupation and its supporters – along with their impact on the Israeli decision-making after the failure of countering Hamas.

The report concludes that if the resistance in the West Bank manages to rise and revive the atmospheres of the 1987 and 2000 intifada uprisings, it will influence the Israeli political, security

Reports And Articles

The Repercussions of the US Withdrawal from Iraq on the Gulf Security

Abdu-Ssalam Baghdadi

Many political observers of the current Iraqi situation discuss the repercussions of the US military withdrawal from Iraq on the Arabian Gulf states, which have fears of the transference of sectarian violence and chaos to their territories. They are afraid for their durable social texture of any repercussions of civil conflict, which are knocking the doors of some of these states.

The Gulf states have more fears. There are the developments in the Iraqi case itself along with any possible negative repercussions in light of a number of variables. For instance, a government representative of the political process partners has not been formed, a prime minister has not been agreed upon, nor a straightforward political programme has been set to satisfy the Iraqis and assure the neighboring countries. Even worse, the Gulf states have seen with concern the increasing interference of other neighboring countries – like Turkey, Iran and Syria – in the Iraqi internal affairs, which make them extremely worried about a greater influence of those countries in Iraq.

Consequently, taking into account the strategic and security observation of the developments in the changing Iraqi situation in all the possibilities, the Gulf states shall work on two among other options. On the one hand, they would exert much effort to convince the Americans not to make a complete withdrawal. On the other hand, they would support a government which represents all the partners in the political process.

US Views of Direct Negotiations

Kheiri Omar

Amidst international argument of putting an end to global and regional conflicts, the new US policy has dealt with the Palestinian issue in two stages. The first is to call for indirect negotiations. In spite of the failure of this stage, the US started preparing for the second one of direct negotiations whose content does not differ from that of the previous two-decade negotiations. Nevertheless, what makes a difference at the moment is the US policy's attempt to influence and undermine the negotiations' reference by means of depending on the current political balances according to any Palestinian-Israeli agreement. This would impose new views for the political settlement. The US vision is to reduce the severity of the conflict of the Middle East in a bid to end that between the Israelis and the Palestinians which affects the other cases of conflict.

Since the contexts for launching the direct negotiations are still immature, it can be seen that the content of the US contacts with the parties of the Middle East peace process is similar to that of the former administrations and the Quartet frameworks. No genuine restrictions have been imposed on the policies and projects of Israeli settlements whether in the West Bank or in Jerusalem. What is more important has to do with the set up of a new reference reflecting the imbalance between the negotiating parties.

However, this is not the only difficulty encountering the direct negotiations, for the weakness of the US vision shall lead to its concentration on offering political and security guarantees and motives to Israel. What is also noteworthy is the clarity of the Israeli security demands in contrast with the uncertainty of the Palestinian agenda in addition to the lack of independence, stability and political representation of the Palestinian people. This may lead to the continuity of the negotiations but with limited results, except for the question of the Jewish national state vision. It is expected to become an acceptable option in the future despite the several regional objections and the numerous, great legal problems.

international policy since the early 20th century; its role in the great shift in the political structure of the whole Arab World; its role in the peace settlement of the Arab-Israeli conflict; and its support of the US policy in Iraq since 2003. The seminar also addressed the involvement of Jordan in the combating of 'global terror' in the aftermath of the September 11 attacks in 2001, even before Jordan itself was subject to terror attacks by Al-Qaeda in what was called "the Hotels' Bombings". This necessitated deep consideration of the determinants to the Jordanian planning of an efficient regional role which serves the national and pan-Arab interests, maintains its security, and supports its development programmes in dealing with such ongoing issues which have direct influence on the country.

Issue File

The Possible Scenarios of the Palestinian-Israeli Talks

Abdul-Hameed Al-Kayyali

Applying an analytical approach, the present article discuses the possible scenarios of the ongoing direct talks between the Palestinian Authority and Israel. Accordingly, the article presents four possible scenarios, first of all the continuation of the talks without reaching an agreement, or at most reaching a frame agreement that enables Israel to peruse annexing the Palestinian territories within many years to come. While the second scenario prospects an early fail of the talks, the third favors a compromise between the two parties that matches all or some of their demands. The last scenario talks about a compromise that matches Israeli conditions at the expense of the Palestinian rights of land and sovereignty. The article widely aims to examine the realization of each scenario. This examination functions within the context of interaction between the political environment at one hand, and the demands of the two principal parties, i, e, the Palestinian and the Israeli at the other hand.

renaissance. On the one hand, Russia has the expertise, technology and the true desire to offer real assistance. On the other hand, the Arab countries display a clear response of cooperation. The last decade witnessed noticeable, positive developments in the Arab-Russian relations when the new Russian leadership – headed by the President Vladimir Putin – set a vision of Russian policy priorities in the Arab World, serving the interests of both parties. Thus, a positive response was given by the Arab countries.

Issue Seminar

Jordan's Regional Role and the Shift Approaches

Middle East Studies Center

Jordan should always play a definite regional role that is consistent with its higher interests, national security and pan-Arab security. Since the establishment of the kingdom, the Jordanian governments have been doing so for different reasons and influenced by several factors. The Jordanians had mixed opinions supporting or opposing such decisions. The performance of the governments have varied between serving the community and the state as well as wasting efforts and opportunities, on the one hand, and accepting roles serving foreign factors sometimes unrelated to the higher Jordanian interests agreed upon in the country.

Therefore, the issue was almost untouched in the Jordanian milieus. As a result of the shift in the policies of the kingdom in the last five years, along with the accompanying regional changes, it has become necessary to focus the attention on the possible or expected Jordanian regional role in the major issues, on top of which are those of Palestine, Iraq and the War on Terror at the national, regional and international levels. Thus, a seminar was held by the Middle East Studies Center in Amman on 20 June 2009, entitled by **Jordan's Regional Role and the Shift Approaches.** The seminar discussed the structure of the kingdom; the regional role imposed by the political geography, demography and the Arab, Islamic affiliation; its part in the

Strategic Analysis

Russian-Arab Relations in 21st Century's 2nd Decade: Determiners and Scenarios

Norhan Al-Sheikh

The Russia-Arab relations have witnessed tangible revival over the last ten years after the significant decline in the 20th century 90's. Firstly, Moscow has managed to re-establish its relations with its traditional allies in the region on new foundations. Secondly, and more importantly, its relations with the Arabian Gulf states – especially Saudi Arabia – have seen an unprecedented development, following decades of breakup since the 20th century 30's. The former Russian President and current Prime Minister Valdimir Putin's many visits to the Arab World have been a turning point in the Russia-Arab relations. They have marked a new era of the Russian policy towards the region in which Russia restores its role as a major player in the regional issues which are getting more and more complicated.

The report explores the determiners of these relations which are expected to affect their future development in the 2nd decade of the 20th century. They can be briefed in six main factors as follows:

- Russia's restoration of its position as a major superpower
- Economic and technical partnership
- Russian political support of the Arab issues
- Ways of military cooperation
- Positive historical experience of Russian-Arab cooperation
- Religious and cultural closeness between Russia and the Arab World.

The report concludes that a thoughtful reading of the experience of cooperation with Russia and what it could present to the Arabs in both the present and future confirms that it would represent a fundamental partner in realizing the desired Arab

peaceful neighbor, neither it could encourage it to contribute in the stability and security system of the region..

Research & Studies

Pan-Arab Security and the Current Global shifts

Mohammed Bobosh

National security has always been an interest for nations and governments regardless of the size and quality of their power. To achieve any level of security indicates the success of the state's foreign policy as well as the ability of its specialized departments to attain the assigned goals, for the objectives of foreign policy are set according to national security considerations. However, to discuss a "pan-Arab security" is still about something to be sought and struggled for by pioneers of high pan-Arab awareness.

The study consists of three main parts. The first one explores the Arab conception of pan-Arab security. The second discusses the reality and challenges of pan-Arab security. The third investigates the ways of countering the internal and external challenges.

It is concluded that the Arab World is facing difficulties taking the shape of split and failures in addition to attempts of causing infiltration and oppression in the already disunited Arab entity. In order to solve these problems in their political, economic, cultural and security aspects, we have to realize that every single Arab country's security is very much closely related to pan-Arab security since, first, the dangers threatening the Arab countries are the same. Second, their future and destiny are the same. Third, their security is derived from its pan-Arab feature. Thus, it can only be achieved through a unified Arab strategy relying – in the first place – on the development and employment of the Arab capabilities in a way that serves the interests of the Arabs within safe borders. This should spring from an overall conviction of the concept of security. In other words, security not only involves the military aspect, but also other political, economic and cultural dimensions.

Editorial

The Ideology of Peace Settlement: Rational Review

Editor in Chief

The Ideology of peaceful Settlement to the Arab-Israeli conflict is based on four assumed strategic bases: firstly, it is not possible to defeat Israel; secondly, Palestinians cannot defeat Israel by themselves; thirdly, the peaceful settlement with Israel gives Palestinian people an opportunity to preserve their homeland; fourthly, adopting the peaceful settlement (peace process) embarrasses Israel internationally.

Through 40 years of peace process efforts, the peaceful settlement ideology cased great damage to the Palestinian cause and to their struggle; on the other hand, it provided Israel with more secure and welcoming medium, and prolonged its occupation in West Bank and Gaza Strip. Based on reality, the agreements of peaceful settlement, such as Oslo of 1993, have not brought strategic gains to the Arab nation in addition to the reluctance of Israel to implement it. Israel had only implemented less than 15% of Oslo's agreements in the 17 years that passed. The Palestinians in West Bank and Gaza, Syrians in Golan Heights and Lebanese in shabaa still live under Israeli occupation. They all suffer Israeli annexation policies against their land and the policy of changing the Arabic identity of Jerusalem.

Hence, the peaceful settlement track could not save the land; it failed in liberating the land and the people, the Palestinians could not enjoy their right of self-determination; the international legitimacy resolutions were not implemented. Moreover, Israeli attacks and wars against Palestinians and Lebanese continued, the last ones were in 2006 and 2009. To the contrary, resistance to the Israeli occupation has pushed Israel out from Southern Lebanon without any political agreement in 2000.It, also, forced Israeli occupation to change its strategy and to unilaterally withdraw from Gaza Strip in 2005. In 2009, the Palestinian resistance was able to derail Israeli attacks against Gaza Strip. The peaceful settlement track could not bring Israel to be a

143 *2009 Palestinian Strategic Report and the 2010 Scenarios*
Al-Zaytouna Center

151 *Hamas resurgence in the West Bank*
Ghassan Do'ar

Contents

page	
	Editorial
7	*The Ideology of Peace Settlement: Rational Review* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*Pan-Arab Security and the Current Global shifts.* ***Mohammed Bobosh***
	Strategic Analysis
61	*Russian-Arab Relations in the 21st Century's 2nd Decade: Determiners and Scenarios* ***Norhan Al-Sheikh***
	Issue Seminar
83	*Jordan's Regional Role and the Shift Approaches* ***Middle East Studies Center***
	Issue File
	2010 Palestinian-Israeli Negotiations
105	*- The Possible Scenarios of the Palestinian-Israeli Talks* ***Abdul-Hameed Al-Kayyali***
111	*- US Views of Direct Negotiations* ***Kheiri Omar***
119	*- Fundamental Documents*
	Reports And Articles
129	*Political Activity in the Arab World* ***Mousa Al-Hadeed***
135	*The Repercussions of the US Withdrawal from Iraq on the Gulf Security* ***Abdu-Ssalam Baghdadi***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2010

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 14 **No. 53** **Autumn 2010**